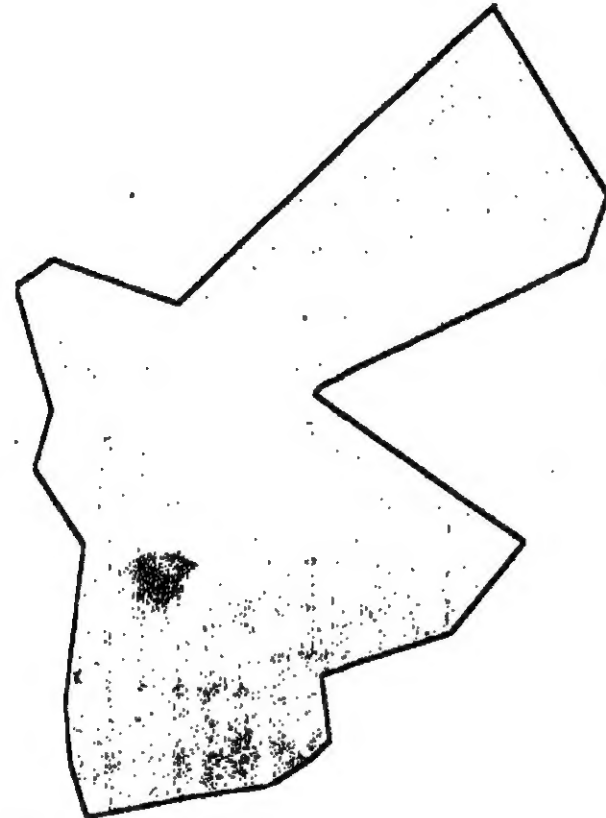


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الاثنين ١٠ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ. الموافق ٣٠ تموز سنة ٢٠٠١ م.

العدد : ٤٤٩٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

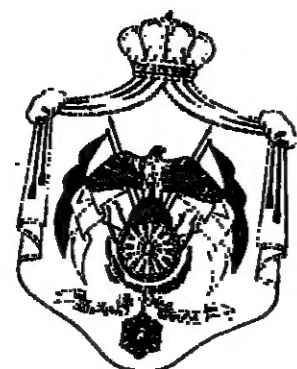
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٤٩٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣٠

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٣٠٦٢	— قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠١ - قانون سلطة إقليم البتراء
٣٠٧٥	— نظام رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام السلك الدبلوماسي
٣٠٨٠	— نظام رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠١ - نظام اللوائح لهيئة تنظيم قطاع التأمين
٣٠٩٢	— نظام رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام التقسيمات الإدارية
٣٠٩٥	— نظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١ - نظام التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم
٣١٠٥	— نظام رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١ - نظام التنظيم الإداري لديوان المحاسبة
٣١١٠	— نظام رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١ - نظام هيئة موقع المقاطع
٣١١٨	— نظام رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام عائدات تعدين الفوسفات
٣١٢٠	— نظام رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام صندوق التأمين على حياة المشتركين في صندوق الإسكان العسكري
٣١٢٣	— نظام رقم (٥١) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل للنظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات

...تابع

د. ن. النور

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضعته موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠١
قانون سلطة اقليم الجراء

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون سلطة اقليم البتراء لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الاقليم : اقليم البتراء المحدد بمقتضى احكام هذا
القانون .

رقم الصفحة	المحتويات
٣١٢٥	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين بشأن تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهريب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال
٣١٥٢	- انضمام الأردن لاتفاقيات دولية
٣١٥٣	- تعديل أسعار بيع المحروقات
٣١٥٤	- تعديل جدول أجور المعالجة في مستشفيات وزارة الصحة
٣١٥٤	- إعلان صادر عن مدير عام هيئة تنظيم قطاع التأمين
٣١٥٥	- قراران صادران عن وزير الصناعة والتجارة
٣١٥٦	- قرار صادر عن مجلس مهلة تدقيق الحسابات
٣١٥٧	- تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايير رقم (٤) لسنة ٢٠٠١
٣١٦٩	- قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين أرقام (٧-٤) لسنة ٢٠٠١

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٣١٨٠	- تأجيل إجراء الانتخاب العام لمجلس النواب
٣١٨٢	- الأسماء
٣١٨٣	- وكالات الوزراء
٣١٨٤	- التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريين
٣١٨٥	- الموظفون
٣١٩٠	- الجنسية الأردنية
٣١٩٢	- الاستقلال
٣١٩٥	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٣٢٦٦	- المواصفات القياسية
٣٢٧١	- البنك المركزي الأردني
٣٢٧٢	- الإعلانات
٣٢٨٨	- المطالبات
٣٣١٨	- المحاكم

- السلطة : سلطة الاقليم المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون .
- المجلس : مجلس ادارة السلطة .
- الرئيس : رئيس المجلس .
- المدير : مدير عام السلطة .

المادة ٣-أ- يحدد الاقليم بالمناطق والاراضي والاحواض التالية :-

١- وادي موسى - الاحواض التالية :-

- حوض رقم (١) عنباء ، وحوض رقم (٢) المراجم ، وحوض رقم (٣) بدبدا ، وحوض رقم (٤) الصفاحة ، وحوض رقم (٥) الحبي ، وحوض رقم (٦) المهزول ، وحوض رقم (٧) جلسواخ ، وحوض رقم (٨) المديرج ، وحوض رقم (٩) زيبرا ، وحوض رقم (١٠) البقعة الشرقية ، وحوض رقم (١١) البقعة الغربية ، وحوض رقم (١٢) البلد ، وحوض رقم (١٣) نقب الجبل ، وحوض رقم (١٤) ام طير ، وحوض رقم (١٥) مخيمر ، وحوض رقم (١٦) وادي فلاح ، وحوض رقم (١٧) براق ، وحوض رقم (١٨) النخارير ، وحوض رقم (١٩) المحرقه ، وحوض رقم (٢٠) ام الميس ، وحوض رقم (٢١) تلاح عرسان ، وحوض رقم (٢٢) البئر ، وحوض رقم (٢٣) المنار ، وحوض رقم (٢٤) طور العقاب ،

- وحوض رقم (٢٥) الطيبة ، وحوض رقم (٢٦) المدوره ، وحوض رقم (٢٧) عين محلبا ، وحوض رقم (٢٨) طنا ، وحوض رقم (٢٩) الرويس ، وحوض رقم (٣٠) الحبيس ، وحوض رقم (٣١) العبدلية ، وحوض رقم (٣٢) السياحة ، وحوض رقم (٣٣) المحمية (آثار البتراء) .
- ٢- الراجف - الاحواض التالية :-
- حوض رقم (١) الراجف ، وحوض رقم (٢) الرصيفي .
- ٣- دلاغة والريس - الاحواض التالية :-
- حوض رقم (١) الفرش ، وحوض رقم (٢) غريرا ، وحوض رقم (٣) قعاقح ، وحوض رقم (٤) الخلال ، وحوض رقم (٥) الحدب .
- ٤- منطقة الهيشة الجنوبية .
- ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس تعديل حدود الاقليم باضافة أي مناطق او اراض او احواض الى الاقليم او اخراجها منه ، وتشرقرارات مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية .

- المادة ٤-أ- تؤسس في المملكة سلطة تسمى (سلطة اقليم البتراء) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة ان تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها وينوب عنها في الاجراءات القضائية المحامي العام المدني او أي محام آخر توكله لهذه الغاية .
- ب- ترتبط السلطة برئيس الوزراء ويكون مركزها في مدينة وادي موسى .

المادة ٥- تهدف السلطة الى تنمية الاقليم وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وتتولى في سبيل تحقيق ذلك المهام والمسؤوليات التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة والخطط والبرامج اللازمة لتنمية الاقليم .
- ب- حماية البيئة ومصادر المياه والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي من التلوث ووضع الاسس والمعايير اللازمة لذلك واتخاذ الاجراءات الضرورية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية .
- ج- تعزيز دور القطاع الخاص بالمشاركة في تطوير الاقليم وتنميته .
- د- المساهمة في تطوير السياحة وحماية الآثار وتعيين المناطق التي تتمتع بميزات يمكن استغلالها للاغراض السياحية او الخدمية وتعيين المناطق والمباني ذات القيمة الاثريّة والتراثية وتوثيقها وتطويرها .
- هـ- تطوير الوضع الاجتماعي للسكان بما في ذلك العمل على دعم انشاء مؤسسات اهلية خاصة بهم بقصد تمكينهم من المساهمة بشكل فعال في تطوير منطقة الاقليم .

المادة ٦-أ- اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا القانون تصبح السلطة الخلف القانوني والواقعي لبلديتي وادي موسى والطيبه ، وتؤول الى السلطة ملكية جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة والموجودات بما فيها جميع

- الاراضي والعقارات والابنية والمنشآت والحقوق والامتيازات العائدة لهاتين الجهتين ، وتحمل السلطة الالتزامات المترتبة عليهما ، وتعتبر العقود والاتفاقيات المعقودة مع أي منهما وكأنها معقودة مع السلطة .
- ب- يتقل الموظفون والمستخدمون العاملون لدى بلديتي وادي موسى والطيبه الى السلطة بكامل حقوقهم وامتيازاتهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم السابقة لدى هاتين الجهتين جزءاً من خدماتهم لدى السلطة .

المادة ٧-أ- يتولى ادارة شؤون السلطة مجلس ادارة برئاسة المدير وعضوية كل من:-

- ١- امين عام وزارة الداخلية .
- ٢- امين عام وزارة التخطيط .
- ٣- امين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٤- امين عام وزارة السياحة والآثار .
- ٥- مدير عام دائرة الآثار العامة .
- ٦- مدير عام دائرة الاراضي والمساحة .
- ٧- ستة اشخاص من المجتمع المحلي يعينهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس لمدة سنتين ولرئيس الوزراء اعفاء أي منهم من عضوية المجلس وتعيين بدلاً منه في أي وقت .
- ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس ينوب عنه في حال غيابه .
- المادة ٨-أ- يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل شهر على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حال غيابه ، ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره اكثرية اعضاء المجلس على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ويتخذ قراراته وتوصياته بالاجماع او اكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

- ب- للمجلس ان يدعو ايا من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاته للاستئناس برأيه في الموضوعات المطروحة عليه دون ان يكون له حق التصويت .
- ج- يعين المدير احد موظفي السلطة امين سر للمجلس يتولى تنظيم اعمال المجلس الادارية واعداد جداول اجتماعاته وتدوين وقائعها ومحاضرها وحفظ السجلات والملفات الخاصة به ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس .
- د- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنظيم اعماله واجتماعاته وسائر الامور المتعلقة به . .

المادة ٩- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- وضع السياسة العامة لتنمية الاقليم ورفعها لمجلس الوزراء للموافقة عليها وقرار الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتنفيذها .
- ب- اقرار الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي في السلطة وجدول تشكيلات الوظائف والوصف الوظيفي لها .
- ج- وضع التقرير السنوي للسلطة وقرار موازنتها السنوية العامة وحساباتها الختامية ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها .
- د- اعداد مشروعات القوانين والانظمة الخاصة بالسلطة وتعديلاتها .
- هـ- ابرام الاتفاقيات وعقد القروض شريطة موافقة مجلس الوزراء في حال الاقتراض من مصادر اردنية او غير اردنية .
- و- قبول المساعدات والتبرعات والهبات على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني .
- ز- التعاقد مع المتعهدين والخبراء والمستشارين لتمكين السلطة من القيام باعمالها .

- ح- تشكيل اللجان المتخصصة من بين اعضائه او من غيرهم وتحديد مهامها وواجباتها .
- ط- استملاك الاراضي والعقارات لاغراض تنمية الاقليم او اللازمة لاعمال السلطة او أي من مشاريعها وفقا لاحكام قانون الاستملاك .
- ي- تخصيص المناطق الاستثمارية في الاقليم وتحديد استعمالات الاراضي فيه على اساس القطاعات المختلفة .
- ك- ممارسة صلاحيات المجالس البلدية بمقتضى قانون البلديات المعمول به داخل حدود الاقليم .
- ل- ممارسة صلاحيات مجلس التنظيم الاعلى ولجنتي التنظيم اللوائية والمحلية بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به داخل حدود الاقليم وللمجلس اناطة صلاحيات لجنتي التنظيم اللوائية والمحلية بلجان خاصة يؤلفها لهذه الغاية .
- م- وضع التعليمات اللازمة لاصدار القرارات والتصاريح والرخص التي تنص عليها التشريعات التي تطبقها السلطة واستعمال الصلاحيات المنصوص عليها في هذه التشريعات .
- ن- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها السلطة وبدل ايجار الاراضي والابنية والمنشآت التابعة لها وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس ويتم نشرها في الجريدة الرسمية .
- س- استثمار اموال السلطة في الاوجه والطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٠- يعين المدير وتحدد حقوقه المالية وتنهى خدماته او يعفى منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء على ان يقترن قرار التعيين بالارادة الملكية السامية .

المادة ١١- يكون المدير رئيساً للجهاز التنفيذي للسلطة ومسؤولاً عن حسن سير أعمالها الإدارية والمالية والفنية ويتولى المهام والواجبات التالية :-

- أ- تطبيق السياسة العامة للسلطة وبرامجها وتنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس .
- ب- إدارة الجهاز التنفيذي للسلطة والإشراف على أعمال الموظفين والمستخدمين وضمان حسن سير العمل فيها .
- ج- اقتراح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للسلطة بما في ذلك أنواع الوظائف ووصفها ورفعها إلى المجلس لقراره .
- د- إعداد التقرير السنوي ومشروع الموازنة العامة والحسابات الختامية للسلطة وعرضها على المجلس .
- هـ- جمع المعلومات والوثائق الضرورية لأعمال المجلس والتي تساعده على القيام بواجباته وإعداد التقارير والبيانات التي يطلبها ومشاريع القرارات التي يرى ضرورة إصدارها لتحقيق أهداف السلطة .
- و- إصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية حول أهمية تنمية الاقليم والآثار الايجابية لتطويره على خطط التنمية .
- ز- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه المجلس بها مما له علاقة بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٢- للمدير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه الى أي من موظفي السلطة على ان يكون التفويض محدداً وخطياً .

المادة ١٣- للمدير او من يفوضه من موظفي السلطة تنظيم الضبوط بالمخالفات المرتكبة خلافاً للتشريعات المعمول بها وبالاكتداءات على اراضي واملاك الدولة واحالة المخالفين والمعتدين الى المحاكم المختصة .

المادة ١٤-أ- لا يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أو لأي موظف أو مستخدم في السلطة ان يكون طرفاً في أي من العقود أو المشتريات أو المبيعات أو العطاءات التي تبرمها السلطة أو تطرحها أو تحيلها لتنفيذ مشاريعها أو أعمالها ، كما لا يحق له ان يعمل في تلك المشاريع أو الاعمال أو يجني منها أي ربح أو نفع مادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك باستثناء الرواتب والاجور والمكافآت والتعويضات التي يتقاضاها من العمل في السلطة أو بسبب عضويته في المجلس أو مقابل الاشتراك بأي من المهام والواجبات المنوطة به في السلطة بموجب احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب- اذا كان لأي من أعضاء المجلس مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أي مشروع من مشاريع السلطة بما في ذلك بيع أي من اموالها أو تأجيرها أو كان مرتبطاً بأي شخص طبيعي أو معنوي دخل في عطاء يعود للسلطة أو كانت له مصلحة شخصية فيه ، فعليه ان يبين ذلك للمجلس ولا يحق له في أي حالة من الحالات الاشتراك في اجتماعات المجلس التي يبحث فيه ذلك المشروع أو العطاء .

ج- في حال مخالفة احكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة يتعرض المخالف للأجراءات والعقوبات القانونية ، ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء المخالفة بالإضافة الى التعويض على السلطة أو على أي شخص آخر تضرر بسبب تلك المخالفة .

المادة ١٥- تتكون الموارد المالية للسلطة من المصادر التالية :-

- أ- المبالغ السنوية التي ترصدها الحكومة للسلطة في الموازنة العامة .
- ب- حصة السلطة من رسوم الدخول الى موقع آثار البترا بالنسبة التي يقررها مجلس الوزراء على ان لا تقل عن (٢٥٪) من حصيلتها .
- ج- القروض التي تحصل عليها السلطة .

- د- ريع استثمار اموال السلطة .
- هـ- البديل الذي تتقاضاه السلطة مقابل أي خدمة تقدمها للتغير .
- و- الغرامات المتأتبة من تطبيق العقوبات على مخالفة التشريعات المعمول بها في الاقليم .
- ز- الرسوم والضرائب والعوائد التي تتأتى للسلطة وفقا لاحكام هذا القانون والتشريعات النافذة .
- ح- المبالغ المتأتبة للسلطة من ائمان واجور الاراضي والعقارات والمنشآت التي يحق لها التصرف بها .
- ط- المساعدات والتبرعات والهبات التي تحصل عليها السلطة .
- ي- أي موارد اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١٦- تعتبر اموال السلطة اموالا اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المغمول به وتحقيقا لذلك يمارس المدير صلاحيات الحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ١٧- تتمتع السلطة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ١٨- لا يجوز اعفاء أي جهة رسمية أو أهلية من الضرائب والرسوم والعوائد والتكاليف المالية التي يتم فرضها أو اقرارها لمصلحة السلطة أو مقابل خدماتها .

المادة ١٩- يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات السلطة والمجلس تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد اتعابه .

المادة ٢٠- يحول الى الخزينة العامة أي فائض في موازنة السلطة السنوية وذلك مع مراعاة التزامات السلطة المتعلقة بنفقات مشاريعها المستقبلية .

المادة ٢١- لا يجوز لأي جهة القيام في الاقليم بأي من المهام والاعمال والصلاحيات الموكولة للسلطة بمقتضى هذا القانون الا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من السلطة ووفقا للشروط والقيود التي يقرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ٢٢- أ- على الرغم من أي تشريع آخر يحظر التصرف باراضي المحمية (الثار البتراء) او بيعها او تأجيرها او تفويضها الى أي جهة او شخص طبيعي او معنوي سواء كان اردنيا او غير اردني .
ب- تسري على اراضي المحمية (الثار البتراء) قانون الاثار المعمول به .

المادة ٢٣- على الرغم من أي تشريع آخر يحظر التصرف باراضي واملاك الدولة والاراضي المسجلة باسم الخزينة في الاقليم او بيعها او تأجيرها او تفويضها الى أي جهة أو شخص طبيعي أو معنوي سواء كان اردنيا أو غير اردني الا للاغراض والاستعمالات الحكومية وبموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٢٤- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك

ما يلي :-

- أ- ما يتعلق بالشؤون الادارية والمالية واللوازم والاشغال الخاصة بالسلطة .
ب- تنظيم الشؤون المتعلقة بالجهاز التنفيذي من الموظفين والمستخدمين في السلطة وتحديد طرق انتقالهم وتعيينهم وشروط استخدامهم وواجباتهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وتعويضاتهم والاجراءات التأديبية التي تتخذ بحقهم وانهاء خدماتهم .

ج- تحديد مقدار الرسوم والعوائد التي تستوفىها السلطة .

المادة ٢٥- تعتبر جميع الاجراءات والقرارات التي صدرت من مجلس اقليم البتراء قبل نفاذ احكام هذا القانون وكأنها صادرة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٦- يلغى تطبيق أي نص في أي تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

عبد الله الثاني ابن الحسين ٢٠٠١/٦/٢٦

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	وزير دولة للشؤون للتنمية الادارية ووزير للتخطيط بالوكالة الدكتور محمد ذنبيات
وزير الخارجية عبد الإله الخطيب	وزير العمل وزير المالية بالوكالة عبد القادر	وزير الأشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو عيدا
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير دولة عبد الرحيم العكور
وزير التممية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشغابيه
وزير الشباب والرياضة مأمون محمد نور الدين	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري وزير الزراعة بالوكالة الدكتور حازم الناصر
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير الثقافة نادر الذهبي	وزير دولة موسى خلف المعالي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي:-
المادة ٤-

١- تحدد رواتب موظفي السلك الدبلوماسي وزياداتهم السنوية بالدينار على النحو التالي:-

الرتبة	السنــــــــــــــــوات									
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
سفير	٦٠٠	٦٢٠	٦٤٠	٦٦٠	٦٨٠	٧٠٠	٧٥٠	٨٠٠	٨٥٠	٩٠٠
وزير مفوض	٢٣٨	٢٤٦	٢٥٤	٢٦٢	٢٧٠	٢٨٠	٢٩٠	٣٠٠	٣١٠	٣٢٠
مستشار	١٥٠	١٥٥	١٦٠	١٦٥	١٧٠	١٧٦	١٨٢	١٨٨	١٩٤	٢٠٠
سكرتير اول	١٢٥	١٢٨	١٣١	١٣٤	١٣٧	١٤١	١٤٥	١٤٩	١٥٣	١٥٧
سكرتير ثاني	١١٢	١١٤	١١٦	١١٨	١٢٠	١٢٣	١٢٤	١٢٦	١٢٨	١٣٠
سكرتير ثالث	٩٤	٩٦	٩٨	١٠٠	١٠٢	١٠٤	١٠٦	١٠٨	١١٠	١١٢
ملحق	٨٠	٨٢	٨٤	٨٦	٨٨	٩٠	٩٢	٩٤	٩٦	٩٨

ب- يحدد لكل من الامين العام والسفير في مركز الوزارة علاوة اساسية بنسبة (٥٠٪) من الراتب الشهري الاساسي ويحدد بدل التمثيل لكل منهما بمبلغ (١٥٠) دينارا شهريا على ان لا يتقاضى أي منهما تبعا لذلك أي علاوة أو بدل باستثناء العلاوة العائلية وأي علاوة أخرى ورد النص عليها في هذا النظام.

ج- يصرف لموظفي السلك الدبلوماسي العاملين في مركز الوزارة من غير المذكورين في الفقرة (ب) من هذه المادة بدل تمثيل شهري مقداره مائة دينار.

د- يتم تحديد راتب موظف السلك الدبلوماسي القائم على رأس عمله بحيث يكون مساويا لراتب السنة التي امضاها في رتبته عند نفاذ احكام هذا النظام.

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

١- اذا كان السفير المعين وزيرا سابقا فيتقاضى راتب اعلى مربوط بدرجة سفير.

المادة ٤- يلغى نص المادة (٤٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٤٢-

يحق لموظف السلك الدبلوماسي الذي ينقل من مركز الى اخر نقل امتعة تزيد على الحد المسموح به على الطائرة على النحو التالي:-
أ- (١٠٠) كيلو غرام للمتزوج و(٥٠) كيلو غراما للاعزب اذا كانت الامتعة في حبة أي منهما.
ب- (٣٠٠) كيلو غرام للمتزوج و(١٥٠) كيلو غراما للاعزب اذا لم تكن الامتعة في حبة أي منهما.

المادة ٥- يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (٥٢) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المواد (٥٢) و (٥٣) و (٥٤) الواردة فيه لتصبح (٥٣) و (٥٤) و (٥٥) على التوالي :-
المادة ٥٢-

١- تعتبر الوظيفة الدبلوماسية مسؤولية وامانة تحكمها المصلحة الوطنية العليا للدولة والموظف الدبلوماسي هو وسيلتها لاداء مهامها في سياستها الخارجية وغاياتها وتحقيقاً لذلك يلتزم الموظف الدبلوماسي بما يلي:-

- ١- القيام بنفسه بمتطلبات الوظيفة وتكريس جميع اوقات العمل الرسمي لها .
- ٢- التقيد بالواجبات التي تفرضها عليه صفته التمثيلية في سلوكه العام والشخصي .
- ٣- المحافظة على مصالح الدولة وممتلكاتها واموالها وسمعتها وكرامتها وعدم التفريط باي من حقوقها .
- ٤- التقيد بالتعليمات والتوجيهات الصادرة اليه من رؤسائه بما يتفق ومهام وظيفته .
- ٥- الظهور بالمظهر اللائق أثناء العمل الرسمي وخارج اوقات الدوام الرسمي .
- ٦- تقديم الاقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين مستوى الاداء المهني .

٧- العمل على تنمية قدراته العلمية والمسلكية .

ب- يحظر على الموظف الدبلوماسي تحت طائلة المسؤولية التأديبية الاقدام على أي نوع من الاعمال التالية:-

- ١- القيام باي عمل يسيء للخدمة الدبلوماسية والمصلحة الوطنية .
- ٢- استغلال وظيفته لخدمة أي اهداف او مصالح خاصة او حزبية او الاشتراك او التشجيع على أي تظاهرة او اعتصام او احتجاج .
- ٣- الافصاح عن أي بيانات او معلومات او التعبير عن أي رأي او اجتهاد لا يتفق مع المصلحة الوطنية او مع السياسة الخارجية الرسمية المعلنة .
- ٤- الاحتفاظ باي اصول او صور لاي وثيقة او مخابرة رسمية او تقرير صدر بشأن سريتها تعليمات محددة .
- ٥- نشر أي مقالات او اراء او غيرها في أي صحيفة او مجلة او المشاركة باي نشاط اعلامي دون الحصول على الموافقة المسبقة من الوزارة .
- ٦- قبول أي هدايا او اكراميات او منح من أي شخص او جهة ذات علاقة او ارتباط بمصالح الوزارة تزيد قيمتها على خمسين ديناراً .
- ٧- العمل خارج العمل الرسمي ، سواء بشكل منتظم او غير منتظم بأجر او بدون اجر ، دون الحصول على تصريح مسبق من الوزارة .

٨- المشاركة بآي نشاط تجاري .

٢٠٠١/٧/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب
وزير دولة لشؤون التربية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلبي
وزير الاعلام صالح القلاب	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غدا	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير دولة ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة عبد الرحيم العكور	وزير السياحة والآثار ووزير البريد والاتصالات بالوكالة الدكتور طائب الترحاوي
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشهاب	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والشؤون المعدنية المهندس "محمد علي" البظايه
وزير دولة ووزير للشباب والرياضة بالوكالة موسى خلف المعالي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير التنمية ناصر الذهبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠١

نظام اللوازم لهيئة تنظيم قطاع التأمين

صادر بمقتضى المادة (٧٧) من قانون مراقبة أعمال التأمين

رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لهيئة تنظيم قطاع التأمين لسنة ٢٠٠١)، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

- الهيئة : هيئة تنظيم قطاع التأمين.
- المجلس : مجلس إدارة الهيئة.
- المدير العام : مدير عام الهيئة.
- المدير : مدير أي مديرية في الهيئة.
- اللجنة : لجنة المشتريات المؤلفة بموجب أحكام هذا النظام.
- اللوازم : الاموال المنقولة اللازمة للهيئة وصيانتها والتأمين،
عليها والخدمات والاستشارات التي تحتاج إليها
الهيئة.

دكتور حسن النجدي

شراء اللوازم

المادة ٣- المدير العام مسؤول عن تأمين حاجات الهيئة من اللوازم وفق احكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبه.

المادة ٤-أ- لا يسمح بشراء اي لوازم او التعاقد على تقديم خدمات للهيئة الا اذا كانت المخصصات المالية اللازمة لذلك متوافرة ولا يجوز شراء لوازم تزيد على حاجاتها.

ب- يراعى في جميع عمليات الشراء عدم تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة.

المادة ٥- يتم الشراء بموجب أمر شراء صادر عن المدير العام او من يفوضه خطيا بذلك.

المادة ٦- يراعى مبدأ المنافسة في جميع عمليات الشراء للحصول على اكثر اللوازم جودة وأفضلها سعرا وشروطا مع مراعاة قدرة المورد على تنفيذ التزامه بالتوريد حسب الشروط والمواصفات خلال المدة المحددة للتوريد.

المادة ٧- تؤلف اللجنة بقرار من المدير العام من ثلاثة موظفين من الهيئة على ان يعاد تشكيلها كل سنتين على الاكثر وتتخذ توصياتها بالاجماع او بالاكثرية.

المادة ٨- تتم عمليات شراء اللوازم بطرح عطاء وفق الاسس والاجراءات المحددة في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه، الا انه يجوز شراؤها بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ- الشراء المباشر للوازم بالتفاوض مع بائعيها او منتجها أو مورديها في أي من الحالات التالية:

١- إذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها محددة الاسعار من قبل السلطات الرسمية أو ذات اسعار محددة عالميا.

٢- إذا كانت اللوازم مطلوبة لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام باجراءات طرح عطاء أو استدراج عروض.

٣- إذا كان من غير الممكن الحصول على تلك اللوازم الا من مصدر واحد.

٤- إذا كانت اللوازم قطعاً بديلية أو اجزاء مكملية.

٥- إذا كانت اللوازم لا تتوافر لدى أكثر من مصدر واحد بدرجة الجودة المطلوبة بناء على تقرير فني من ذوي الاختصاص والخبرة.

٦- إذا كانت اللوازم مواد علمية أو برامج الحاسوب أو المطبوعات أو القرطاسية أو الكتب أو الافلام أو الرسومات أو المراجع العلمية أو البحوث أو الدراسات أو الخدمات المعلوماتية أو خدمات الترجمة وما يماثلها.

٧- شراء خدمات تشتمل على اعمال صيانة أو اصلاح أو استبدال أو فحص دون ان يكون حجم العمل معلوما عند الشراء.

٨- شراء اللوازم لغرض توحيد الصنف أو التقليل من تنوع الاجهزة لتوفير اقتناء قطع بديلية أو لمراعاة الخبرة المهنية المتوافرة لاستعمالها أو صيانتها.

٩- التعاقد على خدمات مهنية أو فنية أو استشارية متخصصة.

١٠- خدمات الضيافة وموادها اللازمة لاعمال الهيئة.

١١- خدمات لعقد ندوات ومؤتمرات وما شابه ذلك.

١٢- الاشتراك بالدوريات والمجلات والجمعيات المهنية وما شابه ذلك.

١٣- إذا تم طرح عطاء أو استدراج عروض وتعدر الحصول من خلال أي منها على عروض مناسبة أو لم تكن الاسعار معقولة، أو عند عدم

الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها من المورد نفسه وفي الوقت المحدد.

١٤- إذا كان شراء اللوازم مباشرة تنفيذا لنص قانوني أو اتفاقية دولية.

ب- استدراج عروض وذلك في أي من الحالات التالية:

١- إذا دعت حاجة طارئة ومستعجلة للوازم المراد شراؤها يصعب توقعها أو التنبؤ بها ولا تسمح بطرح عطاء وفق ما يقرره المدير العام بناء على تنسيب اللجنة.

٢- إذا لم يتوافر أكثر من ثلاثة موردين للوازم المطلوب شراؤها.

٣- إذا كانت قيمة اللوازم المراد شراؤها لا تزيد على عشرة آلاف دينار.

٤- إذا لم تقدم عروض كافية ومناسبة للعطاء المطروح واقتنعت اللجنة بضرورة شراء اللوازم عن طريق استدراج عروض.

٥- إذا رأى المدير العام بناء على تنسيب اللجنة ضرورة استدراج عروض من جهات معينة لأسباب تتعلق بالكفاءة المهنية أو التخصص.

المادة ٩- يتم شراء اللوازم وباي من طرق الشراء وفقا للصلاحيات التالية:

أ- بقرار من المدير الذي يسميه المدير العام في أي من الحالتين التاليتين:

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على خمسمائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة.

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على ألف دينار بواسطة اللجنة.

ب- بقرار من المدير العام في أي من الحالتين التاليتين:

١- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف دينار بالطريقة التي يراها مناسبة.

٢- شراء لوازم لا تزيد قيمتها على عشرين ألف دينار بواسطة اللجنة.

ج- بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام المستند إلى توصية اللجنة لشراء لوازم تزيد قيمتها على عشرين ألف دينار.

المادة ١٠- يجوز شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة بعد بيان الأسباب المبررة لذلك في أي من الحالتين التاليتين:

أ- إذا لم تتوافر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعذر شراؤها عن طريق المراسلة.

ب- إذا أوصت اللجنة أن شراء تلك اللوازم من خارج المملكة يعود بالفائدة على الهيئة من حيث الجودة أو الكلفة أو سرعة التوريد.

المادة ١١- تنظم إجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والمسؤوليات والالتزامات المترتبة على المناقصين والمتعهدين في حال عدم التزامهم بعروضهم أو عدم تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير العام وترفق بكل دعوة عطاء تطرحه الهيئة.

المادة ١٢- يطرح المدير العام كل عطاء، وله أن يحدد ثمنا لدعوة العطاء يتناسب مع نفقات اعداد الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء المقدرة، ويجوز له توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة والجهات الحكومية والجهات التي يرى مصلحة في توجيه الدعوة لها.

المادة ١٣- يحق للجنة الاستعانة بالخبراء والفنيين المختصين من داخل الهيئة أو خارجها للافادة من خبراتهم في أي موضوع مطروح عليها، وللمجلس بناء على تنسيب المدير العام منح هؤلاء الخبراء والفنيين مكافآت مالية تتناسب مع الاعمال التي يقومون بها.

المادة ١٤-أ- تتم الاحالة القطعية على صاحب العرض المطابق للشروط العامة والخاصة في دعوة العطاء والافضل من حيث الجودة والاسعار والتسليم في المواعيد المقررة وتوافر المقدرة المالية والتجارية والفنية، أما اذا تساوت الجودة والاسعار يجوز تجزئة الاحالة بين اصحاب العروض تبعا لظروف تأمين المواد واللوازم وتقدير الجهة المختصة باتخاذ القرار.

ب- اذا تبين للجنة بأن العرض الارخص سعرا لا يتناسب مع مصلحة الهيئة لاسباب تقدرها من حيث الجودة او المقدرة المالية او التجارية او الفنية لصاحب هذا العرض فتتم الاحالة بقرار معلل على صاحب العرض الانسب، مع وجوب مفاوضته لتنزيل اسعاره حيثما امكن ذلك.

ج- للجنة اعادة طرح العطاء اذا تبين لها ان اسعار العروض الواردة اليها مرتفعة او لاي اسباب اخرى تراها مناسبة لمصلحة الهيئة.

د- اذا اقتضت الحاجة الحصول على لوازم اضافية زيادة عما هو مطلوب في دعوة العطاء فللجنة الموافقة على ذلك شريطة ان لا تتجاوز الزيادة في اللوازم (٢٥٪) من قيمة العطاء الاصلي.

المادة ١٥- اذا استنكف صاحب العرض الذي استقرت عليه الاحالة القطعية، عن تنفيذ العطاء او تاخر عن تقديم اللوازم والخدمات في وقتها المحدد او تخلف عن تقديم كمية من اصل العطاء او عجز عن تقديم اي كمية في وقتها المحدد، او اذا ثبت ان احد الموردين قدم للهيئة لوازم او قام باداء خدمات بطريقة الغش فللمدير العام اتخاذ اي من الاجراءات التالية:

أ- مصادرة الكفالة البنكية اوجزء منها وفيد المبلغ المصادر منها ايرادا لحساب الهيئة.

ب- شراء اللوازم من الاسواق التجارية بالاسعار الراجعة والرجوع على المنافس المستنكف بفرق الزيادة في السعر.

ج- تكليف المنافس الذي يلي سعره سعر المنافس المستنكف بتقديم اللوازم المطلوبة او اعادة طرح العطاء والرجوع على المنافس المستنكف باي فرق في الزيادة في السعر.

د- مطالبة المنافس المستنكف بالتعويض عن اي عطل او ضرر لحق بالهيئة.

هـ- حرمان المنافس المستنكف من الدخول في مناقصات الهيئة للمدة التي يراها مناسبة.

المادة ١٦- يتولى المدير العام او من يفوضه التوقيع على اوامر الشراء والعقود والاتفاقيات المنظمة وفقا لاحكام هذا النظام.

المادة ١٧- للمجلس ان يعهد الى هيئة اجنبية بشراء لوازم نيابة عن الهيئة في الحالات التي يتعذر او يصعب على اللجنة القيام بها وذلك ضمن الشروط والصلاحيات التي يقررها.

المادة ١٨- للمدير العام ان يعهد الى لجنة او هيئة او شركة متخصصة القيام بفحص اللوازم قبل شحنها لبيان مدى مطابقتها للمواصفات وتوافر الجودة اللازمة فيها.

إدارة اللوازم

المادة ١٩- تورد باسم الهيئة اللوازم المتعاقد عليها سواء من داخل المملكة او خارجها.

المادة ٢٠-أ- يتولى امين المستودع في الهيئة تسليم اللوازم التي تم شراؤها اذا كانت قيمتها لا تزيد على (١٠٠٠) دينار.

ب- يشكل المدير العام لجنة تسلم اللوازم من ثلاثة من موظفي الهيئة تشارك بهم مهمة تسلم اللوازم التي ترد للهيئة من المتعهدين، والتي تزيد قيمتها على (١٠٠٠) دينار، وكذلك تسلم اللوازم المقدمة للهيئة على شكل مساعدات أو هبات أو منح أو تبرعات، ويجوز لهذه اللجنة بموافقة المدير العام الاستعانة بالفنيين أو الخبراء من خارج الهيئة إذا دعت الحاجة إلى ذلك وللمدير العام بناء على تنسيب اللجنة منح مكافآت مالية لهؤلاء الفنيين والخبراء.

ج- على لجنة تسلم اللوازم القيام بما يلي:

- ١- فحص المشتريات حال وصولها للتأكد من كميتها ومطابقتها للمواصفات والشروط.
- ٢- تنظيم محضر باللوازم التي تم تسلمها يبين فيه نوعها وأوصافها وكمياتها وأي ملاحظات بشأنها ويتم توقيع المحضر من جميع أعضاء اللجنة.
- ٣- تقديم تقرير إلى رئيس اللجنة إذا تبين لها أن اللوازم غير مطابقة للمواصفات والشروط والتوصية بوقف تسديد قيمتها إلى أن يتم البت فيها.

المادة ٢١- يحدد المدير العام أنواع سجلات اللوازم وبياناتها وقيودها والنماذج الواجب استعمالها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها بما يتفق مع أحدث الأساليب المتبعة في إدارة اللوازم وتنظيم المستودعات.

المادة ٢٢- تصرف اللوازم بموجب طلبات صرف لوازم موقعة من المسؤول المخول بذلك على النماذج المعتمدة في الصرف.

المادة ٢٣- تصرف اللوازم من المستودع إلى الجهات الطالبة بموجب مستندات الإخراج المعتمدة بعد توقيع المستلم وذكر اسمه ووظيفته على مستند الإخراج إضافة إلى توقيع أمين المستودع.

المادة ٢٤- أ- يتم شطب أي خسارة أو نقص في اللوازم إذا لم يكن نتيجة إهمال أو اختلاس وفقاً للصلاحيات التالية:

- ١- بقرار من المدير العام بناء على تنسيب المدير إذا كانت قيمة اللوازم وقت الشراء لا تتجاوز ألفي دينار.
- ٢- بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام إذا كانت قيمة اللوازم وقت الشراء تزيد على ألفي دينار.
- ب- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين أسباب الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو الإهمال أو أي سبب آخر.
- ج- للمدير العام شطب اللوازم والتجهيزات الناقصة من عهدة الموظف المتوفى أثناء خدمته في الهيئة بناء على تقرير تقدمه لجنة من ثلاثة موظفين يؤلفها المدير العام لهذه الغاية إذا ثبت لها أن النقص لم يكن نتيجة اختلاس أو تلاعب.
- د- للمدير العام شطب اللوازم التي جرى تضمينها إلى مسبب الخسارة.

المادة ٢٥- يجوز للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة الموافقة على أنلاف اللوازم غير الصالحة وشطبها من قيود الهيئة.

المادة ٢٦- أ- إذا قرر المدير العام بأن أي لوازم صالحة في الهيئة قد أصبحت فائضة وغير لازمة للعمل وأن جميع الوسائل قد استنفدت للاستفادة منها أو قرر استبدالها

باجهزة حديثة او باجهزة مستعملة افضل انتاجا، فله ان يقرر بيعها بالسعر العادل في ضوء تقدير اللجنة لتتولى بيع تلك اللوازم.

ب- تسلم اللوازم المباعة الى المشتري بعد دفع ثمنها، بموجب مستندات اخراج اصولية وثبت عليها ارقام وتواريخ وقيم وصولات المقبوضات التي قبضت الاثمان بموجبها.

المادة ٢٧- يجوز للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة الموافقة على تبديل لوازم مستعملة بلوازم أخرى جديدة او مستعملة بناء على تقرير من لجنة فنية يشكلها المدير العام لهذه الغاية، على ان يراعى تحديد سعر عادل للوازم المتبادلة بما يحقق مصلحة الهيئة.

المادة ٢٨- للمجلس بناء على تنسيب المدير العام اعادة او نقل او اهداء اي لوازم فائضة عن حاجة الهيئة الى اي وزارة او أي جهة حكومية اذا كانت بحاجة اليها، على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم لدى كل من الجهتين.

المادة ٢٩- يشكل المدير العام كلما دعت الحاجة لجنة من موظفي الهيئة للتفتيش على اللوازم، وموجودات المستودعات، والتأكد من الوجود الفعلي لها وحسن استعمالها وسلامة طرق تخزينها، على ان لا يقل عدد عمليات التفتيش عن مرة واحدة في السنة وترفع تقارير هذه اللجان للمدير العام لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.

المادة ٣٠- يلتزم امين المستودع في الهيئة بما يلي:

أ- تقديم وثيقة تأمين ضمان الامانة وتحمل الهيئة كلفة هذا التأمين.

ب- تقديم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده بحيث لا تقل عن مرة في السنة معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة او الناقصة او الراكدة.

المادة ٣١- يجري قيد ما تم تحصيله من قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او المباعة او غرامات تتعلق بتوريد اللوازم ايرادا للهيئة.

احكام عامة

المادة ٣٢- للمدير العام حرمان اي متعهد من توريد لوازم للهيئة لمدة معينة اذا تبين له عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته او تكرار قصوره في التنفيذ.

المادة ٣٣- للمدير العام تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام لاي من موظفي الهيئة على ان يكون هذا التفويض محددا وخطيا.

المادة ٣٤- للمدير العام ان يقرر منح مكافآت مالية لرئيس واعضاء اللجان من موظفي الهيئة اذا شاركوا في اعمال هذه اللجان خارج اوقات الدوام الرسمي.

المادة ٣٥-أ- للمجلس البت في الحالات التي لم تعالجها احكام هذا النظام.

ب- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام، ويصدر المدير العام القرارات التنفيذية اللازمة لهذه الغاية.

٢٠٠١/٢/٢٧

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاق	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور محمد ذليبات
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير السياحة والآثار عقل بلطاجي	وزير العمل الدكتور ميشيل ماركو
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير الشباب والرياضة مسعد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
وزير الاعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة عبد الرحيم العكور
وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة لهير زلوله	وزير دولة الدكتور عادل الشريدة
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التنمية الاجتماعية تمام النول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الرعبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (د) (لواء الجامعة) من المادة (٤) من النظام الاصلي باضافة البند (٦) التالي اليها:-

٦- الكمالية .

المادة ٣- تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي (محافظة البلقاء) على النحو التالي:-
اولاً:- باضافة قرية (عرقوب الراشد) برقم (١٦) الى البند (٢) قضاء العارضة) من الفقرة (أ) منها .

ثانياً:- بالناء قرية (الكمالية) الواردة بالرقم (٣) من الفقرة (هـ) (لواء ماحص والفحيص) منها واعادة ترقيم البندين (٤) و(٥) الواردين فيها ليصبحا (٣) و(٤) على التوالي .

المادة ٤- يعدل البند (١) (لواء الاغوار الجنوبية) من الفقرة (د) من المادة (٧) من النظام الاصلي باضافة قرية (الغوية) بالرقم (٧) اليه .

المادة ٥- تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي (محافظة المفرق) على النحو التالي :-
اولاً :- باضافة قرية (عين النبي) بالرقم (٢٨) الى البند (٣) (قضاء ارحاب) من الفقرة (أ) منها .

ثانياً :- بالغاء البند (٣) (قضاء الرويشد) من الفقرة (ب) منها ، واعادة ترقيم البنود من (٤-٦) الواردة فيها لتصبح من (٣-٥) على التوالي .

ثالثاً :- باضافة الفقرة (د) بالنص التالي اليها :-

د- لواء الرويشد ومركزه الرويشد ويشمل المدن التالية :-

- | | |
|-------------------|------------------|
| ١- الرويشد | ٢- منشية الغياث |
| ٣- صالحية النعيم | ٤- الروضة |
| ٥- الريشة الغربية | ٦- الرقبان |
| ٧- اللثني | ٨- الفيضة |
| ٩- الريشة الشرقية | ١٠- الكرامة |
| ١١- المشافيق | ١٢- روضة الرويشد |

المادة ٦- يعدل البند (١) (لواء قصبة جرش) من الفقرة (أ) من المادة (١٣) من النظام الاصلي بالغاء قرية (عين النبي) الواردة بالرقم (٣٠) فيه واعادة ترقيم البنود من (٣١-٤١) الواردة فيه لتصبح (٣٠-٤٠) على التوالي .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/٦/٢٦

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض غنيمات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبشات	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية لوزير للتخطيط بالوكالة الدكتور محمد لفيهايت
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير العمل وزير المالية بالوكالة عبد الفاي	وزير الاشغال العامة والسكان المهندس حسني ابو عيدا
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوكان	وزير دولة عبد الرحيم العكور
وزير التنمية الاجتماعية تمام الفول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الرعبي	وزير الدولة لشؤون القنولية الدكتور عبد الشهابه
وزير الشباب والرياضة مأمون محمد نور الدين	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري وزير الزراعة بالوكالة الدكتور حازم الناصر
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير النقل لندر الذهبي	وزير دولة موسى خلف المعالي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠١

نظام التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم لسنة ٢٠٠١)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعالي
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم .
الوزير :	وزير التربية والتعليم .
الأمين العام :	الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية أو الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية في الوزارة حسب مقتضى الحال .
الإدارة :	أي إدارة في مركز الوزارة .
المديرية :	أي مديرية في مركز الوزارة أو مديرية التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء أو المنطقة الجغرافية التي يحددها الوزير .
المدير :	مدير المديرية .

المادة ٣- تتولى الوزارة تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم في المملكة ورسم
سياسة التربية والتعليم ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها ومتابعة تطويرها وذلك
وفقاً لاحكام قانون التربية والتعليم .

المادة ٤- يتكون الهيكل التنظيمي للوزارة على النحو التالي :-

١- في مركز الوزارة .

١- الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية .

٢- الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية .

٣- الإدارات التالية :-

- التخطيط التربوي .
- شؤون الموظفين .
- الشؤون المالية .
- الأبنية والمشاريع الدولية .
- اللوازم والتزويد .
- العلاقات الثقافية والدولية .
- الشؤون القانونية .
- المناهج والكتب المدرسية .
- تكنولوجيا التعليم والمعلومات .
- التعليم العام وشؤون الطلبة .
- التعليم المهني والإنتاج .
- النشاطات التربوية .
- التدريب والتأهيل والإشراف التربوي .
- الامتحانات والاختبارات .
- البحث والتطوير التربوي .
- الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة .

٤- المديرية التالية :-

- الاعلام والعلاقات العامة .

- الديوان العام .

٥- مكتب الوزير .

ب- مديريات التربية والتعليم في المحافظات والالوية والمناطق وتشمل كل منها مايلي:-

١- مدير الشؤون الادارية والمالية والاقسام المرتبطة به .

٢- مدير الشؤون التعليمية والفنية والاقسام المرتبطة به .

٣- قسم الاعلام والعلاقات العامة .

٤- قسم الديوان .

المادة ٥- يرتبط بالوزير كل من :-

أ- الامين العام للشؤون الادارية والمالية .

ب- الامين العام للشؤون التعليمية والفنية .

ويكون كل منهما حسب اختصاصه مسؤولا امام الوزير عن ادارة شؤون الوزارة وحسن سير العمل فيها وعن القيام بالمهام والواجبات الموكولة اليه .

ج- مدير ادارة الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة ويكون مسؤولا امام الوزير عن المهام الموكولة اليه .

د- امانة سر مجلس التربية والتعليم .

هـ- امانة سر اللجنة الوطنية الاردنية للتربية والثقافة والعلوم .

و- مكتب الوزير .

المادة ٦- يرتبط بالامين العام للشؤون الادارية والمالية كل من :-

أ- مديري الادارات التالية :-

١- التخطيط التربوي .

٢- شؤون الموظفين .

٣- الشؤون المالية .

٤- الابنية والمشاريع الدولية .

٥- اللوازم والتزويد .

٦- العلاقات الثقافية والدولية .

٧- الشؤون القانونية .

ب- مديري المديرية التالية :-

١- الاعلام والعلاقات العامة .

٢- الديوان العام .

ج- مكتب الامين العام .

د- مديري التربية والتعليم فيما يتعلق بالشؤون الادارية والمالية .
ويكون كل منهم حسب اختصاصه مسؤولا امامه عن ادارة شؤون ادارته او مديريته وعن حسن سير العمل فيها وعن تنفيذ المهام والواجبات الموكولة اليه .

المادة ٧- يرتبط بالامين العام للشؤون التعليمية والفنية كل من :-

أ- مديري الادارات التالية :-

١- المناهج والكتب المدرسية .

٢- تكنولوجيا التعليم والمعلومات .

٣- التعليم العام وشؤون الطلبة .

٤- التعليم المهني والانتاج .

٥- النشاطات التربوية .

٦- التدريب والتأهيل والاشراف التربوي .

٧- الامتحانات والاختبارات .

٨- البحث والتطوير التربوي .

ب- مكتب الامين العام .

ج- مديري التربية والتعليم فيما يتعلق بالشؤون التعليمية والفنية .

ويكون كل منهم حسب اختصاصه مسؤولا امامه عن ادارة شؤون ادارته او مديريته وعن حسن سير العمل فيها وعن تنفيذ المهام والواجبات الموكولة اليه .

المادة ٨-أ- يرتبط مدير أي مديرية في أي من الادارات في مركز الوزارة بمدير الادارة ويكون مسؤولا امامه عن ادارة شؤون المديرية وعن حسن سير العمل فيها وعن تنفيذ المهام والواجبات الموكولة اليه .

ب- يرتبط رئيس القسم في المديرية بالمدير ويكون مسؤولا امامه عن ادارة شؤون القسم الذي يتولى رئاسته وعن حسن سير العمل فيه وعن تنفيذ المهام والواجبات الموكولة اليه .

المادة ٩- يرتبط بمدير التربية والتعليم كل من :-

أ- مديري الشؤون الادارية والمالية والشؤون التعليمية والفنية ويكون كل منهما مسؤولا امامه عن ادارة الاقسام المرتبطة به .

ب- رئيس قسم الاعلام والعلاقات العامة .

ج- رئيس قسم الديوان .

المادة ١٠- يمارس مديرو الادارات في مركز الوزارة ومديرو التربية والتعليم صلاحيات الامين العام فيما يختص بادارتهم ومديرياتهم ولا يحول ذلك دون ممارسة الامين العام لأي من صلاحياته .

المادة ١١-أ- تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الوزير وعضوية كل من :-

١- الامين العام للشؤون الادارية والمالية .

٢- الامين العام للشؤون التعليمية والفنية .

٣- مديري الادارات .

ب- يسمي الوزير أحد الامينين العامين نائبا لرئيس لجنة التخطيط .

المادة ١٢- تتولى لجنة التخطيط دراسة أي من الامور التالية وتقديم التوصيات بشأنها :-

أ- المبادئ العامة لسياسة التربية والتعليم .

ب- مشروعات خطط التربية والتعليم في مختلف المجالات .

ج- القواعد العامة لتعيين الموظفين في الوزارة ونقلهم واعارتهم .

د- السياسة العامة للتأهيل والتدريب والتعيينات الدراسية اللازمة لها .

هـ- القواعد العامة لقبول الطلبة في مختلف مراحل التعليم العام وانواعه .

و- مشروعات القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالتربية والتعليم .

ز- مشروع الموازنة السنوية للوزارة .

ح- القواعد العامة للتشكيلات المدرسية وانشاء المدارس وفتح الصفوف الدراسية .

ط- السياسة العامة للامتحانات العامة .

ي- التنسيق بين اعمال مركز الوزارة والمديريات .

ك- السياسة العامة للمطبوعات التربوية .

ل- اسس الترشيح لمقاعد المكرمة الملكية لانباء العاملين في التربية والتعليم .

م- أي امور اخرى يحيلها الوزير اليها .

المادة ١٣-أ- تجتمع لجنة التخطيط بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه كلما دعت الحاجة لذلك ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ثلثي اعضائها على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم وتتخذ قراراتها وتوصياتها

بالاجماع او باغلبية الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح

الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ب- لرئيس لجنة التخطيط او نائبه عند غيابيه ان يدعو ايا من مديري التربية والتعليم في المحافظة او اللواء او المنطقة للاشتراك في اجتماعات اللجنة وذلك للاستئناس برأيه في الامور المعروضة عليها .

المادة ١٤- أ- تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التشكيلات الادارية) برئاسة الامين العام للشؤون الادارية والمالية وعضوية كل من :-

١- مدير ادارة الشؤون القانونية .

٢- مدير ادارة شؤون الموظفين .

٣- اثنين من مديري الادارات يعينهما الوزير بناء على تنسيب رئيس اللجنة وله الحق في استبدال أي منهما بغيره .

ب- تتولى لجنة التشكيلات الادارية التنسيق بتعيين المديرين في مركز الوزارة والميدان والمديرين التابعين لمدير التربية والتعليم .

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة لذلك ويكون اجتماعها قانونيا بحضور اغلبية اعضائها على الاقل على ان يكون من بينهم رئيس اللجنة وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاغلبية وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .

المادة ١٥- أ- تشكل في كل مديرية للتربية والتعليم لجنة تسمى (لجنة التربية) برئاسة المدير وعضوية كل من :-

١- مدير الشؤون الادارية والمالية في المديرية .

٢- مدير الشؤون التعليمية والفنية في المديرية .

٣- رئيس قسم التدريب والتأهيل والاشراف التربوي .

٤- رئيس قسم التخطيط التربوي .

٥- رئيس قسم التعليم العام وشؤون الطلبة .

٦- اثنين من مديري المدارس يعينهما المدير .

٧- رئيس قسم شؤون الموظفين عضوا ومقررا .

ب- تتولى هذه اللجنة دراسة الامور التالية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها :-

١- خطة التربية والتعليم في المديرية .

٢- اسس انشاء المدارس وفتح صفوف دراسية جديدة في المديرية .

٣- اسس التشكيلات والتنقلات والتعيينات في المديرية والمدارس التابعة لها .

٤- اسس اختيار مديري المدارس ورؤساء الاقسام في المديرية .

٥- أي امور اخرى يحيلها رئيس اللجنة اليها .

المادة ١٦- أ- للوزير بناء على تنسيب لجنة التخطيط احداث أي ادارة او مديرية في مركز الوزارة او مديرية في المحافظة او اللواء او المنطقة حسبما تقتضي الحاجة ذلك او الغاء أي منها او دمجها في غيرها .

ب- للوزير بناء على تنسيب الامين العام المختص احداث الاقسام في أي مديرية او الغاء أي منها او دمجها في غيرها .

المادة ١٧- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك:-

- أ- تحديد المهام والواجبات الموكولة الى كل من مديري الادارات والمديرين ومديري التربية والتعليم والمديرين التسابيين لمديري التربية والتعليم ورؤساء الاقسام .
- ب- تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الادارات والمديريات والاقسام وسائر الوحدات الادارية في مركز الوزارة وفي الميدان .
- ج- وصف وتصنيف الوظائف للادارات والمديريات في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم .

المادة ١٨- يلغى (نظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم) رقم (١) لسنة ١٩٩٥ .

مبداء الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/٢/٢٧

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الناهليسي
نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاقه	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التمنية الادارية الدكتور محمد ذنبيات
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير السياحة والآثار عقل بلقاجي	وزير دولة المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حملي أبو عيدا	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري
وزير الأعلام الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة عبد الرحيم المعور
وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير دولة الدكتور عادل الشريدة
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التمنية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الرعبي

محكمة العدل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠١

نظام التنظيم الاداري لديوان المحاسبة

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري لديوان المحاسبة لسنة ٢٠٠١)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :-

الديوان	: ديوان المحاسبة .
الرئيس	: رئيس الديوان .
الامين العام	: امين عام الديوان .
المديرية	: أي مديرية في مركز الديوان او في أي محافظة .
المدير	: مدير المديرية .
اللجنة	: لجنة التخطيط .

المادة ٣- يتولى الديوان المهام المنصوص عليها في قانون ديوان المحاسبة النافذ
المفعول .

المادة ٤- يتكون الهيكل التنظيمي للديوان من :-

- أ- رئيس الديوان .
- ب- الامين العام .

ج- مساعدي الامين العام .

د- المديريات التالية :-

- ١- مديرية الشؤون المالية والادارية .
- ٢- مديرية التطوير الاداري والدراسات .
- ٣- مديرية الشؤون القانونية .
- ٤- مديرية الشؤون الهندسية .
- ٥- مديرية الرقابة المركزية .
- ٦- مديرية الرقابة على قطاع المال والاقتصاد .
- ٧- مديرية الرقابة على قطاع الامن والطاقة والعدل .
- ٨- مديرية الرقابة على قطاع الخدمات .
- ٩- مديرية الرقابة على قطاع الحكم المحلي .
- ١٠- مديرية العلاقات العامة والتعاون الدولي .

هـ- وحدة الرقابة الداخلية .

المادة ٥- يرتبط بالرئيس كل من :-

- أ- الامين العام .
 - ب- المستشار الذي يقرر الرئيس ارتباطه به .
 - ج- رئيس وحدة الرقابة الداخلية .
 - د- مدير مكتب الرئيس .
- ويكون كل منهم مسؤولاً امامه عن المهام والواجبات الموكولة له وعن
حسن سير العمل في مديريته او وحدته والاقسام المرتبطة باي منها .

المادة ٦- يرتبط بالامين العام كل من :-

- أ- مساعدي الامين العام .
- ب- مديري المديريات .

المادة ٧-أ- تشكل في الديوان لجنة تسمى (لجنة التخطيط) برئاسة الرئيس وعضوية كل من:-

- ١- الامين العام
- ٢- مساعدي الامين العام
- ٣- مديري المديرية

ب- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات المبينة ادناه وتقدم توصياتها لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها:-

- ١- مناقشة خطط عمل الديوان ومتابعة تنفيذها وتقييمها
- ٢- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للديوان
- ٣- مناقشة التعليمات والمعايير والقواعد المقترحة لتحسين سير العمل في الديوان
- ٤- دراسة احداث أي تغيير في الهيكل التنظيمي للديوان وارتباط المديرية والوحدات الادارية فيه

٥- أي امور اخرى يرى رئيس اللجنة عرضها عليها

ج- تجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه ويكون اجتماعها قانونياً بحضور ثلثي الاعضاء على الاقل على ان يكون من بينهم الرئيس ونائبه وتتخذ قراراتها باكثرية اصوات الحاضرين على الاقل ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع

د- لرئيس اللجنة او نائبه عند غيابه دعوة أي من موظفي الديوان او أي شخص من خارجه للمشاركة في اجتماعات اللجنة للاستئناس برأيه في الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التصويت

هـ- يسمي الرئيس احد موظفي الديوان اميناً لسر اللجنة يتولى تنظيم جدول اعمالها وتدوين محاضر جلساتها وحفظ قيودها ومعاملاتها ومتابعة توصياتها

المادة ٨- للرئيس بناء على تنسيب الامين العام المستند الى توصية اللجنة احداث أي مديرية او أي وحدة في الديوان او دمج أي من المديرية او الوحدات في غيرها او الغاء أي منها

المادة ٩- يصدر الرئيس التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :-

- أ- تحديد مهام المديرية والوحدات الادارية في الديوان
- ب- تحديد الواجبات المنوطة بمساعدي الامين العام والمديرين والمستشارين ورؤساء الوحدات الادارية في مختلف مستوياتهم

ج- تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين المديريات وسائر الوحدات

الادارية في الديوان .

د- وصف وظائف موظفي الديوان وتصنيفها .

٢٠٠١/٦/٢٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الادارية الدكتور محمد ذنيبات
وزير الاشغال العمامة والاسكان المهندس حسني ابو عيدا	وزير العمل وزير المالية بالوكالة عبد القادر	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير الدولة عبد الرحيم العكور	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الارواقف والشؤون والمقنسات الاسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الرعبي	وزير المياه والري وزير الزراعة بالوكالة الدكتور حازم الناصر
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير الثقافة نادر الذهبي	وزير الخلف المعالي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠١

نظام هيئة موقع المغطس

صادر بالاستناد الى المادتين (٣) و (١٦) من قانون السياحة

رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام هيئة موقع المغطس لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الوزارة	: وزارة السياحة والآثار .
الوزير	: وزير السياحة والآثار .
الهيئة	: هيئة موقع المغطس .
المجلس	: مجلس ائناء الهيئة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
اللجنة	: لجنة الادارة المشكلة بموجب احكام هذا النظام .
المحمية	: منطقة موقع المغطس المحددة بموجب احكام هذا النظام .

- المادة ٣- أ- تؤسس في المملكة هيئة تسمى (هيئة موقع المغطس) تهدف الى الحفاظ على الموقع وادارته وتطويره واستثمار مرافقه وادامته بما يتلاءم واهميته الحضارية والاثرية والبيئية وتهيئته لاستقبال الزوار .
- ب- يكون مركز الهيئة في موقع المغطس .

المادة ٤- أ- تتكون حدود منطقة موقع المغطس من :-

اولا: قطع الارض التالية من الحوض رقم (٥١) من اراضي مشروع قناة

الملك عبدالله (المشروع الزراعي) (١٤,٥) كم :-

١- قطعة الارض رقم (١) حوض رقم (٣٢) الخرار الجنوبي .

٢- قطعة الارض رقم (٢) حوض رقم (٣٢) الخرار الجنوبي .

٣- الوحدات الزراعية ذوات الارقام :-

٣٠١	٣٠٣	٣٠٥	٣٠٧	٣٠٩	٣١١	٣١٣	٣١٥	٣١٧	٣١٨	٣٥٩
٣٦١	٣٦٣	٣٦٥	٣٦٧	٣٦٩	٣٧١	٣٧٣	٣٧٥	٣٧٧	٣٧٩	٣٦٠
٣٦٢	٣٦٤	٣٦٦	٣٦٨	٣٧٠	٣٧٢	٣٧٤	٣٧٦	٣٧٨	٣٨٠	٤٢٠
٤٢٢	٤٢٤	٤٢٦	٤٢٨	٤٢٩	٤٣١	٤٣٣	٤٣٥	٤٣٧	٤٣٩	٤٣٠
٤٧٩	٤٨٢	٤٨٤	٤٨٦	٤٨٨	٤٩٠	٤٩٢	٤٩٤	٤٩٦	٤٩٨	٤٨٣
٤٨٥	٤٨٧	٤٨٩	٤٩١	٤٩٣	٤٩٥	٤٩٧	٤٩٩	٥٠١	٥٠٣	٥١٦
٥١٨	٥٢٠	٥٢٢	٥٢٤	٥٢٦	٥٢٨	٥٣٠				

٤- اجزاء من الوحدات الزراعية ذوات الارقام : ٢٩٩-٣٥٧-٣٥٨ .

ثانيا- اجزاء من القطعة رقم (٩) من الحوض رقم (٣٠) من اراضي الكفرين الواقعة على امتداد الوحدات الزراعية وحتى نهر الاردن .

ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس تعديل حدود منطقة موقع المغطس باضافة أي مناطق أو اراض أو احواض أو قطع الى الموقع أو اخراجها منه وتنشر قرارات مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية .

المادة ٥- تتولى الهيئة في سبيل تحقيق اهدافها وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية القيام بالمهام التالية:-

- أ- المحافظة على المكتشفات الاثرية في موقع المغطس من بقايا الكنائس والمرافق الخاصة بالعماد المسيحي ومن لوحات الفسيفساء وغيرها من المكتشفات .
- ب- المحافظة على الجمال الطبيعي للموقع وعلى تكوين الصخور والتربة والغطاء النباتي والحياة البرية فيه .
- ج- اعداد الدراسات والمشاريع اللازمة لتطوير الموقع واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها .
- د- حماية البيئة الطبيعية والمكتشفات الاثرية في الموقع من التأثيرات السلبية المحتملة نتيجة تنفيذ اعمال التطوير ومن الانشطة العمرانية والزراعية وحركة الزوار .
- هـ- وضع خطة ثقافية وتعليمية ملائمة لتمكين زوار الموقع من معرفة مكوناته الدينية والتاريخية والطبيعية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ الخطة دون أي تأثير على مكونات الموقع .
- و- توفير الخدمات الملائمة لزوار الموقع بالمستوى الذي يتفق مع المعايير العالمية .
- ز- المحافظة على الحوض المائي المحيط بالموقع ومنع أي استخدام جائر للمياه الجوفية في تلك المنطقة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية .
- ح- التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم المحيط المباشر للموقع بمنع تنفيذ الاعمال والانشاءات التي تتعارض مع الشطة الاستثمار السياحي على الشاطئ الشمالي للبحر الميت والحفاظ على هذه الانشطة .

- ط- المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في حماية المنطقة الزراعية في الموقع من الزحف العمراني وأي نشاط غير زراعي .
- ي- التعاون مع المؤسسات الرسمية ذات العلاقة والقطاع السياحي لتوفير التمويل اللازم لإدارة الموقع وصيانته وإدامته .
- ك- توثيق المكتشفات الأثرية وأعداد النشرات والأفلام والكتيبات والملصقات السياحية وإنتاج وسائل الترويج السياحي ونشرها وتوزيعها وبيعها وإصدار المجلات والنشرات الدورية وذلك بالتنسيق مع هيئة تنشيط السياحة .
- ل- التنسيق والتعاون مع الوزارة لتحقيق أهداف الهيئة .

المادة ٦- أ- يتولى الإشراف على الهيئة مجلس أمناء يعين رئيسه وأعضاؤه بأرادة ملكية سامية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويجوز بالطريقة ذاتها استبدال أي عضو في المجلس بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

ب- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائبا للرئيس .

المادة ٧- يمارس المجلس الصلاحيات التالية:-

- أ - وضع الخطط والبرامج لإدارة الموقع والحفاظ عليه وصيانته وتطويره وإقرار المشاريع اللازمة لهذه الغاية .
- ب - استثمار المنشآت والمباني في الموقع وتأجيرها بمقتضى عقود تبرم مع الغير لهذه الغاية .
- ج - تحديد بدل الخدمات التي تستوفىها الهيئة أو المستثمرين من الخدمات المقدمة لزوار الموقع .
- د - وضع أسس تعيين الموظفين اللازمين في الهيئة لإدارة موقع المغطس وإدامته وتنفيذ الخطط والمشاريع الموضوعة .

- هـ- فتح حساب خاص باسم الهيئة لدى بنك أو أكثر لإيداع أموالها على أن يتم الصرف من هذا الحساب بموجب تعليمات يضعها المجلس .
- و- تعيين مدقق حسابات قانوني للهيئة وتحديد أتعابه .
- ز- إقرار الحسابات التقديرية السنوية للهيئة .
- ح- المصادقة على التقرير السنوي والحسابات الختامية للهيئة .
- ط- أي أمور أخرى يتطلبها تحقيق أهداف الهيئة .

المادة ٨- أ- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أكثرية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ويتخذ قراراته بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ب- يعين الرئيس أمين سر للمجلس يتولى الأعداد لعقد اجتماعاته وتدوين محاضرها والقرارات المتخذة فيها ومتابعة تنفيذها .

المادة ٩- أ- تشكل في الهيئة لجنة تسمى (لجنة الإدارة) برئاسة الوزير وعضوية كل من:-

- ١- أمين عام وزارة السياحة والآثار نائبا للرئيس .
- ٢- أمين عام سلطة وادي الأردن .
- ٣- مدير عام دائرة الآثار العامة .
- ٤- اثنين من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهما المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز له خلال هذه المدة تغيير أي منهما بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته في اللجنة .

ب- تتولى اللجنة المهام التالية :-

- ١- متابعة تنفيذ قرارات المجلس .
- ٢- اعداد الحسابات التقديرية للهيئة .
- ٣- اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للهيئة .
- ٤- تعيين الموظفين وفق الاسس المحددة من قبل المجلس .
- ٥- أي مهام أخرى يكلفها بها المجلس .

المادة ١٠-أ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل اسبوعين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اكثرية اعضائها على ان يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه وتتخذ توصياتها باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجالب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ب- يعين رئيس اللجنة أمين سر لها يتولى اعداد لعقد اجتماعاتها وتدوين محاضرها والقرارات المتخذة فيها ومتابعة تنفيذها .

المادة ١١- تكون الموارد المالية للهيئة مما يلي :-

- أ- ما يرضد لها في الموازنة العامة للدولة .
- ب- الإيرادات المتأتية من بدل الخدمات المقدمة في الموقع والموارد الطبيعية المتوافرة فيه .

ج - العوائد المتحققة من أنشطة الهيئة المختلفة .

د - الاعانات والهبات التي ترد للهيئة على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير أردني .

المادة ١٢- يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي :-

- أ - الشؤون الادارية والمالية في الهيئة .
- ب - أسس استثمار الموقع بما في ذلك المنشآت والمباني القائمة عليه .

ج - تنظيم الرقابة على الأنشطة المختلفة في الموقع .

٢٠٠١/٦/٢٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس التالبي
نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور محمد الحلايقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية وزير التخطيط بالوكالة الدكتور محمد ذنبيات
وزير الاعمال صالح القلاب	وزير الأشغال العمامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الاعمال صالح القلاب
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الدولة عبد الرحيم العكور
وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الدولة الدكتور عبد الشخايلة
وزير الشباب والرياضة مأمون محمد نور الدين	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري وزير الزراعة بالوكالة الدكتور حاتم الناصر
وزير الصحة الدكتور فالح الناصر	وزير النقل نادر الذهبي	وزير الدولة موسى خلف المعالي

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام عائدات تعدين الفوسفات

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام عائدات تعدين الفوسفات لسنة ٢٠٠١)

ويقرأ مع النظام رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما

طرا عليه من تعديل نظاما واحداً ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس

الوزراء . .

د. محمد النور

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (بواقع خمسة دنانير) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مقدارها دينار واربعماية وعشرون فلساً).

٢٠٠١/٦/١٩ عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير دولة لشؤون التنمية الادارية ووزير التخطيط بالوكالة الدكتور محمد ذنيبات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهيشات	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحايكة
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير العمل عبد الفاي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير الثقافة وزير الاعلام بالوكالة محمود الكايد الحياصات	وزير دولة عبد الرحيم المكنور	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي
وزير الارقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشهاب	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الصناعة الدكتور فالح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير الدولة موسى خلف المعالي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير الشؤون الاجتماعية تمام الغول
		وزير الشباب والرياضة مأمون محمد نور الدين
		وزير الثقافة نادر الذهبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام صندوق التأمين على حياة المشتركين
في صندوق الاسكان العسكري

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق التأمين على حياة المشتركين
في صندوق الاسكان العسكري لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام رقم (٦١) لسنة
١٩٨١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً
واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بالغاء تعريف (المدير) و(المشارك)
و(المستفيد) الوارد فيها والاستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي :-
المدير : مدير مؤسسة الاسكان والاشغال العسكرية .
المشارك : المشارك في صندوق الاسكان العسكري .
المستفيد : المستفيد من صندوق الاسكان العسكري .

المادة ٣- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي :-

أ- يستوفي من كل مشترك بدل اشتراك شهري مقداره (٦٠٠) ستمائة فلس .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ٧-

- أ- اذا انتهت خدمة المشترك لاي سبب من الاسباب ولم يكن مستوفياً لشروط الانتفاع من صندوق الاسكان العسكري ترد له جميع مبالغ الاشتراك التي تم اقتطاعها من راتبه لصالح الصندوق دون ان تحسب له اي فوائد عليها .
- ب- اذا انسحب المشترك المستوفي لشروط الانتفاع من صندوق الاسكان العسكري فلا ترد له مبالغ الاشتراك التي اقتطعت من راتبه لحساب الصندوق .
- ج- اذا توفي المشترك ولم يسدد كامل المبالغ المترتبة عليه لصندوق الاسكان العسكري ، يسدد الصندوق جميع هذه الالتزامات باقساط شهرية كما لو كان المشترك على قيد الحياة ويتم ابراء ذمته ولا يطالب المستفيدون بهذه الالتزامات ويتم فك الرهن وفق الاصول القانونية .
- د- اذا توفي المشترك الذي تحققت له شروط الانتفاع من صندوق الاسكان العسكري قبل حصوله على القرض يعطى القرض للمستفيدين و يتولى الصندوق تسديد كامل مبلغ هذا القرض باقساط شهرية كما لو كان المشترك على قيد الحياة .

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٣) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
المادة ١٣-

- أ- تستثمر اموال الصندوق بايداعها في البنوك او بأي طريقة اخرى يقررها
رئيس هيئة الاركان المشتركة بناءً على تنسيب المدير .

ب- على امين الصندوق ايداع الاموال المحصلة لصالح الصندوق في البنك المعتمد ويحظر عليه الاحتفاظ بها اكثر من (٢٤) ساعة .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/٦/٢٦

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طهبشات	وزير دولة لشؤون التنمية الادارية وزير التخطيط بالوكالة الدكتور محمد ذبيبات
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير العمل وزير المالية بالوكالة عبد الحاي	وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو شيدا
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الدولة عبد الرحيم العكور
وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الشباب والرياضة مأمون احمد نور الدين	وزير الطاقة والثروة المعدنية وزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري وزير الزراعة بالوكالة الدكتور حاتم الناصر
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير النقل نادر الذهبي	وزير دولة موسى خلف المعالي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام التأمين الإلزامي من المسؤولية

المدنية الناجمة عن استعمال المركبات

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية

الناجمة عن استعمال المركبات لسنة ٢٠٠١) ويقرا مع النظام رقم (٣٢) لسنة

٢٠٠١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١) من النظام الأصلي بالغاء عبارة (ويعمل به بعد مرور ستين

يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) الواردة فيها والاستعاضة عنها

بعبارة (ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء) .

٢٠٠١/٧/٢٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس اللبابسي
نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طبخشات	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات
وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير المسكن عبد الحاميد	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عيدا
وزير المساحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوفان	وزير دولة عبد الرحيم العكور
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير الخطوط جمال حديد	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول
وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشهاب	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الشباب والرياضة مأمون محمد نور الدين
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس " محمد علي " البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الصحة الدكتور فالح الناصر
وزير الثقافة ناصر الذعبي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير دولة موسى خلف المعالي

محكمة العدل

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢) تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٠^(١) المتضمن الموافقة على اتفاقية تجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين في المنامة بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٨ بصيغتها التالية:-

اتفاقية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة دولة البحرين

بشأن

تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب
بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين، رغبة منهما في عقد اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليتهما.

المادة الثانية

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

١ - تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل التي تفرضها الدولة المتعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة جبايتها.

٢ - تعتبر ضرائب مفروضة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب على المكاسب المحققة من التصرف في الملكية المنقولة والعقارية والضرائب على مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها المشروعات.

(١) لم تنشر الاتفاقية في جريدة لعدم ورود نسخة الجريدة الرسمية

٣ - الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية هي على الأخص:

أ - بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية:

- ضريبة الدخل؛

- ضريبة التوزيع؛

- ضريبة الخدمات الاجتماعية المفروضة تبعاً لضريبة الدخل.

(ويشار إليها فيما بعد بالضريبة الأردنية).

ب - بالنسبة لدولة البحرين:

أي ضريبة على الدخل تفرض في البحرين بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، [ولا يشمل ذلك ضريبة الدخل المفروضة على الشركات النفطية بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩م].
(ويشار إليها فيما بعد بالضريبة البحرينية).

٤ - تسري أحكام الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة تفرض بعد تاريخ توقيع الاتفاقية إضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلاً منها وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بأخطار كل منهما بأية تغييرات جوهرية تطرأ على قوانين الضرائب فيهما.

المادة الثالثة

تعريفات عامة

١ - لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

أ - يقصد بتعبير "الأردن" المملكة الأردنية الهاشمية، وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به:

- أراضي المملكة الأردنية الهاشمية؛

- المياه الإقليمية الأردنية بما في ذلك قاع البحر؛

- جميع المناطق الأخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الأردنية حيث تمارس عليها الأردن حق السيادة طبقاً للقوانين الدولية والقوانين الأردنية لغايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصادر الطبيعية سواء أكانت حية أو غير حية وكافة الحقوق الأخرى التي تتواجد في المياه والأرض وتحت قاع البحر.

- يقصد بتعبير "البحرين" دولة البحرين ، وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يقصد به :

أراضي دولة البحرين شاملة جزرها والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة، وأي منطقة بحرية واقعة فيما وراء البحار الإقليمية التابعة لدولة البحرين حيث تكون هذه المنطقة أو من المحتمل أن تصبح في المستقبل مصنفة بموجب القانون الوطني لدولة البحرين ووفقاً للقانون الدولي بمثابة منطقة يحق لدولة البحرين ممارسة حقوقها فيما يتعلق بقاع بحارها وتحت سطح تربتها ومواردها الطبيعية .

ب- يقصد بلفظ "دولة متعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" البحرين أو الأردن حسبما يقتضيه مدلول النص .

ج- يقصد بلفظ "شخص" الأفراد والشركات وجميع الهيئات الأخرى التي تعامل كوحدات خاضعة للضريبة طبقاً لقوانين الضرائب المعمول بها في أي من الدولتين المتعاقدين .

د- يقصد بلفظ "شركة" أي هيئة ذات شخصية اعتبارية أو أي وحدة تعامل من الناحية الضريبية على أنها ذات شخصية اعتبارية .

هـ- تعني عبارة "مشروع تابع لدولة متعاقدة" و "مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يستغله مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يستغله مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، وإن كلمة "مشروع" في هذه الاتفاقية تعني "مؤسسة" بالنسبة لدولة البحرين .

و - تعني عبارة " النقل الدولي " :

أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يستغله مشروع يقع مقر إدارته الفعلية في دولة متعاقدة ويستثنى من ذلك إستغلال السفينة أو الطائرة بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى .

ز - يقصد بعبارة " السلطة المختصة " :

- وزير المالية أو من يمثله قانوناً بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية .
- وزير المالية والإقتصاد الوطني أو من يمثله قانوناً بالنسبة لدولة البحرين .

ح - يقصد بلفظ " مواطن " :

- أي فرد يتمتع بجسمية الدولة المتعاقدة .
- أي شخص قانوني أو أي شركة تعتبر كذلك طبقاً للقانون الساري في الدولة المتعاقدة .

٢ - عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بمعرفة دولة متعاقدة يقصد بأي لفظ لم يرد له تعريف في هذه الاتفاقية المعنى المقرر له في القانون المعمول به في تلك الدولة المتعاقدة بشأن الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية وذلك ما لم يقض النص بخلاف ذلك .

المادة الرابعة المقيم

١ - لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "مقيم في الدولة المتعاقدة" أي شخص يخضع وفقاً لقوانين تلك الدولة للضرائب المفروضة فيها بحكم موطنه أو محل إقامته أو مركز إدارته أو أي معيار آخر مماثل .

٢- في حالة ما إذا كان شخص يعتبر وفقاً لأحكام الفقرة (١) مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقدين فإن حالته هذه تعالج على النحو التالي :

- أ - يعتبر مقيماً بالدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقدين فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي له بها علاقات شخصية أو اقتصادية لائق (مركز المصالح الحيوية) .

ب - في حالة عدم إمكان تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز مصالحه الحيوية الرئيسية أو في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيماً بالدولة المتعاقدة التي فيها محل إقامته المعتاد .

ج - إذا كان له محل إقامة معتاد في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو إذا لم يكن له محل إقامة معتاد في أي منهما فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .

د - إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لا يحمل جنسية أي منهما ، تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بإيجاد حل للمسألة بالاتفاق المشترك .

٣ - في حالة ما إذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر من غير الأشخاص الطبيعيين مقيماً بكل من الدولتين المتعاقبتين فإن إقامته تتحدد كالآتي :

أ - سوف يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها .
ب - فإذا لم يكن يحمل جنسية أي من الدولتين المتعاقبتين فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة الموجود بها مركز إدارته الفعلية .

٤ - في حالة ما إذا كان هناك بمقتضى أحكام الفقرة (١) شخص آخر بخلاف الأفراد أو الشركات مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقبتين فإن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تقوم بوضع حل للمسألة باتفاق مشترك يحدد طريقة تطبيق الاتفاقية على مثل هذا الشخص .

المادة الخامسة المنشأة الدائمة

١ - لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة "المنشأة الدائمة" المكان الثابت الذي يزاول فيه المشروع كل أو بعض نشاطه .

٢ - تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" على نحو خاص :

أ - محل الإدارة .

ب - الفرع .

ج - الأماكن المستخدمة كمنازل للبيع .

د - المكتب .

هـ - المصنع .

و - الورشة .

ز - المنجم أو بئر بترول أو الغاز أو المحجر أو أي مكان آخر لإستخراج الموارد الطبيعية .

ح - المزرعة أو الخراس .

ط - موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التجميع أو مشروع التجهيزات الذي يوجد لمدة تزيد في مجموعها عن ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهراً .

ي - تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين إذا استمرت تلك الأنشطة لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة اثني عشر شهراً .

٣ - إستثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن عبارة " المنشأة الدائمة " لا تشمل ما يلي :

أ - الإنتفاع بالتسهيلات الخاصة لغرض تخزين السلع أو البضائع المملوكة للمشروع أو الاحتفاظ بها لغرض العرض فقط .

ب - الاحتفاظ بالسلع أو البضائع المملوكة للمشروع لغرض تشغيلها لحسابه فقط بمعرفة مشروع آخر .

ج - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل بياض شراء السلع أو البضائع أو تجميع المعلومات للمشروع .

د - الاحتفاظ بمكان ثابت بياض إعطاء معلومات أو القيام بأبحاث علمية أو أوجه نشاط مماثل ذات صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع .

هـ - الاحتفاظ بمكان ثابت بياض فقط القيام بأي عمل ذي صفة تمهيدية أو مساعدة للمشروع .

و - الاحتفاظ بمكان ثابت يزاول به فقط أية مجموعة من الأنشطة المشار إليها في الفقرات من " أ " إلى " هـ " بشرط أن يكون النشاط الإجمالي للمكان الثابت والناجم عن مجموع هذه الأنشطة ذا صفة تمهيدية أو مساعدة .

٤- بالرغم من أحكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة (٣) أعلاه ،
وحيثما يقوم شخص آخر - غير الوكيل ذي الوضع القانوني المستقل الذي
تنطبق عليه الفقرة (٦) أدناه - بالتصرف نيابة عن مشروع ، وله صلاحية
إبرام العقود بإسم المشروع في دولة متعاقدة ويمارس هذه الصلاحية بصورة
معتادة ، فإن ذلك المشروع يعتبر كأنه منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة
فيما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص للمشروع ، ما لم تكن أنشطة هذا
الشخص محصورة بالأنشطة الواردة في الفقرة (٣) ، والتي إذا مورست من
خلال مقر ثابت للأعمال ، لا تجعل من هذا المركز الثابت للأعمال منشأة
دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة .

٥- إستثناء من الأحكام السابقة بهذه المادة فإن مشروع التأمين التابع لدولة
متعاقدة فيما عدا ما يتعلق بإعادة التأمين ، يعتبر أن له منشأة دائمة بالدولة
المتعاقدة الأخرى إذا ما قام المشروع بتحصيل أقساط التأمين في هذه الدولة
المتعاقدة الأخرى أو قام بتأمين مخاطر واقعة فيه وذلك من خلال شخص لا
يكون وكيلاً ذا صفة مستقلة .

٦- لا يعتبر أن للمشروع التابع لإحدى الدولتين المتعاقدين منشأة دائمة في الدولة
المتعاقدة الأخرى لمجرد قيامه بأعمال في هذه الدولة المتعاقدة من خلال
سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر له صفة مستقلة شريطة أن
يزاول هذا الشخص العمل في حدود مهنته المعتادة ومع ذلك فإذا كان هذا
الشخص يباشر نشاطه كلياً أو جزئياً بإسم هذا المشروع فإنه لا يعتبر وكيلاً
ذو صفة مستقلة في مفهوم هذه الفقرة .

٧- إن واقع أية شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر أو واقعة تحت سيطرة
شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو تزاوّل نشاطاً في تلك الدولة
المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلاف ذلك) فإن هذا
الوضع في حد ذاته لا يجعل من أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة
الأخرى .

المادة السادسة

الدخل من الأموال غير المنقولة

١- الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من أموال غير منقولة (بما في ذلك
الدخل من الزراعة أو الغابات) كأنثة في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع
للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- إن لعبارة " أموال غير منقولة " المعنى المحدد لها بموجب تشريعات الدولة
المتعاقدة التي تقع فيها الأموال المعنية . وتشمل العبارة ، على أية حال ،
ملحقات الأموال غير المنقولة ، والمواشي والمعدات المستخدمة في الزراعة
والغابات ، والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القوانين الخاصة المتعلقة
بالملكية العقارية ، والحقوق في دفعات متغيرة أو ثابتة نظير إستغلال أو
إمتياز إستغلال الموارد المعدنية والمصادر وغيرها من الموارد الطبيعية
الأخرى ، ولا تعتبر السفن والمراكب والطائرات في عداد الأموال غير
المنقولة .

٣- تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناجم من الإستغلال
المباشر لأموال غير منقولة، أو عن تأجيرها أو عن إستغلالها على أي نحو آخر .

٤- تسري أحكام الفقرات (١) و (٣) أيضاً على الدخل الناجم عن أموال غير
منقولة لمشروع ، وكذلك على دخل الأموال غير المنقولة المستخدمة في أداء
خدمات شخصية مستقلة .

المادة السابعة

الأرباح التجارية والصناعية

١- تخضع أرباح أي مشروع في أي دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة
المتعاقدة فقط ، ما لم يمارس هذا المشروع أعمالاً في الدولة المتعاقدة
الأخرى من خلال منشأة دائمة كأنثة بها ، فإذا مارس المشروع أعمالاً على
النحو السالف الذكر ، فإن أرباحه تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة
الأخرى فقط بالقدر الذي يخص المنشأة الدائمة .

٢- وطبقاً لأحكام الفقرة الثالثة إذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين
يزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كأنثة فيها
فتحدد في كل من الدولتين المتعاقدين الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة على
أساس الأرباح التي كانت تحققها المنشأة الدائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى
لو كانت مشروعاً مستقلاً يزاول نفس النشاط أو نشاطاً مماثلاً في نفس
الظروف أو في ظروف مماثلة ويعامل بصفة مستقلة تماماً عن المشروع
الذي يعتبر منشأة دائمة له .

٣ - عند تحديد أرباح منشأة دائمة كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يسمح بخصم المصروفات التي تحملتها هذه المنشأة الدائمة ، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والإدارية العامة سواء تحملتها في تلك الدولة المتعاقدة أو في مكان آخر .

ومع ذلك لن يسمح بمثل هذا الخصم بالنسبة للمبالغ ، إن وجدت ، التي سبق دفعها (وذلك فيما عدا المبالغ المؤداة للتعويض عن المصروفات المستحقة فعلاً) من قبل المنشأة الدائمة إلى المقر الرئيسي للمشروع أو إلى أي من مكاتبه في شكل عوائد إمتياز أو مكافآت أو أية مدفوعات أخرى مشابهة مقابل استخدام براءات اختراعات أو أية حقوق أخرى ، أو في شكل عمولة مقابل خدمات معينة تم إنجازها أو مقابل نشاط للإدارة ، أو فيما عدا حالة مؤسسة مصرفية في شكل فائدة عن أموال سبق إقراضها إلى المنشأة الدائمة .

٤ - لا يعتبر أن منشأة دائمة قد حققت أرباحاً لمجرد أن هذه المنشأة الدائمة قد اشترت سلعاً أو بضائع للمشروع .

٥ - إذا كان العرف يجري في إحدى الدولتين المتعاقبتين على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على أجزائه المختلفة فإن أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضرائب على أساس التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف على أن طريقة التقسيم النسبية يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المبينة في هذه المادة .

٦ - لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة فإن الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب سليم وكاف للعمل خلال ذلك .

٧ - حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل تمت معالجتها على حدة بمقتضى مواد أخرى من هذه الاتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

المادة الثامنة النقل البحري والجوي

١ - استثناء من أحكام المادة الثانية من هذه الاتفاقية لا تخضع الأرباح الناجمة عن استغلال السفن أو الطائرات في النقل الدولي بما في ذلك الأرباح الناشئة عن العمليات المرتبطة بهذا النشاط للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمنشأة .

٢ - إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمنشأة ملاحية بحرية يقع على ظهر سفينة ، أو مركب يعتبر هذا المقر واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها ميناء قيد السفينة أو المركب ، وإذا لم يوجد ميناء القيد ، فإنه يعتبر واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مستغل السفينة أو المركب .

٣ - تسري لحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الأرباح الناجمة من المشاركة في مجموعة (Pool) أو في استغلال مشترك أو في مؤسسة دولية لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي .

المادة التاسعة المؤسسات المشتركة

١ - (أ) إذا ساهم مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين بطريق مباشر أو غير مباشر في رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى أو في إدارته أو الرقابة عليه .

(ب) إذا ساهم نفس الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر في رأسمال أو إدارة أو الرقابة على مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى .

وإذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين المذكورتين شروط على المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بين مشروعين مستقلين فإن أية أرباح كان يمكن أن

بحققها أحد المشروعين ولم يحققها بسبب قيام هذه الشروط ، يجوز ضمها إلى أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

٢ - إذا كانت إرباح مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين والخاضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة تتضمن أرباحاً داخله ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى ويخضع تبعاً لذلك للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، وكانت الأرباح الدخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تعتبر أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المتعاقدة المذكورة أو لا .

وإذا كانت الظروف القائمة بين هذين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين ، ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تُجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح . وعند إجراء هذا التعديل فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

٣ - لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في الفقرة (١) بعد إنتهاء المدة المنصوص عليها في قوانينها وبأي حال بعد خمس سنوات من نهاية السنة التي تحققت فيها أرباح المشروع التابع لتلك الدولة المتعاقدة التي قد تخضع لهذا التغيير .

٤ - لا تسري أحكام الفقرتين (٣،٢) في حالة التهرب أو التقصير والإهمال العمدي .

المادة العاشرة أرباح الأسهم

١ - أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

ومع ذلك فإن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها الشركة الدافعة لهذه الأرباح طبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة لا يجوز أن تزيد على (١٠ ٪) من المبلغ الاجمالي للتوزيعات ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

٢ - يقصد بعبارة " أرباح الأسهم " في هذه المادة الدخل من الأسهم أو أسهم التمتع أو حقوق التمتع أو حصص مناجم أو حصص مؤسسين أو أية حقوق أخرى تدبر ربحاً ما عدا الذمم الدائنة والدخل الخاضع لنفس المعاملة الضريبية باعتبار دخل مستمد من الأسهم بموجب التشريعات الضريبية للدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الموزعة .

٣ - لا تسري أحكام الفقرتين (٢،١) إذا كان المالك المستفيد من الأرباح مقيماً في دولة متعاقدة ويمارس أما نشاطاً صناعياً أو تجارياً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع الأرباح عن طريق منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة أو يمارس خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت كائن في تلك الدولة المتعاقدة ، وتكون ملكية وحيازة الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) .

٤ - إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين تستمد الأرباح أو الدخل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه لا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة الشركة إلا إذا كانت مثل هذه الأرباح الموزعة قد دفعت لمقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو إذا كانت ملكية الأسهم المدفوع بسببها للتوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو بمركز ثابت موجود في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كل أو بعض الأرباح أو الدخل الناشئ من تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة الحادية عشرة
الفوائد

١ - الفوائد التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

ومع ذلك فإن هذه الفوائد تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها طبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد للفوائد فإن الضريبة التي تفرض يجب ألا تزيد على (١٠٪) من إجمالي مبلغ الفوائد.

٢ - يقصد بلفظ "الفوائد" في هذه المادة الدخل الناتج من سندات المديونية أيا كان نوعها سواء كانت أم لم تكن تمنح حق المشاركة في الأرباح، وخاصة الدخل المستمد من السندات الحكومية أو الدخل الناتج من الأذونات أو السندات بما في ذلك المكافآت والحوافز المتعلقة بمثل هذه الأذونات أو السندات.

٣ - لا تسري أحكام الفقرتين (٢، ١) إذا كان المالك المستفيد للفوائد مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين وببإشراف في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ بها الفوائد، أما نشاطاً تجارياً أو صناعياً من خلال منشأة دائمة كائناً بها أو ببشر في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت كائن بها وإن يكون سند المديونية الذي ينشأ عنه الفوائد مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال، وبالرغم من الأحكام الواردة في الفقرة (٧)، فإن الفوائد الناتجة في دولة متعاقدة تعفى من الضرائب في تلك الدولة المتعاقدة إذا كانت هذه الفوائد تخص:

(أ) الحكومة والتقسيمات السياسية الفرعية أو السلطات المحلية التابعة للدولة الأخرى وأجهزتها؛

(ب) المصرف المركزي التابع للدولة المتعاقدة الأخرى.

٤ - تعتبر هذه الفوائد أنها نشأت في إحدى الدولتين المتعاقبتين إذا كان دافعها هو الدولة المتعاقدة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية أو شخص مقيم في هذه الدولة المتعاقدة ومع ذلك إذا كان الشخص الذي يدفع الفوائد

سواء كان مقيماً أو لم يكن مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين يمتلك في إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة أو مركز ثابت تتعلق به المديونية التي تنشأ منها الفوائد المدفوعة وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت يتحمل تلك الفوائد فإن هذه الفوائد تعتبر إنها قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد بها هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٥ - إذا كانت قيمة الفوائد بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كل منهما وأي شخص آخر بالقياس إلى سند المديونية التي تدفع عنها الفوائد تزيد عن القيمة التي كان يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة فقط. وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة
الائتات

١ - الائتات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. ومع ذلك تخضع هذه الائتات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت بها وطبقاً لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد للائتات فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا يزيد سعرها على (١٠٪) من إجمالي مبلغ الائتات.

٢ - يقصد بلفظ "الائتات" الوارد في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية والأدبية أو العلمية بما في ذلك الأفلام السينمائية والأعمال المسجلة للإذاعة والتلفزيون أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة تركيب أو أساليب سرية أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية وتجارية أو علمية.

٣ - لا تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد لهذه الأتاوات مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقبتين ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الأتاوات إما نشاطاً صناعياً أو تجارياً من خلال منشأة دائمة توجد بها أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود بها وإن الحقوق أو الملكية الناشئة عنها هذه الأتاوات المدفوعة تكون مرتبطة ارتباطاً فعلياً مع تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب الأحوال .

٤ - تعتبر الأتاوات أنها قد نشأت في دولة متعاقدة إذا كان الدافع للأتاوات هو تلك الدولة المتعاقدة نفسها أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية أو مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة . ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للأتاوات سواء كان مقيماً أو غير مقيم في الدولة المتعاقدة يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابت يوجد معها ارتباطاً فعلياً بالحقوق أو الملكية التي تنشأ عنها الأتاوات وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تتحمل الأتاوات فإن هذه الأتاوات تعتبر أنها قد نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٥ - إذا كانت قيمة الأتاوات المدفوعة بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كل منهما وشخص آخر بالقياس إلى الإستعمال أو الحق أو المعلومات التي تدفع عنها الأتاوات تزيد عن القيمة التي يتفق عليها الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة الأخيرة وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين وللأحكام الأخرى الواردة بهذه الإتفاقية .

المادة الثالثة عشرة الأرباح الرأسمالية

١ - الأرباح التي يستمدّها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة السادسة وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضرائب في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢ - الأرباح الناتجة من التصرف في أموال منقولة التي تكون جزءاً من الأموال المستخدمة في نشاط منشأة دائمة يملكها مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بمركز ثابت تحت تصرف شخص مقيم تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين وكائن بالدولة المتعاقدة الأخرى بغرض القيام بخدمات مهنية بما في ذلك الأرباح الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (وحدها أو مع المشروع كله) أو من مثل هذا المركز الثابت يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣ - الأرباح التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي و من التصرف في الأموال المنقولة الخاصة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الكائن بها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

٤ - الأرباح الناتجة من التصرف في أسهم رأسمال الشركة التي تتكون أموالها بصفة أساسية مباشرة أو عن طريق غير مباشر من ممتلكات عقارية في إحدى الدولتين المتعاقبتين تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها تلك الممتلكات .

٥ - الأرباح الناتجة من التصرف في أية أموال غير تلك المشار إليها في الفقرة السابقة يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يكون المصنّف مقيماً فيها .

المادة الرابعة عشرة الخدمات الشخصية المستقلة

١ - الدخل الذي يحققه شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة ويخضع ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا :

أ - كان الشخص له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض القيام بنشاطه ، ولكن فقط في حدود الدخل الذي حصل عليه من الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة .

ب- أو كان الشخص موجوداً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تزيد في مجموعها عن ١٨٣ يوماً خلال فترة إثني عشر شهراً ، وفي حدود الخدمات التي قام بها في تلك الدولة المتعاقدة فقط .

٢- تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاط المستقل العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو التعليمي ، وكذلك النشاط المستقل الخاص بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وجراحي الأسنان والمحاسبين .

المادة الخامسة عشرة الخدمات الشخصية غير المستقلة

١- مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦، ١٧، ١٨) فإن الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يستمدها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من وظيفة تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط ، ما لم يكن العمل يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا كان العمل يؤدي على هذا النحو فإن الرواتب والأجور والمكافآت المستمدة منه يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- استثناء من أحكام الفقرة (١) فإن الرواتب والأجور والمكافآت التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من عمل يؤدي في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً إذا توافرت إحدى الشروط التالية :

أ - تولد الشخص مستملاً للإيراد في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد لا تزيد في مجموعها عن ١٨٣ يوماً خلال فترة إثني عشر شهراً .

ب- أن تدفع الرواتب والأجور والمكافآت بمعرفة أو نيابة عن صاحب عمل لا يقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

ج- أن لا تتحمل الرواتب والأجور والمكافآت منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣- استثناء من الأحكام السابقة لهذه المادة فإن الرواتب والأجور والمكافآت عن العمل الذي يؤدي على ظهر سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .

المادة السادسة عشرة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت الموظفين من مستوى الإدارة العليا

١- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين بصفته عضواً بمجلس إدارة أو بمجلس مشابه في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين بصفته موظفاً من مستوى الإدارة العليا في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

المادة السابعة عشرة المعاشات والرواتب مدى الحياة

١- المعاشات والمبالغ المرتبة لمدى الحياة التي تنشأ في إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تدفع لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط .

٢- يقصد بلفظ المبالغ المرتبة مدى الحياة مبلغ معين يدفع بصفة دورية في مواعيد محددة أو خلال مدة معينة أو محددة طبقاً لالتزام يدفع ما يقابل جميع هذه الأقساط دفعة واحدة في شكل نقدي أو قابل للتقييم بالنقد .

المادة الثامنة عشرة دخول الفنانين والرياضيين

- ١- استثناء من أحكام المواد (١٤، ١٥) يخضع الدخل الذي يستمده شخص مقيم في دولة متعاقدة من عمله كفنان مثل فنان المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو الموسيقى أو الرياضي من أنشطته الشخصية التي تُزاول في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
- ٢- إذا كان الدخل الخاص الذي يحققه الفنان أو الرياضي من مزاولته أنشطته الشخصية لا يعود على الفنان أو الرياضي نفسه ولكن يعود على شخص آخر فإن هذا الدخل يجوز إخضاعه استثناءً من أحكام المواد (١٤، ١٥) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي أنشطته .
- ٣- الدخل الذي يحققه شخص يتمتع بجنسية دولة متعاقدة من مباشرة عمله بصفة مؤقتة كفنان أو رياضي في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يُعفى من الضريبة المفروضة فيها إذا كان العمل يتم مباشرة بناء على اتفاق بين الدولتين المتعاقدين أو إذا كان الجزء الأكبر من نفقاته يتم تمويله بواسطة الدولة المتعاقدة الأخرى أو إحدى هيئاتها العامة أو أقسامها السياسية أو سلطاتها المحلية .

المادة التاسعة عشرة الوظائف الحكومية

- ١- الرواتب والاجور والمكافآت التي تدفعها إحدى الدولتين المتعاقدين أو أحد أقسامها السياسية أو سلطة محلية تابعة لها إلى أي فرد في مقابل خدمات مؤداة لتلك الدولة المتعاقدة أو لأحد أقسامها السياسية أو لإحدى سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط .
- ب- تخضع مثل هذه الرواتب والاجور والمكافآت للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات قد أدت في تلك الدولة المتعاقدة وكان الشخص مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة ويكون من بين مواطنيها ولم يصبح مقيماً فيها بمجرد تقديم الخدمات .

- ٢- تطبيق أحكام المواد (١٥، ١٦، ١٧) على الزوابع والاجور والمكافآت في مقابل خدمات مؤداة ومتعلقة بأنشطة تجارية أو صناعية تزاولها دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية أو إحدى سلطاتها المحلية في نفس الدولة المتعاقدة .

المادة العشرون المبالغ التي يتحصل عليها الطلبة والمتدربون

- ١- إن الشخص المقيم بدولة متعاقدة ويتواجد بصفة مؤقتة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لمجرد :
 - أ - كونه طالباً بجامعة أو كلية أو مدرسة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو
 - ب - كونه متدرباً على الأعمال التجارية والصناعية أو متدرباً تقنياً أو
 - ج - كونه متلقياً لمنحة أو إجازة أو جائزة بغرض الدراسة أو البحث من هيئة دينية أو خيرية أو علمية أو تعليمية .
 لا يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق بملحقته الدراسية .
- ٢- تطبق نفس القاعدة على أي مبلغ يتمثل في مكافآت يتحصل عليها الشخص مقابل خدمات مؤداة في الدولة المتعاقدة الأخرى شريطة أن تكون هذه الخدمات مرتبطة بدراسته أو تدريبه وأن تكون ضرورية لتنظيم نفقات معيشته .

المادة الحادية والعشرون الأساتذة والمدرسون والباحثون

- ١- إذا دُعي شخص مقيم بإحدى الدولتين المتعاقدين بواسطة جامعة أو كلية أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي أو البحث العلمي في الدولة المتعاقدة الأخرى لزيارتها فقط بقصد التعليم أو البحث العلمي ، فإنه لا يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بالنسبة لمكافآته عن مثل هذا التعليم أو البحث .

٢- لا تسري أحكام الفقرة (١) على المكافآت التي يتحصل عليها مقابل البحوث التي تُجرى ليس للمصلحة العامة بل أساساً للفائدة الخاصة لشخص أو أشخاص معينين .

المادة الثانية والعشرون الدخول الأخرى

١ - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) فإن عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة التي لم تتناولها المواد السابقة لهذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط إذا كان مكان تحقق هذه العناصر .

٢ - مع ذلك إذا كان هذا الدخل قد حصل عليه شخص مقيم في دولة متعاقدة من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذا الدخل أيضاً يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها وطبقاً لقانون تلك الدولة المتعاقدة .

المادة الثالثة والعشرون طرق تجنب الازدواج الضريبي

١- إذا استمد شخص مقيم في دولة متعاقدة دخل من مصادر في الدولة المتعاقدة الأخرى يخضع طبقاً لإحكام هذه الاتفاقية للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، تقوم الدولة المتعاقدة الأولى بخصم مبلغ من الضريبة الخاضع لها المقيم بها عن نفس الدخل مساو للضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى، على أن لا يزيد المبلغ الذي يجري خصمه عن مقدار الضريبة المستحقة على الدخل المستمد من مصادر في الدولة المتعاقدة الأخرى قبل إجراء الخصم .

٢- إذا كان الدخل الذي يحصل عليه مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدتين معفى طبقاً لإحكام الاتفاقية من الضريبة في هذه الدولة المتعاقدة ويخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الدولة المتعاقدة الأولى عند حسابها للضريبة على باقي دخل المقيم بها ، عليها أن تأخذ في حسابها مبلغ الدخل المعفى بأن يطبق سعر الضريبة الواجب تطبيقه لو لم يوجد هذا الإعفاء .

٣- لأغراض إجراء الخصم من الضريبة الواجبة الأداء في دولة متعاقدة فإن الضريبة المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى سوف تتضمن الضريبة الواجبة الأداء في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن يتم الإعفاء منها أو تخفيضها طبقاً للنصوص القانونية الخاصة بالحوافز الضريبية لتشجيع الإستثمارات . . .

٤- لأغراض تطبيق الفقرتين (١) ، (٢) من هذه المادة فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة ويخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية يعتبر أنه نشأ من مصادر في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى .

٥- إذا خضعت أرباح مشروع دولة متعاقدة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة وكانت هذه الأرباح تدخل في نفس الوقت ضمن أرباح مشروع دولة متعاقدة أخرى وكانت هذه الأرباح ستعتبر محقة بواسطة مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى لو كانت العلاقة القائمة بين المشروعين هي علاقات قائمة بين مشروعين مستقلين عن بعضهما تمام الاستقلال فإن مبلغ الأرباح الداخل ضمن أرباح كل من المشروعين يعامل لأغراض هذه المادة معاملة الدخل الناتج من مصدر في الدولة المتعاقدة الأخرى بالنسبة لمشروع الدولة المتعاقدة الأولى ويعتبر على هذا الأساس الخصم المقرر في الفقرتين (١) ، (٢) من هذه المادة .

المادة الرابعة والعشرون عدم التمييز في المعاملة

١- لا يجوز إخضاع مواطني إحدى الدولتين المتعاقدتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو التزامات ضريبية بخلاف أو أقل عبئاً من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو قد يخضع لها في نفس الظروف مواطني الدولة المتعاقدة الأخرى .
واستثناء من أحكام المادة (١) تطبق هذه الأحكام على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كليهما .

٢- لا يحصع الأشخاص عديمي الجنسية المقيمون في دولة متعاقدة لأية ضرائب أو التزامات ضريبية بخلاف أو أثقل عبئا من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها في نفس الظروف مواطني الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣- لا تخضع المنشأة المستقرة التي يمتلكها مشروع دولة متعاقدة والكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أكثر عبئا من الضرائب التي تفرض على مشروعات الدولة المتعاقدة الأخرى التي تزاوئ نفس النشاط ، ولا يجوز تفسير هذه المادة على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أي تخفيضات أو إعفاءات أو خصما شخصيا فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لرعاياها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية .

٤- لا يجوز إخضاع مشروع دولة متعاقدة والذي يمتلك رأس المال كله أو بعضه أو يراقبه بطريق مباشر أو غير مباشر شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو لأية التزامات ضريبية بخلاف أو أكثر عبئا من الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي تخضع لها أو قد تخضع لها المشروعات المماثلة الأخرى من الدولة المتعاقدة الأولى .

المادة الخامسة والعشرون بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي

لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية الإخلال بأية مزايا ضريبية مقرر لأعضاء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي أو أعضاء الوفود الدائمة في المنظمات الدولية بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي أو بمقتضى أحكام الاتفاقيات الخاصة .

المادة السادسة والعشرون إجراءات الاتفاق المتبادل

١- إذا تبين لشخص أن إجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي لخضوعه للضريبة بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية يكون له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي تقضي بها القوانين الداخلية لكل دولة أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها .

أما إذ كانت حالته مما تنطبق عليها الفقرة (١) من المادة (٢٤) فإنه يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يعتبر من مواطنيها خلال سنتين من تاريخ أول إخطار ضريبي بالإجراء الذي تترتب عليه خضوعه للضريبة بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية .

٢- إذا تبين للسلطة المختصة أن الإعتراض له ما يبرره ولم تتمكن من التوصل إلى حل مناسب له فإنه تسعى إلى تسوية الموضوع عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية . وأي اتفاق يتوصل إليه بتعين تطبيقه بصرف النظر عن أي ميعاد من المواعيد الواردة بالقوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين .

٣- تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إلى تسوية أية خلافات تنشأ عن تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل كما تتشاور فيما بينها لتجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية .

٤- لا يجوز لإحدى الدولتين المتعاقبتين بعد انقضاء المدة المحددة المنصوص عليها في قوانينها الداخلية وفي أية حال بعد انقضاء مدة خمس سنوات من نهاية الفترة الضريبية التي تحقق فيها الدخل المعني أن تزيد وعاء الضريبة لمقيم في أي من الدولتين المتعاقبتين بأن تضيف عناصر من الدخل إليه ثم إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، ولا تسري أحكام هذه الفقرة في حالة التهريب أو التقصير والإهمال العمدي .

٥- تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بالاتفاق المتبادل بوضع طرق تطبيق هذه الاتفاقية وخاصة الالتزامات التي يخضع لها المقيمون في دولة متعاقدة للتمتع بالإعفاءات والمزايا الضريبية الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى طبقا للاتفاقية .

المادة السابعة والعشرون تبادل المعلومات

١- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات اللازمة سواء لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لتنفيذ قوانين الضرائب المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية وكذلك المعلومات اللازمة لمكافحة التهريب الضريبي وتعتبر أية معلومات تحصل عليها السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة

بالتطبيق لأحكام هذه المادة سرية و لا يجوز إفشاؤها إلا للأشخاص والسلطات التي تعمل في ربط و تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو الفصل فيما يتعلق بها من منازعات .

٢- وفي جميع الأحوال لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة على نحو يؤدي إلى مخالفة القوانين أو النظم الإدارية المطبقة في أية دولة متعاقدة أو إلى إفشاء أسرار أية تجارة أو صناعة أو نشاط أو مهنة أو أساليب تجارية أو أية معلومات يعتبر إفشاؤها مخالفة للنظام العام .

ولا تسري أحكام هذه المادة إلا في حالة صدور تشريع ضريبي في دولة البحرين .

المادة الثامنة والعشرون أحكام متنوعة

١- لا يترتب على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية الإخلال بما تتضمنه قوانين الضرائب في كل من الدولتين المتعاقبتين من أحكام بشأن مكافحة التهريب الضريبي أو بشأن الضرائب المفروضة على دخول الأشخاص والنتيجة من مساهمتهم في الشركات التي تقيم في أي من الدولتين المتعاقبتين .

٢- لا يترتب على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية الإخلال بأية إعفاءات أو تخفيضات أو استثناءات أو خصومات منصوص عليها في قوانين الضرائب لأية دولة متعاقدة أو في أية اتفاقية تكون طرفاً فيها الآن أو فيما بعد .

المادة التاسعة والعشرون نفاذ الاتفاقية

تتولى كل دولة متعاقدة إخطار الدولة المتعاقدة الأخرى بإتمام الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة للتصديق على الاتفاقية ووضع أحكامها موضع التنفيذ ، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ إستلام آخر الإخطارين ، وتسري أحكامها في كلتا الدولتين المتعاقبتين كما يلي :

أ- بالنسبة للضرائب التي تحجز من المنبع :
تسري على المبالغ التي تدفع أو تقيد في الحساب اعتباراً من أول يناير (كانون ثاني) التالي للسنة الميلادية التي تلي تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

ب- بالنسبة للضرائب الأخرى المفروضة على الدخل :
تسري على السنوات الضريبية التي تبدأ اعتباراً من أول يناير (كانون ثاني) التالي للسنة الميلادية التي تلي تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

المادة الثلاثون إنهاء الاتفاقية

يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة ومع ذلك يكون لأية دولة متعاقدة - وحتى ٣٠ يونيو (حزيران) من كل سنة ميلادية - إخطار الدولة المتعاقدة الأخرى كتابة وبالطرق الدبلوماسية برغبتها في إنهاء العمل بالاتفاقية .

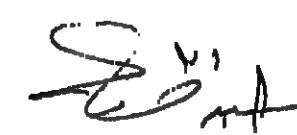
وفي هذه الحالة يتوقف العمل بالاتفاقية على النحو التالي :

أ- بالنسبة للضرائب المحجوزة من المنبع :
لا تسري على المبالغ التي تدفع أو تقيد في الحساب اعتباراً من أول يناير (كانون ثاني) التالي للسنة الميلادية التي قدم فيها الإخطار .

ب- بالنسبة للضرائب الأخرى المفروضة على الدخل :
لا تسري عن السنوات الضريبية التي تبدأ اعتباراً من أول يناير (كانون ثاني) التالي للسنة الميلادية التي قدم فيها الإخطار .

وإثباتاً لما تقدم قام الموقعان ادناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض .

حررت من اصلين في مدينة المنامة باللغة العربية في ٣ ذو القعدة ١٤٢٠ هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠٠٠ م .



عن حكومة
دولة البحرين



عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

انضمام الاردن لاتفاقيات دولية

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٧٣) بتاريخ ٢٠٠١/٥/١ المتضمن الموافقة على انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى الاتفاقية الدولية لسلامة الحاويات لعام ١٩٧٢ (CSC) .

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٧٥) بتاريخ ٢٠٠١/٥/١ المتضمن الموافقة على الملحق المعدل لاتفاقية غابرون للتجارة الدولية والمتعلق بنوعيات الحيوانات والأزهار البرية المهددة بالانقراض.

تعديل أسعار بيع المحروقات

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ - بالاستناد لاحكام المادة (١٧) من قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ - الموافقة على ما يلي :-

أولاً :- تعديل أسعار بيع المحروقات المبيلة تالياً للمستهلك اعتباراً من الساعة الثانية عشر ليلة ٢٠٠١/٧/١١ لتصبح كما يلي :-

المادة	الوحدة	السعر الحالي	السعر المقرر
البنزين العادي	فلس/لتر	٢٤١	٢٧٥
البنزين الممتاز	فلس/لتر	٣٢١	٣٧٠
البنزين الخالي من الرصاص	فلس/لتر	٣٧١	٤٢٥
السولار	فلس/لتر	١٠٦	١١٠

ثانياً :- تعديل أسعار بيع اسطوانات الغاز السائل سعة (١٢.٥) كغم للمستهلك اعتباراً من الساعة الثانية عشر ليلة ٢٠٠١/٧/١١ لتصبح كما يلي :-

المحافظة	الوحدة	السعر الحالي	السعر المقرر
العاصمة، الزرقاء، البلقاء، مادبا، المفرق، اربد، جرش وعجلون	فلس/اسطوانة	٢٠٨٠	٢٤٠٠
الكرك، الطفيلة، معان والعقبة	فلس/اسطوانة	٢١٣٠	٢٤٥٠

ثالثاً :- تعديل أسعار باب المصفاة للمحروقات المبيلة في البندين أولاً وثانياً اعلاه بمقدار الزيادة في الأسعار المعدلة.

تعديل جدول اجور

المعالجة في مستشفيات وزارة الصحة

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ - بالاستناد لاحكام المادة (١٣) من نظام التأمين الصحي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ - الموافقة على تعديل جدول اجور المعالجة في مستشفيات وزارة الصحة والمراكز التابعة لها وذلك باضافة بند يتعلق بتصوير شبكية العين بالفلورسين واستيفاء مبلغ (٤٠) اربعين ديناراً شاملاً ثمن حقبة الفلورسين والفيلم مع تجميعه.

اعلان صادر

عن مدير عام هيئة تنظيم قطاع التأمين

• يعلن مدير عام هيئة تنظيم قطاع التأمين بان محكمة بداية حقوق عمان قد قررت بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ بموجب قرارها رقم ٢٠٠١/١٨٧١ وعملاً باحكام المادتين (٣٦٦) و(٣٦٧) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ اعمال التصفية الإجبارية بحق الشركة المدعى عليها شركة الأردن والخليج للتأمين المساهمة العامة.

الدكتور بسيل الهنداوي

مدير عام هيئة تنظيم قطاع التأمين

محكمة البداية

قرارات صادران

عن وزير الصناعة والتجارة

قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠١

لاحقاً لقراري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٠ واستناداً إلى الصلاحيات المخولة إلي بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) ١٩٩٨، قررت تحديد أسعار بيع مادة الشعير للشركات المستوردة للمواشي على النحو التالي:-

- ١ - يحدد سعر بيع مادة الشعير للسائب للشركات المستوردة للمواشي تسليم ظهر السيارة من صوامع الوزارة بسعر (٨٥) خمسة وثمانين ديناراً للطن الواحد شريطة تعهد الشركات المستوردة للمواشي بشراء كافة احتياجاتها من الوزارة نقداً.
- ٢ - يسري العمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ ٢٠٠١/٧/٣.

واصف عازر

وزير الصناعة والتجارة

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠١

استناداً إلى الصلاحيات المخولة إلي بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ قررت ما يلي:-

- ١ - يحدد سعر بيع مادة القمح للشركات المستوردة للمواشي تسليم ظهر السيارة من مستودعات ومركز الإعلاب التابعة للوزارة في جميع أنحاء المملكة بسعر (٧٠) سبعين ديناراً للطن الواحد شريطة تعهد الشركات المستوردة للمواشي بشراء كافة احتياجاتها من الوزارة نقداً.

واصف عازر

وزير الصناعة والتجارة

قرار صادر عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات
رقم (٢٠٠١/٢)

عقد مجلس مهنة تدقيق الحسابات جلسته الثانية والسبعون بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥، واستناداً للفقرة (د) من قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥، قرر الموافقة على ترخيص السيدين "سامر محمد إبراهيم وهبة" و "رامي محمد عبد الرحيم سنولو" ومنح كل منهم اجازة للتدقيق.

عضو	أمين عام ديوان المحاسبة	رئيس ديوان المحاسبة
أمين عام وزارة المالية	نائب رئيس المجلس/عضو	رئيس مجلس مهنة تدقيق الحسابات
د. محمد أبو حمور	د. حمد الكساسبه	د. عبد خراشه

عضو	عضو	عضو
نائب محافظ البنك المركزي	مدير عام دائرة ضريبة الدخل	أمين عام وزارة الصناعة والتجارة
صالح التايه	د. محمد العنيلات	محمد سامر الطويل

عضو	عضو	عضو
عن الجامعات الأردنية	عن الجامعات الأردنية	رئيس هيئة الأوراق المالية
د. احمد العمري / جامعة الترموك	د. منير لطفي / الجامعة الأردنية	د. بسام الساكات

عضو	عضو	عضو
عن قطاع المنقذين	عن قطاع المنقذين	عن قطاع المنقذين
د. ابراهيم العباسي	نعم خوري	محمد البشير

تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات
الفحص والاختبار أو المعايرة رقم (٤) لسنة ٢٠٠١
والصادرة استناداً للمادة رقم (٥) من قانون المواصفات
والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠

مادة (١) :

أ- تسمى هذه التعليمات تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.
ب- تسري هذه التعليمات على جميع مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة التي ترغب في الحصول على الاعتماد وفقاً للطلبات التي تقدم بها للمؤسسة لهذه الغاية.
ج- تستند هذه التعليمات على متطلبات دليل الاعتماد.

مادة (٢) : التعريف :

يكون للكلمات والمبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على عكس ذلك :

- القانون : قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) للعام ٢٠٠٠.
- المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- المدير العام : مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- التعليمات : تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة رقم (٤) لسنة ٢٠٠١.
- المديرية : مديرية اعتماد المختبرات في المؤسسة.
- المواصفة : مواصفة الأيزو / آي سي رقم ١٧٠٢٥ : إصدار عام ١٩٩٩ (المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والفحص والاختبار) الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية للكهربوتقنية، وتعتبر هذه المواصفة وأي تعديل يجري عليها مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- المتطلبات المحددة : هي متطلبات الاعتماد العامة المحددة في المواصفة، ومتطلبات نظام الجودة الخاص بمقدم الطلب أو المختبر المعتمد، وأية متطلبات فنية أخرى تحددها المؤسسة بالاستعانة باللجنة الفنية.
- دليل الاعتماد : دليل الأيزو / آي سي رقم ٥٨ : ١٩٩٣ (أنظمة اعتماد مختبرات المعايرة والفحص والاختبار - المتطلبات العامة للتشغيل والاعتراف) الصادر عن المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية للكهربوتقنية، ويعتبر هذا الدليل وأي تعديل يجري عليه مستقبلاً جزءاً من التعليمات.
- مقدم الطلب : المختبر الذي يقدم بطلب للحصول على الاعتماد.
- المختبر المعتمد : المختبر الذي يُمنح الاعتماد بالاستناد إلى التعليمات.

- الاعتماد : اعتراف رسمي من المؤسسة بأن المختبر مؤهل للقيام بطرق الفحص والاختبار أو المعايرة المحددة في مجال الاعتماد.
- مجال الاعتماد : طرق الفحص والاختبار أو المعايرة التي تم منح الاعتماد على أساسها.
- الفترة التصحيحية : الفترة الزمنية التي يلتزم خلالها مقدم الطلب أو المختبر المعتمد بإجراء التصحيحات المطلوبة من قبل مقدم الجودة أو فريق التقييم ووافق عليها (الفترة الزمنية والإجراءات التصحيحية المطلوبة) من قبل المديرية.
- حالة عدم المطابقة : مخالفة مقدم الطلب أو المختبر المعتمد لأي من المتطلبات المحددة.
- الخبير الفني : هو شخص ذو مؤهلات وخبرة وكفاءة فنية عالية في مجال محدد، يتم الاستعانة به للمشاركة في تقييم المختبرات أو أية مهام فنية أخرى تحددها المؤسسة ويتم تحديد طبيعته للمؤهلات والخبرة والكفاءة استناداً للإجراءات الدخلية في المديرية وفقاً لطبيعة المهمة التي توكل له.

مادة (٣) : شروط الحصول على الاعتماد :

الحصول على الاعتماد، يلتزم مقدم الطلب بالشروط التالية:

- ١- استيفاء جميع المتطلبات المحددة.
- ٢- تقديم كافة التسهيلات اللازمة للمؤسسة للقيام بعملية الاعتماد وإجراءات المتابعة اللاحقة.
- ٣- تمديد جميع الأجور والبدلات والتكاليف المترتبة على الاعتماد الواردة في البندين (أ) و (ب) من المادة (١٢) من التعليمات.
- ٤- الالتزام بمتطلبات هذه التعليمات بما فيها إجراءات الاعتماد الداخلية للمديرية.
- ٥- صحة جميع البيانات والمعلومات التي يتم تقديمها للمؤسسة بهدف الاعتماد.

مادة (٤) : طلب الاعتماد :

أ- إجراءات تقديم طلب الحصول على الاعتماد:

- ١- للحصول على نموذج طلب الاعتماد المعد من قبل المؤسسة المرافق معه "اللمسة الوثائق اللازمة للاعتماد" ونسخة من التعليمات، يلتزم مقدم الطلب بتسديد الأجور المشار إليها في البند (١/أ) من المادة (١٢).
- ٢- يلتزم مقدم الطلب بتقديم مجموعة الوثائق المطلوبة في "قائمة الوثائق اللازمة للاعتماد" خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تسليمه نموذج طلب الاعتماد إلى المؤسسة معبئاً بالمعلومات اللازمة وموقعاً من قبل الشخص المخول.
- ٣- يلتزم مقدم الطلب بتزويد المؤسسة بأية وثائق أو معلومات أخرى يتم طلبها وتكون ذات علاقة بمجال الاعتماد.
- ٤- تقوم المؤسسة بالتأكد من اكتمال الوثائق المستلمة من مقدم الطلب، ويتم الرد عليه خطياً فور انتهائها معلنة بذلك بدء إجراءات الاعتماد رسمياً.

مادة (٧) : المقيمون الفنيون و/أو الخبراء الفنيون :

- أ- رفض الطلب في أي من الحالات التالية:
- ١- عدم تزويد المؤسسة بنسخ من الوثائق المشار إليها في البند (٢/أ) من هذه المادة خلال الفترة المحددة في ذلك البند.
 - ٢- إذا لم يتم تبليغ المؤسسة عن الفترة الزمنية التي يلتزم خلالها مقدم الطلب بتسليم نسخة مصححة من كتيب الجودة خلال (١٤) يوماً من تاريخ إبلاغه بحالات عدم المطابقة.
 - ٣- إذا لم يتم تقديم النسخة المصححة من كتيب الجودة للمؤسسة خلال أسبوع من انتهاء الفترة الزمنية المشار إليها في البند (ج/١) من المادة (٩).
 - ٤- إذا تبين لدى إعادة تدقيق النسخة المصححة من كتيب الجودة عدم تصحيح أكثر من ٦٠% من حالات عدم المطابقة.

ج- تقوم المؤسسة بإبلاغ مقدم الطلب بقرار الرفض مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها القرار، ولا يجوز التقدم بطلب جديد قبل مضي (٦٠) يوماً على تاريخ رفض الطلب.

مادة (٥) : لجان الاعتماد الفنية:

- أ- يقوم المدير العام بتشكيل اللجان التالية لأغراض الاعتماد والاستناد إلى الإجراءات الداخلية للمديرية:
- ١- لجنة الاعتماد
 - ٢- اللجنة الفنية
 - ٣- لجنة الشكاوى
- ب- يحق للمؤسسة تشكيل أية لجان فنية أخرى لأغراض الاعتماد.
- ج- تلتزم اللجان المشكلة بالمهام الموكولة إليها من قبل المؤسسة بالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية.

مادة (٦) : مقيم الجودة :

- أ- تقوم المؤسسة بتكليف مقيمي الجودة للقيام بالمهام الموكولة إليهم بالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية المعدة وفقاً لدليل الاعتماد.
- ب- للمؤسسة الحق بالاستعانة بمقيمي جودة من خارج المؤسسة لأغراض التقييم، وبالاستناد إلى الإجراءات الداخلية المذكورة أعلاه.
- ج- تقوم المؤسسة بتبليغ مقدم الطلب بأسماء مقيمي الجودة، ويحق لمقدم الطلب الاعتراض على أي منهم - مع ذكر السبب - وطلب استبدالهم.

مادة (٧) : المقيمون الفنيون و/أو الخبراء الفنيون :

- أ- تقوم المؤسسة بتكليف المقيمين الفنيين الذين يتم ترشيحهم من قبل اللجنة الفنية بالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية لتقييم الكفاءة الفنية لمقدم الطلب ومدى مطابقتها للمتطلبات المحددة، كما يلتزم هؤلاء المقيمون بالمهام الموكولة إليهم في الإجراءات المذكورة أعلاه.
- ب- تقوم المؤسسة بتعيين الخبراء الفنيين بهدف:
- ١- مساعدة فريق التقييم في تقييم الكفاءة الفنية لمقدم الطلب ومدى مطابقتها للمتطلبات المحددة، وذلك في حال عدم توفر مقيمين فنيين مؤهلين، أو
 - ٢- تدريب المقيمين الفنيين الذين يتم ترشيحهم من قبل اللجنة الفنية، أو
 - ٣- القيام بأي مهام فنية أخرى لدعم تطبيق إجراءات الاعتماد بالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية.
- يتم اختيار الخبراء الفنيين بالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية وفقاً للهدف الذي تم تعيينهم من أجله، كما يلتزم هؤلاء الخبراء بالمهام الموكولة إليهم في إجراءات المديرية الداخلية.
- ج - للمؤسسة الحق بالاستعانة بمقيمين فنيين و/أو خبراء فنيين من خارج المؤسسة لأغراض التقييم، وبالاستناد إلى إجراءات المديرية الداخلية.
- د - تقوم المؤسسة بتبليغ مقدم الطلب بأسماء المقيمين الفنيين و/أو الخبراء الفنيين، ويحق له الاعتراض على أي منهم - مع ذكر السبب - وطلب استبدالهم.

مادة (٨) : فريق التقييم :

- أ- تقوم المؤسسة بتشكيل فريق التقييم بعضوية كل من مقيمي الجودة والمقيمين الفنيين و/أو الخبراء الفنيين.
- ب- يجب أن لا يقل عدد أعضاء فريق التقييم عن عضوين على أن يكون أحدهما أحد مقيمي الجودة المشار إليهم في المادة (٦)، والآخر أحد المقيمين الفنيين و/أو الخبراء الفنيين المشار إليهم في المادة (٧).
- ج- تقوم المؤسسة بتعيين قائد لفريق التقييم شرط أن يكون الأكثر خبرة ضمن الفريق في مجال التقييم وحسب الإجراءات الداخلية للمديرية.
- د - يقوم فريق التقييم بتقييم كتيب الجودة وفعاليتها وكفاءة نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب بالاستناد إلى المتطلبات المحددة، ويقوم بإعداد التقرير المشار إليه في المادة (١١).

مادة (٩) : تدقيق كتيب الجودة :

- أ- يقوم مقيم الجودة بتدقيق كتيب الجودة بالاستناد إلى المتطلبات المحددة خلال فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ استلامه لكتيب الجودة من المؤسسة.
- ب- إذا تبين لمقيم الجودة مطابقة كتيب الجودة لجميع المتطلبات المحددة، تبليغ المؤسسة مقدم الطلب بالموافقة عليه.

محكمة التمييز

ج- إذا تبين لمقيم الجودة وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة في كتيب الجودة، تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بذلك فور انتهاء مقيم الجودة من تدقيق كتيب الجودة، وتتبع الإجراءات التالية:

١- يحدد مقدم الطلب الفترة التصحيحية خلال (٧) أيام من تاريخ إبلاغه بحالات عدم المطابقة.

٢- يقوم مقيم الجودة بعد انتهاء هذه الفترة بإعادة تدقيق كتيب الجودة، فإذا تبين لدى إعادة التدقيق أنه قد تم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة، تبلغ المؤسسة مقدم الطلب بالموافقة على نسخة كتيب الجودة المصححة.

د- بعد انتهاء مقيم الجودة من تدقيق كتيب الجودة، يتم دعوة مجموعة العمل القطاعية في اللجنة الفنية إلى اجتماع لاستكمال تنفيذ أحكام التعليمات.

مادة (١٠) : تقييم الكفاءة في الموقع :

أ- يقوم فريق التقييم بتقييم كفاءة مقدم الطلب في الموقع في القيام بأداء طرق الفحص والاختبار أو المعايرة المحددة في مجال الاعتماد بالاستناد إلى المتطلبات المحددة بعد الموافقة على كتيب الجودة.

ب- يجب أن تشمل عملية التقييم كل من نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب بحيث يتضمن تقييم نظام الجودة البلود ذات العلاقة بالجودة المشار إليها في المواصفة كحد أدنى، ويتضمن تقييم الكفاءة الفنية البلود ذات العلاقة بالكفاءة الفنية المشار إليها في المواصفة كحد أدنى.

ج- إذا تبين لفريق التقييم مطابقة نظام الجودة والكفاءة الفنية لجميع المتطلبات المحددة، يبلغ قائد فريق التقييم مقدم الطلب بذلك حال انتهاء الفريق من عملية التقييم.

د - إذا تبين لفريق التقييم وجود أي حالة من حالات عدم المطابقة، يبلغ قائد فريق التقييم مقدم الطلب بذلك فوراً، ويتم إتباع الإجراءات التالية :

١- يلتزم مقدم الطلب بإبلاغ فريق التقييم بالفترة التصحيحية المقترحة والإجراءات التصحيحية في الاجتماع النهائي لعملية التقييم في الموقع.

٢- في حال تجاوز الفترة التصحيحية مدة (٨) أشهر من تاريخ تقييم كفاءة مقدم الطلب في الموقع، تقوم المؤسسة بإجراء عملية تقييم إضافية في الموقع لمقدم الطلب الذي يلتزم بدفع أية أجور إضافية تترتب على ذلك.

٣- إذا تبين لدى تقييم الإجراءات التصحيحية أنه قد تم تصحيح جميع حالات عدم المطابقة، يتم اعتباره مؤهلاً للاعتماد ويبلغ بذلك.

مادة (١١) : تقرير فريق التقييم :

أ- بعد الانتهاء من تقييم كل من كتيب الجودة ونظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب والتأكد من إغلاقه لجميع حالات عدم المطابقة خلال الفترة التصحيحية، يقدم فريق التقييم تقريراً

للمؤسسة بهذا الصدد خلال فترة زمنية لا تتجاوز (١٤) يوماً من تاريخ انتهاء الفترة التصحيحية.

ب- يجب أن يحتوي التقرير على نتائج تقييم نظام الجودة والكفاءة الفنية لمقدم الطلب وتوصيات فريق التقييم بهذا الصدد.

ج- بناءً على إطلاع المؤسسة على التقرير، يتم إرسال التقرير إلى مجموعة العمل القطاعية في اللجنة الفنية لمناقشة نتائج التقييم وتقديم التوصيات مع التقرير إلى لجنة الاعتماد التي تتخذ قرارها النهائي بشأن الاعتماد بالاستناد إلى توصيات مجموعة العمل القطاعية.

د- لا يحق أن يشارك أي عضو من فريق التقييم في تقييم التقرير أو في عضوية لجنة الاعتماد ذات العلاقة أو مجموعة العمل القطاعية ذات العلاقة في اللجنة الفنية.

مادة (١٢) : الأجور والبدلات :

أ- تتقاضى المؤسسة بمقتضى هذه التعليمات أجور بدل تشغيل نظام الاعتماد التي تتضمن :

١- بدل الطلب والوثائق المرفقة (٢٠) دينار أردني

٢- بدل منح الاعتماد ويعتمد على طرق الفحص أو المعايرة المذكورة في مجال الاعتماد (أول مرة أو عند توسيع مجال الاعتماد):

• لكل طريقة فحص (١٥) دينار أردني

٣- بدل المتابعة اللاحقة الدورية

(بدون توسيع مجال الاعتماد):

• لكل طريقة فحص (١٠) دينار أردني

ب - ١- يتقاضى المقيمون أو الخبراء الفنيون الذين يتم الاستعانة بهم لأغراض تقييم كتيب الجودة أو نظام الجودة أو الكفاءة الفنية أجورهم من مقدم الطلب أو المختبر المعتمد وفقاً للطريقة التي تحددها المؤسسة وعلى النحو التالي:

١-١ أجور تقييم كتيب الجودة (١٠٠) دينار أردني

٢-١ أجور التقييم في الموقع قبل منح الاعتماد لكل مقيم أو (١٥٠) دينار أردني

٣-١ خبير فني ولكل يوم عمل أجور التقييم بهدف المتابعة اللاحقة لكل مقيم أو خبير (١٠٠) دينار أردني

فني ولكل يوم عمل (١٥٠) دينار أردني

٤-١ أجور إعادة التقييم في الموقع (في حالة تجديد الاعتماد) (١٥٠) دينار أردني

لكل مقيم أو خبير فني ولكل يوم عمل

٢- يتحمل مقدم الطلب أو المختبر المعتمد كافة نفقات السفر أو التنقل والإقامة التي تترتب على إحضار المقيم أو الخبير الفني الأجنبي من خارج الأردن بالإضافة إلى نفقات تنقل المقيم أو الخبير الفني الأردني التي تترتب على إحضاره من وإلى موقع مقدم الطلب أو المختبر المعتمد، إذا لزم الأمر.

ج - تقوم المؤسسة بالدفع لأي عضو من أعضاء أي لجنة شكلت لأغراض الاعتماد مبلغ يقدر بـ (٢٠) دينار أردني عن كل اجتماع يحضره ويحد أقصى يقدر بـ (١٤٠) دينار أردني سنوياً بما فيها مجموعات العمل القطاعية في اللجنة الفنية وذلك وفقاً لإجراءات المديرية الداخلية ويستثنى من ذلك موظفو المديرية في المؤسسة.

د- تقوم المؤسسة بالدفع لأي خبير فني يتم الاستعانة به لأداء أي مهام فنية غير التقييم المشار إليه في البند ب - ١ أعلاه، حيث يتم تحديد أجور الخبير الفني من قبل المؤسسة، وفقاً لإجراءات المديرية الداخلية.

مادة (١٣) : منح الاعتماد :

أ- يُمنح مقدم الطلب شهادة اعتماد في مجال الاعتماد سارية المفعول لمدة خمس سنوات وذلك بناءً على قرار لجنة الاعتماد المعنية، وبعد تسديده الأجور المترتبة عليه نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

ب- يحق للمختبر المعتمد استخدام شعار نظام اعتماد المختبرات الأردني على تقارير الفحص والاختبار أو المعايرة الصادرة عنه ضمن مجال الاعتماد وفقاً لإجراءات المديرية الداخلية.

مادة (١٤) : المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم :

أ- تقوم المؤسسة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان استمرار مطابقة المختبر للمتطلبات المحددة عن طريق إجراء زيارات المتابعة اللاحقة وإعادة تقييم كفاءة المختبر المعتمد بشكل دوري على فترات متقاربة.

ب- تقوم المؤسسة بوضع جدول زمني مدته (٥) سنوات تحدد فيه مواعيد زيارات المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم.

ج - ١- يعتمد طول الفترة الزمنية بين مواعيد زيارات المتابعة اللاحقة المتعاقبة على مجال الاعتماد ومدى كفاءة المختبر المعتمد. كقاعدة عامة يجب أن لا تزيد تلك الفترة عن (١٢) شهراً بالنسبة لأول زيارة متابعة لاحقة، أما بالنسبة للفترة بين زيارات المتابعة اللاحقة المتعاقبة يجب أن لا تزيد عن (١٨) شهراً.

٢- بالنسبة لإعادة التقييم يجب أن لا تزيد تلك الفترة عن (٦٠) شهراً كقاعدة عامة.

د- يلتزم المختبر المعتمد بتسديد الأجور المترتبة عليه نتيجة الاعتماد وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

مادة (١٥) : توسيع مجال الاعتماد :

أ- يحق للمختبر توسيع مجال اعتماده وذلك بإضافة طرق فحص واختبار أو معايرة أخرى لمجال الاعتماد.

ب- يلتزم المختبر المعتمد بتقديم طلب توسيع مجال اعتماده، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بتباعد نفس إجراءات الاعتماد السابقة على أن تتم عملية التقييم في الموقع للمجال الجديد بنفس موعد زيارة المتابعة اللاحقة القادمة.

ج- يحق للمختبر المعتمد طلب تقييم مجاله الجديد قبل موعد زيارة المتابعة اللاحقة على أن يلتزم بتسديد أجور التقييم المترتبة على ذلك.

د- في حال استمرار التزام المختبر بالعمل بموجب هذه التعليمات، تستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.

هـ- يلتزم المختبر المعتمد بتسديد الأجور التي تترتب عليه نتيجة توسيع مجال اعتماده وفقاً للمادة (١٢) من التعليمات.

مادة (١٦) : تجديد الاعتماد :

أ- يحق للمختبر تجديد الاعتماد كل خمس سنوات، على أن يقدم طلب التجديد قبل (٦٠) يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاعتماد، وفي حالة التخلف عن تقديم طلب التجديد قبل تلك الفترة يعتبر الاعتماد لاغياً اعتباراً من تاريخ انتهاء صلاحية شهادة الاعتماد.

ب- يحق للمختبر المعتمد أن يغير مجال اعتماده بإضافة أو إزالة بعض طرق الفحص والاختبار أو المعايرة في طلب التجديد.

ج- تقوم المؤسسة بإعادة تقييم المختبر باتباع نفس إجراءات الاعتماد المشار إليها في التعليمات للتأكد من استمرارية مطابقة المختبر للمتطلبات المحددة.

د- يلتزم المختبر المعتمد بتسديد الأجور المترتبة على إعادة التقييم نتيجة تجديد الاعتماد والمشار إليها في بند ب من المادة (١٢) من التعليمات.

مادة (١٧) : حماية السرية :

تقوم المؤسسة باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان سرية الوثائق والمعلومات التي يقدمها المختبر بالاستناد إلى الإجراءات الداخلية للمديرية.

مادة (١٨) : تعديل متطلبات المواصفة :

أ- تقوم المؤسسة بالنشر عن أية تعديلات أساسية تؤثر على الاعتماد قد تطرأ على متطلبات المواصفة في الجريدة الرسمية.

- ب- يلتزم المختبر المعتمد بمراجعة المؤسسة خلال (٢١) يوما من تاريخ الإعلان عن التعديل في الجريدة الرسمية، وذلك للتسيق معها بخصوص تحديد الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات وفقا لمتطلبات المواصفة المعتمدة.
- ج- عند انتهاء الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتعديلات والمشار إليها في البلد السابق تقوم المؤسسة - من خلال فريق التقييم المناسب - بتقييم مدى التزام المختبر المعتمد بالتعديلات ضمن زيارات المتابعة اللاحقة.
- د - تقوم لجنة الاعتماد المعنية بوقف الاعتماد - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - مؤقتا لفترة لا تتجاوز (٦٠) يوما - بالاستناد إلى المادة (٢٢) - في الحالات التالية:
- ١- إذا لم يراجع المختبر المعتمد المؤسسة خلال (٢١) يوما من تاريخ النشر عن التعديل في الجريدة الرسمية.
- ٢- إذا لم يتقيد المختبر المعتمد بإجراء التعديلات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البلد (ب) من هذه المادة.
- هـ- إذا انقضت فترة وقف الاعتماد المشار إليها في البلد (د) دون أن يقوم المختبر المعتمد بتصحيح وضعه، تلغي لجنة الاعتماد الاعتماد - كلياً أو جزئياً -.

مادة (١٩) : تعديل مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منحت الاعتماد على أساسها :

- أ- يلتزم المختبر بحيازة الإصدار الأحدث من مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منحت الاعتماد على أساسها.
- ب- يلتزم المختبر المعتمد بالتعديلات الأساسية التي تتم على مواصفة طرق الفحص والاختبار أو المعايير من قبل الجهات التي أصدرتها وخلال المدة التي تحددها المؤسسة لهذا الغرض بالاتفاق مع المختبر المعتمد.
- ج- تقوم المؤسسة ومن خلال فريق التقييم المناسب بتقييم مدى التزام المختبر المعتمد بالتعديلات.
- د - تقوم لجنة الاعتماد المعنية بوقف الاعتماد - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - مؤقتا لفترة لا تتجاوز (٦٠) يوما - بالاستناد إلى المادة (٢٢) - إذا لم يتقيد المختبر المعتمد بإجراء التعديلات خلال الفترة الزمنية المشار إليها في البلد (ب) من هذه المادة.
- هـ- إذا انقضت فترة وقف الاعتماد المشار إليها في البلد (د) دون أن يقوم المختبر المعتمد بتصحيح وضعه، تلغي لجنة الاعتماد المعنية الاعتماد - كلياً أو جزئياً -.

مادة (٢٠) : إلغاء أي من مواصفات طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي منحت الاعتماد على أساسها :

- إذا ألغيت أي من مواصفات طرق الفحص والاختبار أو المعايير من قبل الجهة التي أصدرتها، والتي تم منح الاعتماد على أساسها، يتم تعديل شهادة الاعتماد على النحو التالي :

- أ- إذا قرر المختبر للتوقف عن إجراء طرق الفحص والاختبار أو المعايير المشار إليها، يتم إلغاء هذه الطرق من مجال اعتماده وتستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.
- ب- إذا قرر المختبر الاستمرار بالعمل بموجب مواصفة الفحص والاختبار أو المعايير الملغاة، يجب إبلاغ المؤسسة بذلك حتى تقوم بالتأكد من صلاحية هذه الطرق ومطابقتها للمتطلبات الفنية للمواصفة وبناء عليه تقرر لجنة الاعتماد المعنية استمرار الاعتماد أو وقفه.

مادة (٢١) : التغييرات في المختبر المعتمد :

- أ- يلتزم المختبر المعتمد بإبلاغ المؤسسة عن أية تغييرات أساسية يلوي اتخاذها والتي قد تمس:
- ١- الهيكلية التنظيمية والإدارية، إذا كانت التغييرات تشمل من يقومون بوظائف لها تأثير على جودة طرق الفحص والاختبار أو المعايير التي تم منح الاعتماد على أساسها.
- ٢- نظام الجودة.
- ٣- كتيب الجودة.
- ٤- طريقة الإعلان عن الاعتماد المتفق عليها مع حسب الإجراءات الداخلية للمديرية.
- ٥- الأجهزة والأدوات المستخدمة في عمليات الفحص والاختبار أو المعايير التي تم منح الاعتماد على أساسها.
- ٦- المباني أو المرافق أو الظروف البيئية التي لها تأثير على عمليات الفحص والاختبار أو المعايير التي تم منح الاعتماد على أساسها.
- ٧- حالة المختبر القاولية أو التجارية.
- ٨- أية أمور أخرى قد تؤثر على مجال الاعتماد.

- ب - تقوم المؤسسة بتقييم مدى تأثير التغييرات على مطابقة هذه التعليمات من خلال المتابعة اللاحقة.

مادة (٢٢) : إلغاء أو وقف الاعتماد :

- أ- يحق للجنة الاعتماد المعنية وقف الاعتماد مؤقتاً - لكامل مجال الاعتماد أو جزء منه - في حالة اكتشاف فريق التقييم، أثناء قيامه بإجراءات المتابعة اللاحقة وإعادة التقييم، لحالات عدم مطابقة أساسية في المختبر المعتمد قد تؤثر على كفايته في أداء طرق الفحص والاختبار أو المعايير المعتمدة، أو عدم التزام المختبر المعتمد بأية إجراءات أخرى ذات علاقة بالاعتماد تضعها المؤسسة، على أن لا تتجاوز فترة الوقف (٦٠) يوما.
- ب- يتم إبلاغ المختبر بقرار وقف الاعتماد - للكلية أو الجزئية - مع الأسباب الموجبة له فور اتخاذ القرار.
- ج - إذا تم الوقف لكل مجال الاعتماد وانقضت فترة الوقف دون أن يقوم المختبر بتصحيح وضعه، تلغى الاعتماد.

٢- إذا تم الوقف لجزء من مجال الاعتماد وانقضت فترة الوقف دون أن يقوم المختبر بتصحيح وضعه، يلغى ذلك الجزء من مجال اعتماد المختبر وتصدر المؤسسة شهادة اعتماد تبين المجال الجديد.

مادة (٢٣) : المتظلم :

- أ- يحق للمختبر الذي ألغى اعتماده أو تم وقفه كلياً أو جزئياً المتظلم إلى المؤسسة خلال (٣٠) يوماً من اتخاذ قرار الوقف أو الإلغاء.
- ب- تشكل المؤسسة لجنة الشكاوى لأغراض دراسة موضوع المتظلم واتخاذ القرار المناسب بشأنه وفقاً لإجراءات المديرية الداخلية المعدة لهذا الغرض.
- ج- لا يجوز أن يشارك بدراسة المتظلم أو أن يشارك في اتخاذ القرار بشأنه أي من أعضاء فريق تقييم المختبر الذين صدر القرار موضوع المتظلم بناءً على تقريرهم.
- د- يحق للمؤسسة أن تستعين بأشخاص من خارج المؤسسة للمشاركة في أعمال لجنة الشكاوى شريطة أن تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة والحيادية المطلوبة، على أن يتحمل المتظلم كافة النفقات المترتبة على ذلك.
- هـ- تقوم المؤسسة بإبلاغ المتظلم بقرار لجنة الشكاوى بشأن المتظلم مع الأسباب الموجبة له حال اتخاذها للقرار بذلك، ويعتبر القرار نهائياً ويتم القيام بالإجراءات اللازمة التي تترتب على هذا القرار.

مادة (٢٤) : التوقف الاختياري عن الاعتماد :

- أ- يلتزم المختبر المعتمد بإبلاغ المؤسسة عن التاريخ الذي ينوي التوقف فيه اختياريًا عن اعتماد جزء من مجال اعتماده بإلغاء بعض طرق الفحص والاختبار أو المعايير المحددة في مجال الاعتماد، وتستبدل شهادة الاعتماد الممنوحة بأخرى تبين الحالة الجديدة.
- ب- يلتزم المختبر المعتمد بإبلاغ المؤسسة خلال فترة كافية عن التاريخ الذي ينوي التوقف فيه عن اعتماده كلياً ويعتبر الاعتماد لاغياً من ذلك التاريخ.

مادة (٢٥) : الاعتماد الأجنبي :

- أ- إذا تقدم مختبر بطلب اعتماد للمؤسسة لمجال اعتماد معين وكان حاصلًا على اعتماد من جهة أجنبية لنفس ذلك المجال، تقوم المؤسسة بالاستعانة بمجموعة العمل القطاعية في اللجنة الفنية ولجنة الاعتماد المعنية بالتأكد من المعايير التي منح الاعتماد الأجنبي على أساسها بحيث:

- أ- في حالة كون تلك المعايير مشابهة للمعايير الموضحة في هذه التعليمات، تتخذ لجنة الاعتماد قرارها بمنح الاعتماد الأجنبي دون إتباع إجراءات الاعتماد كاملة وتطبق عليه أحكام التعليمات.

٢- في حالة كون تلك المعايير تختلف عن المعايير الموضحة في هذه التعليمات، تقوم المؤسسة بإتباع إجراءات الاعتماد كاملة مع الأخذ بعين الاعتبار كون هذا المختبر معتمداً.

ب- إذا تقدم مختبر بطلب اعتماد للمؤسسة لمجال اعتماد معين وكان حاصلًا على اعتماد من جهة أجنبية لمجال اعتماد آخر، تقوم المؤسسة بإتباع إجراءات الاعتماد كاملة والموضحة في التعليمات.

مادة (٢٦) : النشر في الجريدة الرسمية :

- أ- تقوم المؤسسة بالنشر في الجريدة الرسمية عما يلي :

- ١- منح الاعتماد أو توسيعه أو تجديده.
 - ٢- إلغاء الاعتماد كلياً أو جزئياً وذلك بعد مضي (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ اتخاذ قرار الإلغاء مع ذكر سبب الإلغاء.
 - ٣- أية تعديلات ترد على المواصفة.
 - ٤- أية تعديلات ترد على التعليمات.
- ب- إذا تقدم المختبر الذي تم إلغاء اعتماده كلياً أو جزئياً بتظلم لدى المؤسسة خلال الفترة الزمنية المسموح بها المشار إليها في المادة (٢٢) فلا يجوز نشر قرار إلغاء الاعتماد في الجريدة الرسمية، إلا بعد أن تتخذ المؤسسة قرارها بشأن المتظلم.

مادة (٢٧) : أحكام عامة :

- أ- إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام التعليمات أو نشأ أي خلاف في تطبيقها، يرفع الأمر إلى المدير العام ليصدر القرار الذي يراه مناسباً.
- ب- تعطي المؤسسة المختبرات التي كانت معتمدة من قبلها سابقاً -قبل صدور التعليمات- فترة سماح تقدر لقصاها بسنة لتعديل وضعها الحالي بحيث تستوفي جميع متطلبات التعليمات، إذا أرادت الاستمرار في كونها معتمدة من المؤسسة.
- ج- تلغى هذه التعليمات وتحل محل تعليمات إدارة وتطبق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايير رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٠.

مادة (٢٨) : مخالفة أحكام التعليمات :

- أ- عند ارتكاب المختبر لأي مخالفة لأحكام التعليمات أو للقانون، يكون للمدير العام الحق في أن يتخذ كافة التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة بالاستناد إلى القانون.
- مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس
المهندس حسان السعدي

قرارات صادرة عن الديوان الخاص

بتفسير القوانين أرقام (٤ - ٧) لسنة ٢٠٠١

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠ وبناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٥٦٠٨/٩/١ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ م الموجه لمعالي رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة معالي الأستاذ أحمد الطراونة رئيس محكمة التمييز وعضوية الأستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والقاضي الأستاذ محمد صامد الرفاد عضو محكمة التمييز والقاضي الأستاذ بادي الجراح عضو محكمة التمييز والدكتور مأمون مغايرة مندوب وزارة الصحة لإصدار قراره بشأن كتاب معالي وزير الصحة رقم د ص ٢١٥/٤/٤ تاريخ ٢٠٠١/٣/١١ في ضوء نص الفقرة (١) من المادة (٦) من نظام التأمين الصحي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ وبيان ما يلي :

١- ما هو مدى تطبيق نص البند (٣) من الفقرة (١) من المادة (٦) من نظام التأمين الصحي المشار إليه أعلاه على الأشخاص الذين أحيلوا على التقاعد المبكر حسب قوانين وأنظمة وتشريعات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والذين خدموا في الأجهزة الحكومية سنوات طويلة وكانوا أثناء خدمتهم ضمن الفئات الإلزامية للإشتراك بصلدوق التأمين الصحي وكان يقتطع من رواتبهم شهرياً بدل الإشتراك المنصوص عليه في هذا النظام .

٢- هل من الجائز تحصيل الإشتراكات المترتبة على هؤلاء الأشخاص عن طريق الدفع المقدم أسوة بباقي المشتركين المتقاعدين على الضمان الاجتماعي وذلك بسبب رفض المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تحصيل هذه الإشتراكات من هذه الفئة من المتقاعدين ومن الفئات الأخرى .

يتضح من ذلك أن المطلوب تفسيره من الديوان في كتاب دولة الرئيس وكتاب وزير الصحة هو في حقيقته طلب إبداء الرأي والمشورة في بيان ما إذا كان نص البند (٣) من المادة (٦) من نظام التأمين الصحي ينطبق على الأشخاص الذين أحيلوا على التقاعد المبكر حسب قوانين وأنظمة وتشريعات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وبيان آلية تحصيل الإشتراكات المترتبة عليهم عن طريق الدفع المقدم أسوة بباقي المشتركين المتقاعدين على الضمان الاجتماعي .

وحيث أن إختصاص الديوان ينحصر في تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة إذا طلب إليه ذلك رئيس الوزراء عملاً بأحكام المادة (١٢٣) من الدستور ومقتضى ذلك أن طلب التفسير يجب أن ينصب على نص قانوني محدد مشوب بالغموض أو قابل للتأويل أو غير واضح الدلالة . وبذلك يخرج عن إختصاص الديوان إبداء الرأي والمشورة في المسائل الإدارية للوزارة ولو كانت ناشئة عن تطبيق القانون .

لذلك يكون موضوع الطلب المتعلق بكتاب دولة رئيس الوزراء خارجاً عن إختصاص الديوان فنقرر عدم إختصاصنا للنظر فيه .
قراراً صدر بالإجماع بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٥/٣٠ .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	بتفسير القوانين
محمد صامد الرفاد	في رئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز
	علي الهنداوي	القاضي أحمد الطراونة

عضو	عضو
مندوب وزارة الصحة	قاضي محكمة التمييز
الدكتور مأمون مغايرة	بادي الجراح

قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة الأستاذ أحمد الطراونة رئيس محكمة التمييز وعضوية الأستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والقاضي الأستاذ محمد صامد الرقاد عضو محكمة التمييز والقاضي الأستاذ بادي الجراح عضو محكمة التمييز والدكتور زيد الكايد أمين عام وزارة الصحة مندوباً عن الوزارة للنظر في طلب التفسير الوارد في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ن ٦٥١٥/٢ تاريخ ٩/٩/١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٥/٢٢ م المتعلق بتفسير المادتين (٧، ٣٥) من قانون نقابة الأطباء رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ والمادة (١٤) من النظام الداخلي لنقابة الأطباء رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ وبيان :

١- مدى إلزامية قرارات لجنة مرضى الباركنسون التي يشكلها مجلس نقابة الأطباء لدراسة حالات الباركنسون التي تحتاج لمداخلة جراحية للأطباء الاختصاصيين، وذلك بعرضها على اللجنة قبل هذه المداخلة .

٢- هل يمكن اتخاذ قرارات تأديبية من قبل مجلس التأديب بحق الذين يخالفون قرارات لجنة الباركنسون .

وبعد الإحاطة بمضمون كتاب دولة رئيس الوزراء ومرفقاته وهي كتاب معالي وزير الصحة رقم م م ط / لجان / ٧٤٨ / بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٨ ورقم م م ط / لجان / ١٦١٠ / بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ وقرار مجلس نقابة الأطباء رقم ٢٧١٢/٨٨/١٠ تاريخ ١٩٩٩/٧/١٨ ، والرجوع إلى النصوص القانونية المشار إليها في كتاب دولة الرئيس نجد :
أن المادة (٧) من قانون نقابة الأطباء رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ قد تضمنت أن غايات النقابة طبية وصحية وعلمية واجتماعية ، وأن من بين مهام النقابة :
أ- رفع مستوى مهنة الطب ، وتنظيمها وحمايتها والدفاع عنها .

ب- التعاون مع الوزارة وجميع المؤسسات والهيئات ذات العلاقة لرفع المستوى الصحي ، وتقديم أفضل الخدمات الطبية الممكنة .

ج- والخ .
ونصت المادة (٣٥) من قانون نقابة الأطباء المشار إليه :

(مع مراعاة أحكام هذا القانون يشمل اختصاص المجلس كل ما يتعلق بشؤون النقابة وممارسة المهنة وعلى الأخص ١، ٢، ٣، ٤) .

٥- تشكيل المجالس واللجان المختلفة التي ينص عليها قانون النقابة وتلك التي تساعد المجلس على تحقيق أهداف النقابة .

٦-
١٢- مراقبة سلوك الأطباء المهني والتأكد من تهيئة عياداتهم وفق قانون الصحة العامة .

١٣- الخ .

١٤- إعداد الأنظمة الخاصة بما يتعلق بمزاولة المهنة وإعداد مشاريع أية أنظمة مالية أو مهنية أو تنظيمية أخرى يقتضيها تنفيذ أحكام هذا القانون .

ونصت المادة (١٤) من النظام الداخلي لنقابة الأطباء رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ على ما يلي :

أ- يتولى المجلس إدارة شؤون النقابة وفق أحكام قانونها وأنظمتها و له أن يعين لجاناً فرعية ، ويضع التعليمات الخاصة بتسجيلها وأعمالها وواجباتها .

ب - تنتهي مدة اللجان المنصوص عليها في الفقرة السابقة بانتهاء دورة المجلس الذي عينها ويجوز له أن يحلها ويعيد تشكيلها إذا اقتضت مصلحة النقابة ذلك .

وبعد التدقيق في النصوص المذكورة على ضوء أحكام قانون نقابة الأطباء ونظامها الداخلي ، والمداولة نجد أن المشرع قد خول مجلس نقابة الأطباء العمل على تحقيق غايات النقابة ، الطبية والصحية والعلمية والاجتماعية ، ورفع مستوى مهنة الطب وتنظيمها وحمايتها وتطبيق أحكام قانون النقابة وأنظمتها والدستور الطبي ... وتشكيل اللجان التي تساعد على تحقيق أهداف النقابة وغاياتها ومن بينها تنظيم ممارسة مهنة الطب .

وبما أن مجلس نقابة الأطباء قد وجد من الضروري تشكيل لجنة طبية لدراسة حالات الباركنسون ، مستعلاً في ذلك صلاحيته المخولة إليه بالفقرة (٥) من المادة (٣٥) من قانون النقابة ، فإن تشكيل هذه اللجنة متفق وحكم القانون، وتكون اللجنة المشار إليها ملزمة بتنفيذ قرار مجلس النقابة بدراسة حالات مرضى الباركنسون ، وكل طبيب منتسب للنقابة ملزم بتنفيذ قرار مجلس النقابة ، بلزوم عرض حالة مرضى الباركنسون على تلك اللجنة قبل إجراء المداخلة الجراحية .

وكل طبيب يخالف قرار المجلس بهذا الخصوص ، يرتكب مخالفة رفض التقيد بقرار صادر عن مجلس النقابة ، ويعرض نفسه للإجراء التأديبي تطبيقاً لأحكام المادة (٤٥) من قانون نقابة الأطباء .
هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .
قراراً صدر بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٥/٣٠ .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
قاضى محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	بتفسير القوانين
محمد صامد الرقاد	في رئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز
	علي الهلداوي	القاضي أحمد الطراونة
عضو	عضو	
مندوب وزارة الصحة	قاضى محكمة التمييز	
الدكتور زيد الكايد	بادي الجراح	

قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة الأستاذ أحمد الطراونة رئيس محكمة التمييز وعضوية الأستاذ علي الهلداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والقاضي الأستاذ محمد صامد الرقاد عضو محكمة التمييز والقاضي الأستاذ بادي الجراح عضو محكمة التمييز والسيد مأمون صلاح مندوب وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة للنظر في طلب التفسير الوارد في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٠٠١/٥/٩ هـ الموافق ١٤٢٢/١٦ تاريخ ٦٨٩١/٢/٦/٢٥ المتعلق بتفسير المواد (١/٥٠، ٥٣) من القانون المدني و (١٤/٦٠) من قانون الإجراءات رقم ٣١ رقم ١٩٥٢ و (١١/١٤٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ والفقرتين ٣٠١ من المادة (٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما إذا كان يجوز حجز وبيع أموال وأشياء البلديات المنقولة أم لا يجوز ذلك .

وبعد الإحاطة بمضمون كتاب دولة رئيس الوزراء ومرفقه كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ٩١٧٤/٢/١٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ ، والرجوع الى المواد المذكورة في كتاب دولة الرئيس نجد ما يلي :
أن المادة (٥٠) من القانون المدني قد عدت الأشخاص الحكيمة وذكرت من بينها :

- ١- الدولة والبلديات بالشروط التي يحددها القانون ، والمؤسسات العامة وغيرها من المنشآت التي يمنحها القانون شخصية حكيمة ...
وجاء في المادة (٥٣) من القانون المدني ذاته (المال هو كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل) .

وجاء في المادة (٦٠) من قانون الإجراءات وفي الفقرة الرابعة منها أنه لا يجوز حجز وبيع الأبنية العائدة للبلديات والمج

والأوقاف المخصصة لأداء أعمالها وكذلك الأبنية العائدة للمستشفيات المنشأة للمنافع العامة .

وعددت المادة (١٤٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية في فقراتها الأموال المستثناءة من الحجز الاحتياطي ، وجاء في الفقرة (١١) من هذه المادة : (الأموال والأشياء الأميرية والمختصة بالبلديات سواء كانت منقولة أم غير منقولة) .

وجاء في الفقرة (١) من المادة (٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ (١ - البلدية مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام هذا القانون) .

وجاء في الفقرة (٣) من المادة (٣) ذاتها (٣ - يعتبر مجلس البلدية شخصاً معنوياً له أن يقاضي ويقاضى بهذه الصفة وأن ينيب عنه ويوكل من يشاء في الإجراءات القضائية وتنقل إليه الحقوق والإلتزامات التي كانت للمجلس السابق) .

وبعد التدقيق في النصوص القانونية المذكورة ، والمداولة يتبين لنا أن المشرع قد اعتبر البلدية مؤسسة أهلية ذات شخصية حكومية (معنوية) ذات استقلال مالي لها الحق بتملك الأموال المنقولة وغير منقولة ويمثلها مع الغير مجلسها البلدي الذي له الحق في أن ينيب عنه أو يوكل من يشاء في الإجراءات القضائية .

وإن المادة (١٤٢) من قانون أصول المحاكمات المدنية قد حظرت حجز أموال البلدية وأشياءها حجزاً احتياطياً سواء كانت تلك الأموال منقولة أو غير منقولة .

أما المادة (٦٠) من قانون الإجراءات ، وهو القانون الذي يحكم وينظم إجراءات تنفيذ الأحكام القضائية فتحظر حجز وبيع الأبنية العائدة للبلديات والمجالس المحلية المخصصة لأداء أعمالها ، ولم تحظر حجز وبيع أموال وأشياء البلديات المنقولة .

وبناءً على ما أوردناه من نصوص نجد أن القوانين النافذة لا تجيز حجز أموال البلدية وأشياءها حجزاً تحفظياً (احتياطياً) ، سواء كانت هذه الأموال منقولة أو غير منقولة .

إلا أنها تجيز حجز أموال البلدية المنقولة حجزاً تنفيذياً ، وبيعها بمعرفة دوائر الإجراء حسب أحكام قانون الإجراء .
هذا ما توصلنا إليه بصدد التفسير المطلوب .
قراراً صدر في ٧ ربيع الأول ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٥/٣٠ .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
قاضي محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	بتفسير القوانين
محمد صامد الرقاد	في رئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز
	علي الهنداوي	القاضي أحمد الطراونة
عضو	عضو	
مندوب وزارة الشؤون	قاضي محكمة التمييز	
البلدية والقروية البيلة	بادي الجراح	
مأمون صلاح		

قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠١

٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٠٠١/٦/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين برئاسة معالي الأستاذ أحمد الطراونة رئيس محكمة التمييز وعضوية الأستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والقاضي الأستاذ محمد صامد الرقاد عضو محكمة التمييز والقاضي الأستاذ بادي الجراح عضو محكمة التمييز والسيد محمد سعيد شاهين مندوب مؤسسة ضمان الودائع للنظر في طلب التفسير الوارد في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ب ن ٧٥٢٤/٨/١ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ لتفسير المادة (٢٧) من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وبيان ما يلي :

هل تعفى مؤسسة ضمان الودائع وجميع معاملاتها من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية استناداً إلى المادة (٢٧) من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠، وذلك على الرغم مما ورد في المادة (٩) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ و المادة (٢٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ .

وبعد الإطلاع على كتاب رئيس مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع رقم ٢٠٠١/٤/٦/٣/٢ تاريخ ٩ أيار ٢٠٠١ المرفق بكتاب دولة الرئيس وتدفيق النصوص القانونية تبين ما يلي :

١- تنص المادة (٢٧) من قانون مؤسسة ضمان الودائع على ما يلي :
(على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعفى المؤسسة وجميع معاملاتها من الضرائب والرسوم بما في ذلك ضريبة المبيعات ورسوم طوابع الواردات) .

٢- تنص المادة (٩) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ على ما يلي :-

(بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر تخضع البضائع التي تدخل المملكة للرسوم الجمركية المقررة في التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المقررة، إلا ما استثنى بموجب أحكام هذا القانون ، أو بموجب أحكام قانون تشجيع الاستثمار أو أي قانون إمتياز ، أو اتفاقية دولية) .

٣- تنص المادة (٢٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ على ما يلي :-

(على الرغم مما ورد في القوانين الأخرى من إعفاءات ضريبية لا تسري الإعفاءات على هذه الضريبة إلا ما نص عليه في هذا القانون) .
وحيث أن القاعدة في التطبيق الزمني للقوانين تقضي بجواز إلغاء نص تشريعي بتشريع لاحق يلص صراحه على هذا الإلغاء . أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، حسب نص المادة الخامسة من القانون المدني .

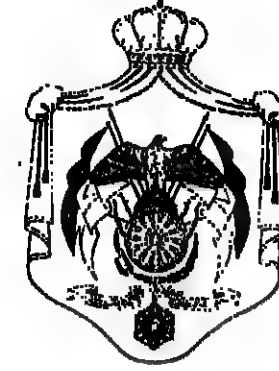
وحيث أن قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ هو قانون لاحق لقانون الجمارك وقانون الضريبة العامة على المبيعات المذكورين آنفاً . وقد اشتمل في المادة (٢٧) منه على نص يتعارض تعارضاً تاماً مع نص المادة (٩) من قانون الجمارك والمادة (٢٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات .

فإن ما يبين على ذلك أن المادة (٢٧) من قانون مؤسسة ضمان الودائع التي تعفى مؤسسة ضمان الودائع وجميع معاملاتها من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية هي الواجبة التطبيق .
هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٦/٦ م .

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو
بتفسير القوانين	رئيس ديوان التشريع والرأي	قاضي محكمة التمييز
رئيس محكمة التمييز	في رئاسة الوزراء	محمد صامد الرقاد
القاضي أحمد الطراونة	علي الهنداوي	

عضو	عضو
قاضي محكمة التمييز	مندوب مؤسسة ضمان الودائع
بادي الجراح	محمد سعيد شاهين



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

العدد ٤٤٩٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣٠

القسم الثاني

٣١٨٠

الجريدة الرسمية

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بعد الاطلاع على الفقرة (٤) من المادة (٧٣) من الدستور
وبناءً على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٤

أمر بتأجيل إجراء الانتخابات العام لجلس النواب.
عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠١/٧/٢٤

رئيس الوزراء
المهندس علي أبو الراغب

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

محكمة العدل

بمناسبة صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ قانون الانتخاب لمجلس النواب ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠١ الصادر بمقتضى المادتين (٥٢ و ٥٣) من هذا القانون ونظراً لأن هذا القانون قد تضمن تعديلات جوهرية تتطلب اتخاذ إجراءات متعددة وعلى فترات زمنية متلاحقة من حيث أعداد الجداول الانتخابية النهائية حسب تقسيمات الدوائر الجديدة بمقتضى نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها المشار إليه أعلاه وإصدار البطاقات الشخصية الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات والممهرة بالرقم الوطني ومكان الإقامة واسم الدائرة الانتخابية.

ولأن هذه الأمور وما يرتبط بها من إجراءات أخرى يقتضيها القانون تستدعي وقتاً كافياً لإنجازها واستكمالها تشكل مجموعها ظرفاً قاهراً يرى معه مجلس الوزراء وفقاً للفقرة (٤) من المادة (٧٣) من الدستور أن إجراء الانتخاب العام لمجلس النواب في الوقت المحدد أمر متعذر.

ورفع هذا القرار إلى السدة الملكية ليقرن بالتوقيع الملكي السامي.

٢٠٠١/٧/٢٤

عبد الله الثاني بن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس اللباني	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو فراس
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القلمية الادارية الدكتور محمد كنيك	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحافظ
وزير الامانة صالح اللات	وزير الأشغال لعمامة والإسكان المهندس حسني أبو خديا	وزير المالية الدكتور ميشال مارت
وزير الوقاية محمود الكايد الحياصات	وزير دولة عبد فرحيم العكور	وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرماحي
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزهبي	وزير التمهيد الاجتماعية تمام الفول	وزير الصناعة والتجارة واصل عازر
وزير الثقافة والرياضة مأمون محمد نور الدين	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور أحمد طاهر	وزير الدولة الشؤون القانونية الدكتور عبد الفتاح
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" قباطيه
وزير دولة موسى خلف المعالي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد النويري	وزير التجارة لار الذهبي

الأوسمة

صدرت الإرادة الملكية السامية بالإعطاء على السادة المذكورة أسماؤهم تالياً بالوسام المميز إزاء اسم كل منهم وذلك تقديراً لتبرعهم ببناء مساجد على نفقتهم الخاصة.

وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى:

- سعادة الحاج صالح علي الصافي
- مسجد الهاشميين
- معالي الشيخ محمد بن بطي آل حامد (دولة الإمارات العربية المتحدة)
- مسجد الشيخ محمد بن بطي آل حامد/ جامعة العلوم والتكنولوجيا
- سعادة السيد عبدالله إبراهيم عبدالعزيز العدي (المملكة العربية السعودية)
- مسجد نوره العدي

وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الثانية:

- سعادة السيد كايد إبراهيم حسين الزهيري
- مسجد عثمان بن عفان
- السيدة جاهدة تاج الدين حسن الصيادي
- مسجد أمين الراوي
- السيدة زكية إبراهيم محمد الخطيب
- مسجد المرحوم إبراهيم الخطيب
- سعادة السيد عبدالمعطي محمد القريني
- مسجد محمد القريني
- سعادة السيد محمود سليمان عبدالحمد طقس
- مسجد حطين
- سعادة السيد خليل محمد محمود الدوايمة
- مسجد الدوايمة
- سعادة السيد محمود داود محمد أبو التين
- مسجد للتوايين
- سعادة السيد فتحي صبري القرعة
- مسجد أسيد بن خضير
- السيدة خديجة أرملة المرحوم سليمان أبو عيره
- مسجد سليمان أبو عيره
- سعادة الحاج حامد عبد الرحمن سلطط
- مسجد حمزة بن عبد المطلب
- المرحوم الدكتور عبد النعم أبو ولدي
- مسجد المرحوم الدكتور عبد النعم أبو ولدي

محافظة مخاب

محافظة مخاب

وكالات الوزراء

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عوض خليفات نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية مهام وأعمال رئيس الوزارة ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة المهندس علي أبو الراغب رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور حازم الناصر وزير المياه والري أعمال وزارة الزراعة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور محمود الدويري وزير الزراعة في الريباط بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٤-٢٧/٦/٢٠٠١.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد عبد الغافل وزير العمل أعمال وزارة المالية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور ميشيل مارتو وزير المالية خارج المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٦/٢٠ - ٦/٢٤.
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد ذنبيات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أعمال وزارة التنمية الاجتماعية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة تمام الفول وزير التنمية الاجتماعية في نيويورك بمهمة رسمية خلال الفترة من ١١-١٥/٦/٢٠٠١.
- هـ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محمد الذنبيات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أعمال وزارة التخطيط بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد جواد حديد وزير التخطيط في كل من لختنشتاين ولندن خلال الفترة من ١٧ - ٢٨/٦/٢٠٠١.
- و - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد محمود الكايد الحياصات وزير الثقافة أعمال وزارة الإعلام بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد صالح القلاب وزير الإعلام في بيروت بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٨ - ٢١/٦/٢٠٠١.
- ز - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي المهندس محمد البطونة وزير الطاقة والثروة المعدنية أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد واصف عازر وزير الصناعة والتجارة في كل من الجزائر وتونس بمهمة رسمية خلال الفترة من ١٨ - ٢٦/٦/٢٠٠١.

التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريين

- ١ - ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن الموافقة على تعيين معادة السفير من ملكة وزارة الخارجية السيد إبراهيم عبدالرزاق الدباس سفيراً فوق العادة ومفاوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية الأرجنتين.
- ٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن الموافقة على تعيين معالي السفير من ملكة وزارة الخارجية الدكتور محي الدين توقي سفيراً فوق العادة ومفاوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية التشيكية.
- ٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن الموافقة على تعيين معادة السيد فخري أبو طالب سفيراً في ملكة وزارة الخارجية اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ وسفيراً فوق العادة ومفاوضاً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الجمهورية العراقية.
- ٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٧٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين المواطن الأردني المهندس مروان نصر خليل سمور للتصلا فخرياً للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة لوكشوط/موريتانيا، وذلك بالاستناد لأحكام المادة (٧) من نظام القناصل الفخريين رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٥.
- ٥ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠١٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة الأردنية الهاشمية واتحاد ميلسار على مستوى تمثيل غير مقيم.
- ب - وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة جمهورية الصين الشعبية ترشيح معادة السيد (Chen Yonglong) ليكون سفيراً فوق العادة ومفاوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

الموظفون

١ - تشيكات / نقاد :-

- ١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧١٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/١ المتضمن الموافقة على نقل سعادة السفراء المذكورة أسماؤهم تالياً من مملكة وزارة الخارجية إلى المركز اعتباراً من ٢٠٠١/٨/١ :-
- سعادة السفير السيد هشام المحيسن
 - سماحة السفير الشيخ نوح سلمان
 - سعادة السفير السيد محمد خير المائل
 - سعادة السفير السيد فؤاد البطاينة
 - سعادة السفير السيد محمد توفيق الخالدي
 - سعادة السفير السيد خالد أحمد السعود العدوان

- ٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧١١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ المتضمن الموافقة على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم تالياً بوظيفة محافظ في ملك وزارة الداخلية بأدنى مربوط الفئة العليا/ المجموعة الثانية اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ :-

- عطوفة السيد سعد خلف الوادي
- عطوفة السيد اكثم محمد المجالي
- عطوفة السيد محمد ارشيد البريكات
- عطوفة السيد محسن عيطان الرقاد
- عطوفة السيد محمود جراد غانم
- عطوفة السيد محمد عبدالمجيد الضمور
- عطوفة السيد علي محمد الفايز
- عطوفة السيد علي يوسف علوان

- ٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعلقة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ الموافقة على إحالة السادة المذكورة أسماؤهم تالياً من ملك وزارة الداخلية على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١١ :-

- عطوفة المحافظ السيد اكثم محمد المجالي
- عطوفة المحافظ السيد محسن عيطان الرقاد
- عطوفة المحافظ السيد محمد عبدالمجيد الضمور
- عطوفة المحافظ السيد علي يوسف علوان

- ٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعلقة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ بالاستقالة لأحكام المادتين (١٣)، (١٦) من نظام الملك للتدويماسي الأردني رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٣ الموافقة على تعيين المذكورة أسماؤهم تالياً بوظيفة ملحق في ملك وزارة الخارجية اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ :-

- الأتمسة ربا نايف سعود القاضي
- الأتمسة رولان محمود أحمد سماره
- السيد محمد سامي كريم الخصاونة
- السيد زيد عبدالكريم حمدان أبو حسان
- السيد محمد علي أحمد السور
- السيد سامي محمد أمين الخوالدة
- السيد نشأت صالح عبدالرحمن الحدي
- الأتمسة شفا محمود العوش
- السيد محمد شبيب أبو ولدي
- السيد فؤاد خالار المجالي

- ٥ - أعاد مجلس الوزراء للنظر بقراره رقم (٢٤١٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/١ المتضمن إحالة الموظف من ملك وزارة الإعلام السيد سمير عبد الزعبي على الاستدعاء اعتباراً من ٢٠٠١/٤/٢، وقرر المجلس في جلسته المتعلقة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على إحالة السيد الزعبي على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٤/٢ بدلاً من إحالته على الاستدعاء.

- ٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعلقة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم :-

- ٢٠٠١/٧/١ - وزارة العمل السيد زياد نصر محمد الهلداوي
- ٢٠٠١/٧/١ - وزارة الشؤون البلدية والقروية والسكنية السيدة مناء منصور مهنا الديبسي
- ٢٠٠١/٧/١ - وزارة المالية/ مؤسسة المناطق الحرة السيدة نادية نعيم لمر النابلسي
- ٢٠٠١/٧/١ - وزارة السياحة والآثار/ الآثار السيدة ناديا ذيب سعد
- ٢٠٠١/٨/١ - وزارة التخطيط/ الإحصاءات العامة السيدة ميادة إبراهيم أحمد ملضي
- ٢٠٠١/٧/١ - وزارة التنمية الاجتماعية السيدة رماح ربحي قطوم
- ٢٠٠١/٦/٢٦ - وزارة البريد والاتصالات السيدة سميرة محمد رفيق حماد

وزارة الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية:-

الدكتور محمود رجا مصطفى حمدان

وزارة الطاقة والثروة المعدنية:-

السيدة ماجدة ياسين قاسم الصلي

وزارة الصحة:-

السيدة إيمان أحمد حسن الشيخ علي

السيد أحمد محمد أحمد عبدالرزاق

ديوان المحاسبة:-

الآنسة ثائرة سالم عربيت

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا من ملك مجلس التعليم العالي على التقاعد اعتبارا من ٢٠٠١/٦/٢٦:-

السيد خالد محمد سعيد داود

السيدة نوال أيوب عبد الفوري

السيدة نورما عبدالله الذيب حداد

السيدة سهيل قدرى يوسف فورشه

السيدة عريفة زكي عاهد الشكار

السيد أحمد حسن أحمد حماد

السيدة بهية عبدالله حوده الساكت

السيد عبد المؤمن محمود أحمد أبو الصل

السيد أحمد محمود محمد أبو الرب

السيدة أمل كمال خوري حداد

السيد حسين علي اليوسف بني هاني

السيدة شهنار عوض عبداللطيف أبو سالم

السيد صالح عبدالقادر خليل الحجوج

السيد رشدي محمود حسين الحاج

السيد صالح حسن شحاده ردايه

السيد محمود خليل محمد الحواجره

السيد نايف سليمان العابد الفافوري

السيد خليل سمعان سليمان الهلسه

السيدة فوزة عباس محمد أبو خليل

السيد محمد أحمد موسى الهياجنة

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة العمل:-

السيد حازم فهد الصمادي

٢٠٠١/٧/١٥

وزارة المالية:-

السيدة سوزان ماجد أحمد أبو جعفر

وزارة التربية والتعليم:-

السيدة انتسلم كمال محمود لهران

السيد فالح عبدالحليم يوسف أبو صلاح

السيدة جليلة عثمان محمد نمر الريجات

السيدة مريم موسى محمود سويد

السيدة عدله عبدالحى كريم الكلاوين

السيدة خالدة حسين سالم الريجات

السيدة اعتدال محمد ضيف الله السلام المومني

السيد محمد عبدالعزيز شحاده مشتهى

السيد جبر عبدالرحيم محمد أبو دحيه

وزارة التخطيط/الإحصاءات العامة:-

الآنسة حنان محمود عطيه شاهين

السيدة للتصا حسن محمود أبو خاطر

وزارة التنمية الاجتماعية:-

السيد سلامة حبيب الطوال

وزارة الصحة:-

السيدة فاطمة يوسف سليمان خليل

وزارة النقل/سلطة الطيران المدني:-

السيدة منال عبدالمجيد الوشاح

٩ - أعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم (٢٩٣٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ المتضمن الموافقة على إحالة الموظف من ملك مؤسسة الأراض الزراعية السيد فتحي يحيى للامان على الاستداع اعتبارا من ٢٠٠١/٥/٢٣ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ الموافقة على إحالته على التقاعد بدلا من إحالته على الاستداع اعتبارا من ٢٠٠١/٥/٢٣.

ب - استدعاء:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على إحالة الموظف من ملك المؤسسة الاستهلاكية المدنية السيدة فاطمة صبحي حماده الفراخه على الاستداع بناء على طلبها اعتبارا من ٢٠٠١/٨/١ وإلى حين إكمالها المدة المقررة من خدمتها الحكومية الفاعلة للتقاعد.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورين تالياً على الاستدعاء اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما وإلى حين إكمالها المدة المقرر من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة النقل/ سلطنة الطيران المدني:-

السيد طارق ذوقان رضوان عكروش

دائرة الشؤون الفلسطينية:-

السيدة نهلة حسن خليل العباسي

٢٠٠١/٨/١

٢٠٠١/٧/٣

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستدعاء بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين إكمال كل منهم المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد:-

وزارة التدريب والتأهيل:-

السيدة جوانيت ضامن مسعاف حداد

السيدة شادية أحمد عبدالفتاح مصطفى

السيد محمد محمود محمد أبو لوز

وزارة الطفولة والشؤون المعنوية:-

الآنسة مها حمزة محمد اللبدي

السيد رياض علي محمد حجاج

السيد جواد محمد عبدالرحيم

وزارة الصحة:-

السيد موسى محمد موسى الجرارعه

٢٠٠١/٧/١٦

٢٠٠١/٨/١

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٩/١

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك دائرة قاضي القضاة السيد عوني عبدالله محمد داوود على الاستدعاء اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١٠ وإلى حين إكمال المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

→ تمديد خدمات:-

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على تمديد خدمة فضيلة الشيخ محمد علي درويش مغلاوي/ مدير التفتيش في دائرة قاضي القضاة في الخدمة القضائية للفترة من ٢٠٠١/٩/١٢ ولغاية ٢٠٠٢/١/١ بعد إكمال مدة أربعين سنة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد.

الجنسية الأردنية

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطنين اللبنانيين السيد كاهي نسيب فليبيب وهيب وشقيقه ايلى الجنسية الأردنية.

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن الدماركي السيد علام فكري محمد مصلح الجنسية الأردنية.

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد نائل محمد محمود احمد وذلك لرجوعه بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية إلى الأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً وذلك لرجوعهم بالعودة إلى البلاد والاستقرار فيها:

١ . السيد إحسان محمد سليم أبو بكر.

٢ . السيد رمزي اللبني توفيق خرغور.

٣ . السيد حسني عبد القادر احمد عبد القادر.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للمذكورين تالياً وذلك لرجوعهما بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها:

١ . السيد هيثم محمد طابع خليل علي صالح.

٢ . السيد عبد الله عبد القادر صالح الرضي.

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ بالاستناد لأحكام المادة (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للالتحاق بالجنسية الميمنية إزاء اسم كل واحد منهم:-

الرقم	الاسم	الجنسية
١	السيد حسن جميل سعادات أبو عياد	الألمانية
٢	السيد وصفي سلطان محمد الشرع	الألمانية
٣	السيدة فاضة ناصر عبد الويلحيين	السعودية
٤	السيد غوث شافيق عطيه الحمارنة	الألمانية
٥	السيدة مبرنا خالد محمد المحصل	الألمانية
٦	السيد هائل مسلم يوسف الملاويطه	الألمانية
٧	السيدة فريوس حسن محمد الفاخري	السعودية
٨	السيد خالد عاطف سلطان عبيدات	الألمانية

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للالتحاق بالجنسية الميمنية إزاء اسم كل واحد منهم:-

الرقم	الاسم	الجنسية
١	السيد ناصر احمد يوسف عبد الله	الألمانية
٢	السيدة إيمان فياض إبراهيم الدويري	السعودية
٣	السيدة فداء حسن علي عبد اللطيف	الألمانية
٤	السيدة لولام محمد عبد الفتاح عبد	السعودية
٥	السيد عبد المصطفى محمد زيد الشرع	الألمانية

٨- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للالتحاق بالجنسية الميمنية إزاء اسم كل واحد منهم:-

الرقم	الاسم	الجنسية
١	السيد عمر سليمان محمود خزام	الدنماركية
٢	ولوجه كامله حسين محمود علقه	الألمانية
٣	السيد عمر عبد الكريم احمد أبو حماد	الهولندية
٤	السيدة الهام سعود احمد الجريزي	السعودية
٥	السيدة تسرين صلاح احمد الزخاري	الدنماركية
٦	السيدة رانيا احمد حسن جبر	السعودية
٧	السيدة ملى عبد القادر محمد الطراونة	السعودية
٨	السيدة عطيه عواد الصالح اليوميف	السعودية
٩	السيد هشام عبد عبد العزيز الأسمر	الدنماركية
	السيد صام الدين حسني الحاج شديد	الألمانية

الاستملاك

١- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك ما مساحته (٥) دونمات و(٢٠٥٠٢) من قطعة الأرض رقم (٨٧) وكامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٧٨) البالغة (٢) دونمات و(٢٠١١٨) وجميعها من الحوض رقم (١٦) من أراضي الثلثة التابعة لمحافظة الكرك الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٥٢) والأسواق عدد (٢٤١١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة للتربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها مشروفاً للتلف العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك (٢٠٧٥) من قطعة الأرض رقم (٢٣٦) من الحوض رقم (١٤) الشيوخ خلول من أراضي اربد الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٢٩) والرأي عدد (١١١٩٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ لأغراض مجلس بلدي اربد استملاكاً مطلقاً مشروفاً للتلف العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لوقوعها في سعة الشارع للتقليص.

٣- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

١- أ- استملاك وحيازة ما مساحته (٣) دونمات و(٢٠٦٣٨٤) من قطعة الأرض رقم (١٨) من الحوض رقم (١) من أراضي اربل الشرايف/ محافظة العاصمة الموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٢٠٦) والعرب اليوم عدد (١٤٥٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٥ لأغراض وزارة المياه والسري/ سلطة المياه لغايات حرم بئر ماء، حيازة فورية دون التأكيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ب- استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٨٧٧) من الحوض رقم (١) من أراضي البادية السالفة (٩) دونمات و(٢٠٩٩٠) للموصولة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١١٩٨) والعرب اليوم عدد (١٤٤٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧ لأغراض وزارة المياه والسري/ سلطة المياه لغايات خزان مياه المتلزة، حيازة فورية دون التأكيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- يستولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء التكيف الحسي على العقارات المقروء حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا التكيف عند تقدير قيمة التعويض.

٤- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (٥) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأملك في أمارة عمان الكبرى رقم (٢٠١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ المتضمن تغيير المنفعة التي استمكتت من أجلها قطعة الأرض رقم (١٠٠) من الحوض رقم (٩) مروج المحرم المسجلة حالياً باسم مجلس أمارة عمان الكبرى من مباتي عامة إلى حدائق.

٥- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على ما يلي:-

١- أ- قرار لجنة الاستملاك والأملك في أمارة عمان الكبرى رقم (٢١٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن حيازة قطعة الأرض رقم (١٩٣٠) من الحوض رقم (٩) برقع المستمكة سابقاً من القطعة رقم (٥٠٤) من الحوض رقم (٩) برقع بموجب مخطط الاستملاك رقم (١٥/١٩٢١) تاريخ ١٩٦٩/٦/١٢ الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٦٣) والسراي عدد (١١٢٣٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١١ حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- قرار لجنة الاستملاك والأملك في أمارة عمان الكبرى رقم (٢٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن حيازة الجزء المستمكة سابقاً والبالغة مساحته التقريبية (٢م١٤٧٥) والمنظم بها المخطط رقم (١٥/٢٨٩٤) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢ للحديقة العامة من القطعة رقم (٧٦) من الحوض رقم (١) الحكومية الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأسواق عدد (٢٤٢٠) والسراي عدد (١١٢٣٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٣- قرار لجنة الاستملاك والأملك في أمارة عمان الكبرى رقم (٢٢١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ المتضمن حيازة المساحة المستمكة سابقاً من القطعة رقم (٢٤) من الحوض رقم (٤٢) لم صوبونية الجنوبي للحديقة العامة والبالغة (٢م١٣٢٩٦) تقريباً بموجب المخطط رقم (١٥/٢١١٧) تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤ المكتمل جميع مراحل القانونيّة الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي المرب اليوم عدد (١٤٨٠) والرأي عدد (١١٢٣٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٤- ب- يستولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقررة حيازتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٦- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادة (٥/٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات الأراضي المبيدة أوصالها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات لغايات استملاكها مشروعيّاً للتلغ العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

١- أ- مساحته (٧) دولمت و(٢م٦٥٠.٨٣) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢) الفروخية من أراضي تبته التابعة لأراضي دير أبي سعيد الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٢٣٤) والعرب اليوم عدد (١٤٨٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق تبته/ زويبا.

٢- أ- مساحته (١٦) دولمت و(٢م٣١٣.٨٢) من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٣) الخدير الجنوبي من أراضي رجم الشامي التابعة لأراضي جنوب عمان الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي السراي عدد (١١٢٣٩) والعرب اليوم عدد (١٤٨٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق رجم الشامي/ الذهبية الغربية.

٧- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٠ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/٤) و(١/١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

١- أ- استملاك وحيازة ما مساحته (٨٣ م٢م١١٤) من قطعة الأرض رقم (١٠٨) من الحوض رقم (١) من أراضي الهاشمية/ حبلون الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأسواق عدد (٢٣٩١) والدستور عدد (١٢١٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم خزان ماء حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ب- استملاك وحيازة ما مساحته دولمت واحد و(٢م٥٥٤.٢٧) من قطعة الأرض رقم (٢٢) من الحوض رقم (٦) الويسية من أراضي خربة السوق وجاوا الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٢٢٥) والعرب اليوم عدد (١٤٧١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢ لأغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات خزان ماء البادية حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢- يستولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من يتخبرهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقررة حيازتها لإثبات أوصالها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

تصحيح خطأ

- وقع خطأ مطبعي في قرار الاستملاك المنشور على الصفحة (٢٩١٢) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٩٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦ حيث ورد في البند (ب/١) من الفقرة (ج) استملاك ما مساحته دولمتان و (٢م٢٧١) من قطعة الأرض رقم (٢١) من الحوض رقم (٧) من أراضي المزار الجنوبي - خطأ.

والصواب هو أن قرار الاستملاك المشار إليه أعلاه هو من أراضي العراق التابعة لأراضي المزار الجنوبي.

محكمة العدل

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

- استناداً لأحكام المادة (١/٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد عواد لافي المصحين نائباً لرئيس بلدية الهاشمية معان خلفاً للنائب الرئيس السابق السيد صالح دحسان لغوره برئاسة المجلس البلدي.
- عملاً بأحكام المادة (٣٥) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن انتخاب السيد للجي محمد إبراهيم المصري نائباً لرئيس بلدية أم العمد والخضراء.
- عملاً بأحكام المادتين (٣٦، ٣٩) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته. أعلن عن تعيين السيد محمد طريحيون طريف المصحين عضواً في مجلس بلدي الهاشمية/ معان خلفاً للمضو المستقيل السيد عواد ضاهي السميحيين.
- يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٧١٦) تاريخ ٢٠٠٠/١١/١٢ الموافقة على مخطط تخفيض ميدان فضل الدلقمولى ضمن الحوض رقم (٧) وعدم الموافقة على باقي البنود الأخرى وذلك في بلدة اربد/ لواء قسبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ.
- يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٤٧) تاريخ ٢٠٠١/٤/٥ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية (تعديل شوارع وتغيير صفة الاستعمال من سكن (ج) إلى تجاري وعدم الموافقة على تغيير أحكام المعارض إلى تجاري) ضمن الحوض رقم (٣). وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.
- يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة الكرك ومكاتب بلدية القطرانة وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية القطرانة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥١٣ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٧ الموافقة على مخطط تعديل طريق ضمن الحوض رقم (١١) وذلك في بلدة الزرقاء / لواء قسبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٦٦٣ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٧ الموافقة على المخطط التنظيمي الهيكلي لبلدة حويجة /لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على مخطط اضافته تنظيم لجزء من القطعة رقم (١١٥) ضمن الحوض رقم (١١) وذلك في بلدة القيصليه /لواء قسبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٥

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧٦٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على تصديق مخطط اعتماد شوارع أفرازية لغايات الخدمات ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١٠٠ ، ٧) في بلدة القسطل /لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧٨٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ الموافقة على مخطط لحدث طريق ضمن القطعة رقم (٦٦) ضمن الحوض رقم (٨) وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الموقر ومكاتب بلدية أم بطمه وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة أم بطمه خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧٨٦)
تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام
(٧٤٤، ٧٤٥) ضمن الحوض رقم (٣) في بلدة الذهبية الغربية/لواء الموقر تصديقا مؤقتا

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٨٩ تاريخ
٢٠٠١/٦/٧ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٢٨/٢٧) ضمن
الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة المشتق/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١)
تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع تنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩١ تاريخ
٢٠٠١/٦/٧ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم وذلك في بلدة منشية السلطة/لواء البدايه
الشماليه الغربيه وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ ووضعه موضع
التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩٥ تاريخ
٢٠٠١/٦/١٠ الموافقة على مخطط اضافته تغيير صفه استعمال من سكن ريفي الى سكن (أ)
ضمن القطع ذوات الارقام (٣٥، ١٠٢) ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة المغير /لواء
قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم
٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢
الموافقة على مخطط الغاء الطريق المار بالقطع ذوات الارقام (٧٥٦، ٣٨) حوض رقم (١٠)
وذلك في بلدة عرجان/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ
٢٠٠١/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم
٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٩ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤
عدم الموافقة على مخطط تخفيض الارتداد الامامي من "م" الى "م٣" للقطعة رقم
(٧١٠) ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة مرج الحمام/لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١١ تاريخ
٢٠٠١/٦/١٤ الموافقة على مخطط تغيير صفه الاستعمال من سكن الى تجاري طولي بارتداد
امامي ٦ متر وخلفي ٤ متر وتخفيض الارتداد الامامي للتجاري الطولي المصنق من ١٠ متر
الى ٦ متر واحداث شارع تخديمي ١٠ متر من كل جهه ضمن شارع الاشغال وذلك بالاحواض
ذوات الارقام (٢٢، ١٦، ١٥، ١٥) في بلدة ناعور /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم
(٢٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم
٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ ،
الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٧) ضمن الاحواض ذوات
الارقام (١٠، ١٥) في بلدة القصير /لواء القصير تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٢٠ تاريخ
٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط احداث طرق وعدم الموافقة على تخفيض وتعديل الشارع
ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة كفرعوان/لواء الكوره وحسب المخطط التعديلي رقم
(٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ ووضعه موضع تنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٢٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على تعديل صفة استعمال من سكن (أ) التجاري طولي بارتداد امامي ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢) وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لأولي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء بني عبيد ومكاتب بلدية ايدون وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدته ايدون خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع المار بمحاذاة القطع ذوات الارقام (٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧١٢، ٧١١، ٧٠٧) وتوسعة الشارع المار بمحاذاة القطع ذوات الارقام (١٥، ٧١٥) وذلك ضمن الاحواض ذوات الارقام (٥، ٣) من اراضي دير ابي سعيد وذلك في بلدة دير ابي سعيد /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٨٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط احداث شارع بسعة ١٠ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٨٠، ١٩) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة دير ابي سعيد /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٢٥/٦/١٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ب الى سكن ج ضمن الحوض رقم (٨) وذلك في بلدة دير ابي سعيد /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٣٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى زراعي خارج التنظيم ضمن القطعة رقم (١٢) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة جرش /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٣١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مدارس الى سكن (ب) للقطعة رقم (١٢٠) ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة باعون /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٣٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٢١٥، ٢١٣) حوض رقم (٣) وذلك في بلدة ساكب /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٣٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة ملحق ضمن القطعة رقم (٢٨١) ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عرجان /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٣٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٥٨، ٦٤) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة عين الباشا /لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط توسيع منحني شارع ضمن الحوض (٤) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة المنحني الواقع على القطعة رقم (٢٨٠٦) ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٣٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحني ضمن القطع ذوات الارقام (٨٠٧) ضمن الحوض رقم (٣٢) وذلك في بلدة السلط /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٨٣٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط الغاء جزء من نهايه مغلقة واحداث اخرى ضمن القطع ذوات الارقام ٧٩، ٨٠، حوض رقم (٥٦) وذلك في بلدة السلط /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٣٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن الحوض (١) وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٣٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط احداث طرق ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الرميمين /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٣٩ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط احداث طريق بسعة ٦ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١٣، ٤٩، ٤٨، ٦٨، ١١) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة ام جوزه /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من مهالي عامه الى سكن "ب" والغاء طريق واحداث آخر في القطعة رقم (١٠٨) ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة وادي الحور / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة الشارع من ٢٠ متر الى ١٦ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام ٢٠٣ وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المنكسر في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء عين الباشا ومكاتب بلدية ام الدنانير وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ام الدنانير خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٨ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٥٠٤) من اراضي الزنية وذلك في بلدة الزنية /لواء قصبة المرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق واحداث نهاية مغلقه ضمن القطع ذوات الارقام (٥٣،٤٧) ضمن الحوض رقم (١٧) وذلك في بلدة المفرق / لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠٢،٧٠٨،٧٠٧) ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة مغير السرحان / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (١٤) وذلك في بلدة المنصوره/لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٥٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على تصديق مخطط اعتماد طريق الفزازي تنظيماً ضمن الحوض رقم (٣) في بلدة اللجاء /لواء قصبه مادبا تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على احداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٤) المصنوبية وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واحاله للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور لدى مكاتب اللجنة الولائية في لواء قصبه مادبا ومكاتب بلديه مادبا وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدته مادبا خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥١ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ٢ متر وعدم الموافقة على احداث شارع اخر ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠١٤) وذلك في بلدة مادبا /لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على مخطط تغيير صلة استعمال من سكن (ج) الى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٥٧) حوض رقم (١) وذلك في بلدة ام البساتين /لواء باعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (١٠) حوض رقم (٥) في بلدة ام لوليد /لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق سعة ٨ م واحداث نهاية مغلقه ضمن الحوض رقم (٤٦) وذلك في بلدة الصريح / لواء بلى عبيد وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٩ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ عدم الموافقة على مخطط أحداث شارع ضمن القطعة رقم (٤٢) حوض رقم (١٧) وذلك في بلدة دير أبي سعيد /لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من ٨ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة تبنه /لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق من ٨ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة تبنه /لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على تعديل مسار شارع وعدم الموافقة على تخفيضه ضمن الحوض رقم (٣) وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة التوجيهية في لواء الكورة ومكاتب بلدية تبنه وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة تبنه خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٧/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على تعديل مسار للشارع المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٣١٨، ٣١٧، ٣١٦) ضمن الحوض رقم (٣) وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة التوجيهية في لواء الكورة ومكاتب بلدية تبنه وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة تبنه خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٨/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٨ متر ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٨، ٤) وذلك في بلدة تبنه /لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ عدم الموافقة على إلغاء الطريق المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٤، ١٠١) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة تبنه /لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ١٠/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر إلى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٨) وذلك في بلدة تبنه /لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٨٦١ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على مخطط تعديل وتخفيض ملحنيات ضمن القطع ذوات الأرقام (٢١٣، ٢١٢) حوض رقم (١٦) وذلك في بلدة كفر الماء /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥ ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٦٢ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر مع نهايه مغلقه ضمن القطعه رقم (١٧١) ضمن الحوض رقم (١٤) وذلك في بلدة الحسين/الرويم /لواء قصبة الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام الماده رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابايه
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٦٣)
تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقه على تصديق مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٨) ابو
ردين في بلدة جريله الشوانكه/لواء قصبة مادبا تصديقا مؤقتا

يعلم للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٦٤ تاريخ ١٤/٢/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الاركام (١٠٢٨٠٠٩٧، ١٠٢٨٠٠٩٧، ١٠٢٨٠٠٩٧) حوض رقم (١٩) وذلك في بلدة ماعين /لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٦/١/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابدية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٦٤ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث طريق امتد مع لهائه مقلقه ضمن الحوض رقم (١٥) وذلك في بلدة ماعين /لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعان العموم بمقتضى احكام ماده رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقوى والابنيه
رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٦٤
تاريخ ٢٠١/٦/٢٤ الموافق على مخطط احداث شارع وطريق ضمن الاحواض ذوات
الارقام (١١٠٣) وذلك في بلده ماعين/واء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٩)
تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابدية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٦٥ تاريخ ٢٠١١/٦/٢٤ الموافق ٢٩ شعبان ١٤٠٦ هـ مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة غرباطه /لواء نصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٦) تاريخ ٢٠١١/٦/٢٦ ووضعه موضع التلايد

يعان للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابدية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٦٧ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١، الموافقة على مخطط تغيير صلة الاستعمال من منطقة محظور البناء فيها الى سكن شبه متصل للقطعة رقم ٢٣١٦ ضمن الحوض (٧) الودى الغربى وذلك في بلدة الهاشمية/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلى رقم (٥) تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٢٧ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١، الموافقة على مخطط تعديل مسار الشوارع المار بالقطيع لوات الاركام (٧) وذلك في بلدة الهاشمية /لواء قصبه الزرقاء (١٩٨٠،٥٩٠،٥٨٠،٥٧٠،٥٦٠،٣٤) ضمن الحوض (٧) ووضع موضع التاكيد وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠١ ووضع موضع التاكيد

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٦٧ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١ ، الموافقة على مخطط تغيير صلة الاستعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) ضمن الحوض (٧) وذلك في بلدة الهاشمية /لواء لعمبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ

٢٠٠١/٦/٢٥ ووضعته موضع التخليد
ويعلم للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤
الموافقه على مخطط تخفيض شأنه ضمن القطع لوات الارقام (٩٧,٧٠,٦٩) حوض رقم
(٢) وذلك في بلده علان/ام العمد /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي (٦)
تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ووضعته موضع التخليد

١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٧١ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ، الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٢٣٠،٦٦٦،٦٦٤،٦٦٣) ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عنجرة/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٧١ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٣٩،٥٩٤) حوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عنجرة /لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ، الموافقة على تصديق مخطط احداث شارع ضمن الحوض رقم (١) في بلدة اربنية /شرفية /السيفية /لواء الجيزة تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٧٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢٦) وذلك في بلدة ادبيان/لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٧٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٧٥) حوض رقم (٨) وذلك في بلدة مرج الحمام/لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ عدم الموافقة على مخطط احداث طرق ضمن الحوض رقم (٨) وذلك في بلدة عيرا /لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٧٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ، عدم الموافقة على مخطط اعطاء احكام خاصة للقطعة رقم (١١٦١) لغايات الترخيص ضمن الحوض رقم (٦٧) وذلك في بلدة السلط/لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٧٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "أ" الى تجاري طولي بارتداد امامي "م" للقطعة رقم (٣٥٤) ضمن الحوض رقم (٤٤) وذلك في بلدة السلط/لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٨٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ ، الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الارقام ١٥٦،١٥٥ ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة الزرقاء/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٨٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث شارع وطرق ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة الزرقاء/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٨٣ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطع ذوات ارقام (١٧٨،١٧٧،١٧٦،١٧٦) حوض رقم (٦) وذلك في بلدة عنجرة /لواء قصبة عجلون

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٨٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على تصديق مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الارقلم (٤٢) في بلدة حسان /لواء ناعور تصديقاً مؤقتاً

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٦ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطعة رقم (٣) حوض رقم (٢) وذلك في بلدة العال /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٨٨) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط احداث ضمن القطع ذوات الاكام (٤٢،٤٢) حوض رقم (٦) الرابية في بلدة نعل /لواء الجيزة تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٨٨٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٤٦) حوض رقم (٥) في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير تصديقاً مؤقتاً

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٨٩ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على تخفيض سعة شارع من "٢م" الى "١م" ضمن القطعة رقم (٧٥) حوض رقم (١) وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء وادي السير ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية مرج الحمام خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٩٠ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٩٢٤،١٨٠،٢٠) ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨،١٠) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة الكرك ومكاتب بلدية زيد بن حارثة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية زيد بن حارثة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٩١ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على تعديل شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٩،١٣) حوض رقم (١٣) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الموقر ومكاتب بلدية المنشية وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية المنشية خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٩٥ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن القطعة رقم (٧٠١) حوض رقم (٣) من اراضي السويلمه وذلك في بلدة الحمراء/لواء البادية الشمالية الغربية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٩٦ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر الى ٦ متر وعمل نهايه مقله ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة سوميا /لواء قصبة السلط

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٠١ تاريخ ١/٧/٣٠٠١ الموافقة على احداث طريق ضمن القطع ذات الارقام (٧٠٦٦) ضمن الحوض رقم (٣)

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة الوائفة في لواء قسبة السلط ومكاتب بلدية علات وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية علات خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٠٢ تاريخ ١/٧/٣٠٠١ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن الحوض رقم (٢٠) وذلك في بلدة زي/لواء قسبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٠٢ تاريخ ٢/٧/٣٠٠١ الموافقة على مخطط تعديل مسار الشارع ضمن القطعة رقم ٤٢ حوض رقم (١٤) وذلك في بلدة زي/لواء قسبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢/٧/٣٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩٠٤ تاريخ ١/٧/٣٠٠١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجزي الى محطة محروقات ضمن القطعة رقم (٣٧٣) حوض رقم (٥٧) الزريقات وذلك في بلدة العيص /لواء قسبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ١/٧/٣٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٠٥ تاريخ ١/٧/٣٠٠١ عدم الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطع ذات الارقام (٣٤٤، ٣٤٣، ٤١٣) حوض رقم (٥٨) التين وذلك في بلدة الطفيلة /لواء قسبة الطفيلة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٧٨ تاريخ ١/٥/٢٠٠١ الموافقة على مخطط احداث شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (٥٢) وذلك في بلدة الرمثا/لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨١٠) تاريخ ١/٦/٢٠٠١ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٢) حوض رقم (٢١) في بلدة بلال /لواء وادي السير تصديقاً مؤقتاً

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٢٢ تاريخ ١/٦/٢٠٠١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ا" الى تجاري طولي بارتداد امامي (٥٥) وذلك في بلدة ايدون /لواء بني عبيد وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ١/٦/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٢ تاريخ ١/٦/٢٠٠١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من حديقة الى سكن (ا) ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة الهاشمية /لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٨ تاريخ ١/٦/٢٠٠١ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٤ متر ضمن القطع ذات الارقام (٤٨٠، ٣١٠، ٢١٠) ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة ايدون /لواء بني عبيد .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٦٩ تاريخ ٢٠٠١/١/٢٦ الموافقة على تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٢٣،٩) حوض رقم (٦) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة جرش ومكاتب بلدية بلبلا وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية بلبلا خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٧٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على احدث طريق ضمن الحوض رقم (١٨) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قسبة السلط ومكاتب بلدية زي وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية زي خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٧٩ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احدث شوارع ضمن القطع ذوات الارقام (٥،٣،٢) وذلك في بلدة المسره والمالك /لواء قسبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١٢/٨٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على مخطط الغاء طريق وجزء من نهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الارقام (٧٢٤،٧٢٥،٧٢٤،٧٢٩،٧٣٠) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة تينة /لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٥ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨١ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط الغاء شارع واعتماد آخر بديل ضمن القطع ذوات الارقام (٤١٣،٢) ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة جرش - ام قنطرة /لواء قسبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠١/٧/٥ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٢ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط اعتماد طريق افرازي لغاية الخدمات ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧،٤) وذلك في بلدة حلاوة /لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٨٣ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط تغيير صلة الاستعمال من سكن (ب) الى (ج) ضمن الحوض رقم (٧) الريزفونة وذلك في بلدة حلاوة /لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٤ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط تعديل سعة الملحى المار امام القطعة رقم (٤٤٣) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة سحاب /لواء قسبة سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٧ تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على مخطط تغيير صلة الاستعمال من سكن زراعي الى سكن (ج) ضمن القطع ذوات الارقام (١٦،١٤) حوض رقم (١٦) وذلك في بلدة ناعور /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢ ووضع موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "ا" الى سكن "ب" ضمن الحوض رقم (٦) من اراضي سيحان وذلك في بلدة خالد بن الوليد/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠١/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٩) من اراضي سيحان وذلك في بلدة خالد بن الوليد/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠١/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٩٠٦ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على تصديق مخطط احداث جزء من شارع وطريق ضمن القطع ذات الارقام (٥٨،٥٦) حوض رقم (٢٣) الحداثة في بلدة العين البيضاء/لواء قصبه الطفيلة تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٠٩ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطعة رقم (١٢٥) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة الفيصلية/ لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٩٠٩ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطع ذات الارقام (٢٤ ، ٣٨) حوض رقم (٧) في بلدة الفيصلية/لواء قصبه مادبا تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩١٠ تاريخ ٢٠٠١/٧/٣ الموافقة على مخطط احداث احداث طريق ضمن الاحواض ذات الارقام (١) حنينا الشرقي و (١) طاسان من اراضي المأمونية وذلك في بلدة مادبا /لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/٧/٤٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩١٣ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ عدم الموافقة على مخطط اضافة تنظيم القطعة رقم ٢١ حوض رقم (٤) الى التنظيم وذلك في بلدة رجم الشامي الشرقي/لواء الموقر

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩١٧ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واضافه تنظيم ضمن القطعة رقم (١٠٥) حوض رقم (١) وذلك في بلدة اربنجه /لواء الجيزة

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩٢٠ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى سكن (د) وتعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١) حلو الكتيز وذلك في بلدة جريفة الشواكة /لواء قصبه مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩٢١ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ ، عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع وتخفيض آخر إلى (١٠) متر وآخر إلى ٦ متر مع إلغاء نهاية مغلقة ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٦ ، ٩) وذلك في بلدة غرناطة والعريش/لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩٢٢ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ ، عدم الموافقة على مخطط أحداث شارع ١٢م واعتماد طريق الفرازي وتوسعته إلى ٦م والغناء نهاية مغلقة ضمن الحوض رقم (١٦) وذلك في بلدة مليح/لواء ذيبان .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ عدم الموافقة على مخطط إلغاء شارع مع نهاية مغلقة وتخفيض سعة شارع إلى ٦ متر وأحداث طريق ٤ متر ضمن الحوض رقم (٢) من أراضي الفيصلية وذلك في بلدة الفيصلية/لواء قصبة مادبا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٩٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٧/٨ ، الموافقة على تصديق مخطط أحداث طريق ضمن الحوض رقم (١٣) أم القنبر وعدم الموافقة على الطرق الأخرى في بلدة غرندل/لواء قصبة الطلييلة تصديقاً مؤقتاً .

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في امانة عمان الكبرى المهندس نضال الحنايد

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٣٩٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/١٥١/م قصير) المتضمن :- تخفيض سعة شوارع وإستحداث شوارع ضمن الأحواض التالية : (٦) عراق الحمام والحوض (٧) الحمارة وحوض (١) قرية المرعي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (أم قصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في امانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٣٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/١٣٧/م شغابدران) المتضمن :- تخفيض الارتداد الجانبي للقطعة رقم (١٩٥) حوض (١٠) طاب كراع من (٥) متر إلى (٤) متر وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (شغابدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٥٦/٢٠٠١/صويلح المتضمن : تغيير صفة استعمال من سكن (أ) الى تجاري محلي ضمن سكن (أ) بارتداد امامي (١٠) متر وذلك لقطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن الاحواض التالية :- حوض (٨) المترية ، حوض (١٣) عرقوب خلدا واستيفاء تعويض بقيمة (١٠) عشرة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المتأثرة بالاقتراح وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلح) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٥١/٢٠٠١/الجيبه المتضمن :- تحويل استعمال من سكن أخضر ضمن سكن (أ) إلى سكن (ب) وذلك للجزء المنظم سكن أخضر من القطعة رقم (١٩) حوض (١٠) اصهي الفقير وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (الجيبه) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/١٤٣/٢٠٠١/م قصير المتضمن تعديل استعمال القطعة رقم (٣٣٩) حوض (٢) حلو لهملان من حديقة الى حديقة ومباني عامة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (م قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٤٨/٢٠٠١/صويلح المتضمن تحويل صفة استعمال الجزء المنظم حديقة من القطعة رقم (٧١٩) حوض (١١) المنش إلى سكن (أ) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٥١/٢٠٠١/بسمان المتضمن إلغاء جزء من شارع أمام قطعتي الأرض رقم (٢٧٦٩) ، حوض (٣) خليفة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بسمان) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ) ع/٢٢١/٢٠٠١/القويسمة المتضمن :- إستحداث طريق تنظيمي ضمن حوض (٣) أبو صوانة لوحة (٢٢) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (القويسمة) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٣/٢٠٠١/التقوية) المتضمن :- تعديل احكام البناء الخاص بمشروع إسكان القويسمة (الدخل المحدود) بحيث يصبح عدد الطوابق ثلاثة بإرتفاع (١٢) متر كحد أقصى شريطة إرفاق تقرير هندسي من مكتب متخصص لبيان تحمل الأساسات للبناء الإضافي وتبقى بقية الأحكام كما هي مصدقة على المخطط التعديلي رقم (١ ع/٣٣/٩١/التقوية) وتطبيق احكام النظام فيما لم يرد له نص وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (القويسمة) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٧٠/٢٠٠١/وادي السير) المتضمن :- تعديل احكام القطعة رقم (٢٩٠) حوض (١١) حنو الصوفية وذلك بتخفيض الارتداد الجانبي من خمسة أمتار الى أربعة أمتار وكذلك تخفيض الارتداد الخلفي من سبعة أمتار الى ستة أمتار وتبقى بقية الأحكام كما هي مصدقة سابقاً وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٧٠/٢٠٠١/العبدلي) المتضمن :- تحويل استعمال قطعة الأرض رقم (١٥٣٩) حوض (١١) وادي السلط من سكن الى تجاري طولي ضمن سكن (ج) بإرتداد أمامي (٣) متر شريطة إرفاق طريق رضائي بسعة (٣) متر يفصل السكن عن التجاري وإستيفاء تعويض بقيمة (٤٠) أربعون ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وذلك قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (العبدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٤٧/٢٠٠١/صويلح) المتضمن :- إلغاء واستحداث شوارع واعطاء صفه استعمال سكن (١ + ب) بإرتفاع طابقتين وروف لقطع الاراضي الواقعة ضمن حوض (١٦) لم بطيمه الجنوبي وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلح) ووضع موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٨٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/١٤٦/٢٠٠١/الجبيهه) المتضمن :- تحويل استعمال قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن الحوض (٨) ام شجرات الى تجاري محلي ضمن سكن (ب) وكذلك تحويل قطع اراضي ضمن حوض (٧) لم حليفيه والى تجاري محلي ضمن سكن (ا) واستيفاء تعويض بقيمة (٢٥) خمسة وعشرين ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطع المتأثره بالاقتراح وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجبيهه) ووضع موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٢) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٤٥/أبو نصير (المتضمن : - استحداث شوارع وطرق لخدمة القطعة (القسم) التي خصصت لمجلس أمانة عمان الكبرى من حديقة (الاكروبولس) المؤسسة العامة للمسكن والتطوير الحضري وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أبو نصير) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٣) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/١٣٩/أم قصير (المتضمن : - تخفيض سعة جزء من شارع تنظيمي من (١٦) متر إلى (١٢) متر أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٥) أم البساس وحوض (٢) حشو الهملان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (أم قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٤) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/١٦٧/طارق (المتضمن : تحويل صفة استعمال سكن (ب) الى سكن (د) وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٨) المياله وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٣٧٢/وادي السير (المتضمن : توسعة شوارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٢) الكرسي وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٦) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٢٦٠/صويلح (المتضمن : إلغاء جزء من طريق (درج) أمام قطعة الأرض رقم (٤٧٦) حوض (٦) البلد الواصل بين شارع الأميرأها بنت الحسين والطريق المعاذي لمقبرة صويلح القديمة شريطة المحافظة على خط تصريف المياه وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلح) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٧) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٢٧٥/نلاع العلي (المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٢٢) حوض (٣) الخوراج من سكن ريفي الى سكن اخضر ضمن سكن (أ) مع استيفاء تعويض بقيمة دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (نلاع العلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٨٩) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/٧٢/العمدلي) المتضمن: تحويل استعمال قطعة الارض رقم (١٦٠) حوض (١٣) الشميساني من سكن (أ) الى مكاتب ضمن سكن (أ) واستيفاء تعويض بقيمة (٣٠) ثلاثين ديناراً للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة تدفع قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (العمدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٩٠) تاريخ ٢٠٠١/٧/١ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/٢٠٠١/٧١/العمدلي) المتضمن: تحويل صفة استعمال قطعة الارض رقم (١٥٨٠) حوض (٣٣) المدينة حي (١) جبل اللويده من سكن (ج) الى تجاري طولسي ضمن سكن (ج) خريطة التوحيد مع القطعة رقم (٢١٢٩) من نفس الحوض واستيفاء قيمة بدل تعويض (١٠) عشرة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (العمدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلانات

- صادرة عن متصرف لواء قصبة اربد رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد قاسم بني هاني
- يعلن لإطلاع العموم في بلدة كفر جازر أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٤٥ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر جازر رقم (٣٨/١) لعام ٢٠٠٠ المتضمن تثبيت الطريق الافرازي سعة (٦) المار بالقطع رقم (١٦٩، ١٦٨، ١٦٧) وينتهي عند بداية القطعة رقم (٢٢٩) من حوض رقم (١) بطين العين واعتماداً لتقسيمياً وذلك بناءً على طلب اصحاب القطع المذكورة وكونه مفتوحاً على الواقع.
 - يعلن لإطلاع العموم في بلدة بيت يالما أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٤٠ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت يالما رقم (١٠/٣) لعام ٢٠٠١ المتضمن تخفيض سعة الكيرف المار بالقطعة رقم (١٣٢) من حوض رقم (٢) صولقة من اراضي بلدة بيت يالما ارفع الضرر عن القطعة المذكورة وبناءً على طلب اصحابها.
 - يعلن لإطلاع العموم في بلدة بيت يالما أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٤١ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت يالما رقم (١٠/٤) لعام ٢٠٠١ المتضمن احدث طريق بسعة (٦) م ملاصقة بين القطعتين (١٣٤، ١٢١) من حوض رقم (٢) صولقة من اراضي بلدة يالما بناءً على طلب اصحابها وكونها مفتوحة على الواقع وجميع الخدمات تمر منها.
 - يعلن لإطلاع العموم في بلدة بيت راس أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت راس رقم (١٢) لعام ٢٠٠١ المتضمن إلغاء كيرف الشارع المار من القطعة رقم (١١٣) حي رقم (٧) حوض رقم (٥) البلد من اراضي بلدة بيت راس تفادياً من هدم البناء القائم في سعة ومن دفع التعويضات.
 - يعلن لإطلاع العموم في بلدة بيت راس أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة بيت راس رقم (١٢) لعام ٢٠٠١ المتضمن اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة بيت راس إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

- يعلن لإطلاع العموم في بلدة كفر بوبيا أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٥٦ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر بوبيا رقم (١٥/١٥) لعام ٢٠٠١ المتضمن:

- ١ - إلغاء الملتحى ضمن القطعة رقم (٧٠٣) من حوض رقم (١٣) حي رقم (١٦) البريد لإخراج البلاء القائم على القطعة من سعة الشارع واعتماد الشارع الأفرازي تنظيميا كون جميع الشوارع التنظيمية ضمن هذا الحوض تم إلغاؤها بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٣٩) تاريخ ١٩٩٨/٣/٢٤
- ٢ - إلغاء الملتحى ضمن القطعة رقم (٧١٢) من حوض رقم (١٣) حي رقم (١٣) كرم الجامع لإخراج البلاء القائم على القطعة من سعة الشارع واعتماد الحد الأفرازي تنظيميا كون الشوارع التنظيمية تم إلغاؤها.

وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كفر بوبيا إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

- يعلن لإطلاع العموم في بلدة بشرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء قصبة اربد قررت بقرارها رقم ١٣٦ لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة بشرى رقم (٧٢/٣) لعام ٢٠٠١ المتضمن تعديل (إزالة) الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٥، ٥، ٦، ٢١، ٢٩، ٢٦) من حوض رقم (١٥) من أراضي بلدة بشرى إلى الجهة الشمالية وبفلس السعة وذلك تفاديا من هدم البناء القائم في سعة.
- وأعلن ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة بشرى إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد ثامر الفايز

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (ب/١٣/١٢٥٣) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط أحداث شوارع لغايات الخدمات ضمن الحوض رقم (٩٩) خلة الصخر/ أم زيتونة وحسب المخطط المعد من قبل الوزارة.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط الشارع المصدق تصديقا مؤقثا بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٤٤٠) تاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٧ ضمن الحوض رقم (٨٢) الحجر الطابيح.
- للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط الشارع المصدق تصديقا مؤقثا بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٥/١/٢٩ والمار بالاحواض ذوات الأرقام (٩٣، ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١) من أراضي السلط.
- للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي ذو السعة (١٦) المار بالقطعة رقم (٢١١) حوض رقم (١٠) للرويسات من أراضي الرميمين وحسب المخطط المراد والمعد من قبل هندسة البلديات.
- للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية وادي الحور رقم (٢٠٠١/٤٧) لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل اعتماد الطريق الزراعي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٣٣، ٢٣٤) حوض رقم (٣) المضري تنظيميا وذلك لغايات الخدمات وتغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٢٣٤) من نلس الحوض من (تجاري محلي) إلى (تجاري طولي) وحسب المخطط المعد من البلدية.
- للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة المحلية لبلدية وادي الحور وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معطولة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي ضمن المدة القانونية.

- يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢١، ٢٠) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية قررت الموافقة على إيداع إعلان المخطط المصدق تصديقا مؤقثا بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٣/٤٧١) تاريخ ٢٠٠٠/٤/٤ ضمن الحوض رقم (١٠٥) جورة صالح من أراضي السلط.
- للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتبارا من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معطولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة الزرقاء رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد محمد البريكات

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الكمشة رقم (٢٠٠١/٥/٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢ والمخطط التنظيمي المتضمن إحداث طريق (٦) م ضمن قطعتي الأرض رقم (١٠٨) ورقم (٤٢) حوض رقم (٣) علقه من أراضي الكمشة والتي تنتهي بطريق مغلق وذلك لغايات الخدمات وبناء على الاستدعاء المقدم من صاحب العلاقة السيد علي خلف الشرقي وإلغاء جزء من الطريق المغلق الذي يمر بالقطعة رقم (٤٣) من نفس الحوض وتخفيض سعة الطريق المتصل بالطريق المغلق المشار إليه أعلاه من (٨) م إلى (٦) م وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٦٢) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفقتها لجنة محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقرية والبيئة لمحافظة الزرقاء رقم (ص/١١٣٥/٦/١٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ والمخطط التنظيمي المتضمن الاستدعاء المقدم من السيد مؤيد العطار لاعتماد الطريق الإفراري وبسعة (٦) م وتعديله لتفادي البناء القائم في سعة الطريق والمار من القطع ذوات الأرقام (٤٢، ٣٤، ٣٥) بحيث يمر من القطعة (٣٤) وجميع التعديلات ضمن حوض رقم (٥) جنبه من أراضي صروت وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقرية والبيئة الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الهاشمية رقم (٢٠٠١/١٦/٤٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦ والمخطط التنظيمي المتضمن إلغاء الطريق الإفراري المار أمام القطع ذوات الأرقام (٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١) حوض رقم (٧) الودي الغربي حي النصر ويكون الطريق الإفراري غير معد ولا يوجد فيه خطوط خدمات من مياه وكهرباء ومجاري ويكون جميع القطع المجاورة مخدومة من قنارح المقابل لقطعهم وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الهاشمية رقم (٢٠٠١/١٢/٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٩ والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل الكيراف المار من القطعة رقم (١١٣٩) حوض رقم (٧) لوحة (١٥) بحيث يرفع الضرر عن البناء المقام والمرخص وإعادة الكيراف إلى وضعه القديم قبل تحديث المخطط التنظيمي وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٢٢) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الحلابات رقم (٧/١) تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧ والمخطط التنظيمي المتضمن رفع صفة الحديقة عن جزء من قطعة الأرض رقم (١٣٤) حوض رقم (٤) فاجرة الرقم من أراضي الطالع العالدة ملكيتها للسيد رايد محمد الحسن المشاقبة وشركاء وتغيير صفة استعمالها إلى سكن (ب) حسب التنظيم المجاور في نفس القطعة ولوجود بناء ضمن الجزء من الأرض المراد تغيير صفة الاستعمال له حسب الاستدعاء المقدم من المالك مع إلغاء الطريق (٦) م ضمن القطعة رقم (١٣٤) وكذلك رفع صفة الحديقة عن القطعة المجاورة رقم (١٣٥) وذلك لعدم حاجة البلدية لارتفاع من صفة الحديقة لهذه الأرض وتغيير صفة استعمالها إلى سكن (ب) حسب التنظيم للقطعة المجاورة حسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٢٨) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (١٧/٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٩ والمخطط التنظيمي المتضمن تعديل إحداثيات الكيراف الواقع على القطعة رقم (٨٤١) حوض رقم (٦) الحسن لوحة (١٠) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة لوحة رقم (٧) التنظيمية

بحيث يصبح (٦٠×٦٠) بدلا من (١٨×١٨) وذلك لوجود بناء في سعة الكيرف وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (١٥/٥٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ والمخطط التنظيمي المتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعة رقم (٧١٧) حوض رقم (٦) فلجرة شبيب لوحة كمبيوتر رقم (٦٦) لوحة تنظيمية رقم (١) وذلك من صفة استعمال حديقة إلى صفة استعمال سكن (د) مع الإبقاء على الجزء الواقع على شارع (٣٦) وشارع (٦٠)م (معارض تجارية بارتداد أمامي مسطوف) وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (١/٢٦) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٤ والمخطط التنظيمي المتضمن توسعة المبنى المرفق على القطعة رقم (٩١) بحيث يصبح بإحداثيات (٢٠×٢٠)م وللقطعة رقم (١٣١) بحيث يصبح (٢٦×٢٦)م مع توسعة جزء من الجانب الغربي لشارع سعته (٢٠)م شارع الثورة العربية الكبرى في الجزء المقابل لشارع (١٤)م بحيث تكون التوسعة بسوق (٣)م وبطول (٤٠)م من خلال القطعة رقم (١٦٢) وذلك من حوض (١) المسكة لوحة أراضي رقم (٨) لوحة تنظيمية رقم (٨) من أراضي جنازة لغابات عمل يمين حر للإنسارة الضوئية وحلا للاختناكات المرورية.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة أسبوعين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفتها لجنة محلية على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٢٥٣٣/٩/١٥) تاريخ ٢٠٠١/١/٣١ والمخطط التنظيمي المتضمن اقتراح تعديل مسار الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (١١، ١٢، ٤٠، ٤١) حوض رقم (١٢) الممكن الشمالي من أراضي الكمشة.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٣٥) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفتها لجنة محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٠٣٧/٩/١٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ بخصوص الاستدعاء المقدم من السيد عارف محمد عارف اليوسف وشركاه والمتضمن طلب اعتماد شارع بسعة (١٢)م بين القطع ذوات الأرقام (١٤، ١٥، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧) من حوض رقم (١) مزرعة قصر الحلابات من أراضي قاع خنا وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلان

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الضليل رقم (٢٠٠٠/٣٥/١) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١١ والمخطط التنظيمي المتضمن اعتماد وتعديل طرق إرادية وتنظيمية سعة (٦)م ضمن التنظيم المصدق تنظيميا وذلك ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٢، ٨٣، ٨٤، ١١٤، ١١٢، ١١١، ١٠٧، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٠، ١١٥، ١١٣، ١١٠، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٠٩، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٢، ١٠١، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠) حوض (٢) رجوم ضيف الله من أراضي مزرعة الضليل والقطع ذوات الأرقام (٩٤، ٩٧، ٩٦، ٩٣، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦) والقطع أرقام (٣٨٥، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٦٠، ٣٨٩، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٨٤، ٣٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٣) حوض (١) آل الحري من أراضي الهاشمية وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٤٧) لسنة ٢٠٠٠ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوء عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعما بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

على قعدان الفايز
مصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

أطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء رقم (٣٤/٤١) تاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ والمخطط التنظيمي، بمنضمين استحداث طريق (٣) م مسارة من خلال القطعة رقم (٥٧٣٦) حوض رقم (٧) بركة برخ لوحة (٧) البتراوي لوحة (٥) التنظيمية لخدمة القطع ذوات الأرقام (٥٨٥، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٠، ٦٠١) وحسب المخطط المرفق.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم الملوّه عنه بأعلاه والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

علي قعدان الفايز
متصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة الكرك قد اطلعت على قرار مجلس بلدي الكرك رقم (٨/٢٠) لعام ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي بالقطع ذوات الأرقام (٧)، (٤٣، ٤٢) حوض (١٧) الحوية من أراضي المرد.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ما ورد بقرار اللجنة المحلية المشار إليه أعلاه، وذلك بإلغاء الشارع بالقطع (٤٣، ٤٢، ٤١) حوض (١٧) الحوية من أراضي المرد وتحويل المنطقة إلى مبان عامة وسكن (ج) لتتمكن وزارة التربية والتعليم من توحيد القطعة (٤٢) للعائدة للوزارة، مع الجزء المنوي استملكه من القطعة (٢) حوض (١٧) وحسبما موضح بالمخطط المعد من قبل بلدية الكرك، وإيداع إعلان المخطط التعديلي للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم والتمسكهم لدى اللجنة المحلية لبلدية الكرك معونة باسم رئيس البلدية، وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعماً بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية.

عودة الله العبيسات
متصرف لواء قصبة الكرك
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة المفرق رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد سليم الرواحنة

- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٥ اطلعت على القرار رقم (٢٠٠١/٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية الزنية والمتضمن:-
- ١ - رفع صفة استعمال حدائق وممتلكات عن القطعة رقم (١٩٥) حوض رقم (٨) الصلح من أراضي الزنية كونه قد مضى عليها أكثر من سبع سنوات ولا ترغب البلدية بالاستملاك وإخراجها من التنظيم.
- ٢ - تعديل مدخل البلدة وذلك بتوسعة مدخل البلدة مع تقاطع شارع أربد/ الزرقاء بحيث تكون التوسعة ضمن القطعة (١٩٥) وإلغاء شارع (١٦) م ضمن الجزء الشمالي الشرقي من القطعة رقم (١٩٥) حيث أن هذا الشارع غير معبد ويقع جزء منه في وادي ويحتاج إلى عبارة صندوقية عند ملتقاء مع مدخل البلدة وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٥٢) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتلف للذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٧ اطلعت على القرار رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢١ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية المفرق والمتضمن استحداث توسعة شوارع وطرق وتغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ج) ضمن قسم من الحوض رقم (٢) مضحي للجي وذلك ضمن القطع (٢، ٣، ٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٣) وجزء من القطع (٤٩، ٥٠) وقسم من الحوض رقم (٣) رجم أبو فلاحه ضمن القطع (٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧) وجزء من القطعة (٧٩) وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٣٦) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتلف للذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ اطلعت على القرار رقم (٢٠٠١/٥١) تاريخ ٢٠٠١/٥/١ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية منشية بني حسن والمتضمن:

على تخفيض الكبراف المار بقطعة الأرض رقم (٧٦١) حوض رقم (١٣) المنشئة/ الغربي من حيث المساحة من ٨×٨م إلى ٤×٤م وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة للولاية بقرارها رقم (٦٤) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين، يجوز لأي المعلقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية منشئة بني حسن وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة الطفيلة رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

السيد محمود جراد النعيمات

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار مجلس بلدي العين البيضاء رقم (١١) لسنة ٢٠٠١ المتضمن الموافقة على المخطط المقترح لتحويل صفة التنظيم ضمن القطع نوات الأرقام (١٠، ١٨، ١٥٥) حوض (٢٣) الحثالة من خارج التنظيم إلى سكن (ج) وإحداث شوارع وطرق ضمن هذه القطع، وذلك لوجود أبنية وتسهيلات عملية للفرل على الشركاء.

قررت اللجنة للولاية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة رقم (١٦) بلد (١١) والمتضمن إلغاء جزء من الدخلة ضمن القطعة رقم (٣٢٠) من الحوض رقم (٦٣) واد بني حميد لوقوع جزء من البناء القائم في سعة الجزء المراد إلغائه واستحداث جزء بدلاً منه من القطعة المقابلة رقم (١٢٥) من نفس الحوض.

قررت اللجنة للولاية الموافقة على إيداع مخطط ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار مجلس بلدي الحسين رقم (٨٦) بلد (١) لسنة ٢٠٠١ المتضمن الموافقة على المخطط المقترح لتحويل صفة

لتنظيم في القطعة رقم (٢٩٤) وكذلك القطع (٣٢٤، ٥، ٤، ١٩) والجزء من القطعة رقم (٨٤) وجميعها ضمن حوض (١٤) لرويم من سكن ريفي إلى سكن (ب) وإحداث شوارع بعرض (١٢)م وذلك لتسهيل عملية الإفراز بين الشركاء وذلك بناء على كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٨٥١٦/٩/٥٤/ج) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٨.

قررت اللجنة للولاية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية.

يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة للولاية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار مجلس بلدي الطفيلة رقم (١٧) بلد (١٦) والمتضمن تغيير صفة الاستعمال في القطع نوات الأرقام (٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٢١، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٣٩، ٨٢٢، ٨١١، ٨٠١، ٧٨٤، ٧٩١، ٧٨٣، ٧٨٢، ٧٨١، ٧٨٠، ٧٧٩، ٧٧٨، ٧٧٧، ٧٧٦، ٧٧٥، ٧٧٤، ٧٧٣، ٧٧٢، ٧٧١، ٧٧٠، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٦٧، ٧٦٦، ٧٦٥، ٧٦٤، ٧٦٣، ٧٦٢، ٧٦١، ٧٦٠، ٧٥٩، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٢، ٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٩، ٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤٤، ٧٤٣، ٧٤٢، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٣٩، ٧٣٨، ٧٣٧، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٠، ٧٢٩، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١٤، ٧١٣، ٧١٢، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٥، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨٣، ٦٨٢، ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٥، ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٧٢، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٩، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٦٤، ٦٦٣، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٧، ٦٥٦، ٦٥٥، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٩، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٤٣، ٦٤٢، ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٧، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٣٢، ٦٣١، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٧، ٦٢٦، ٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٢٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٦١٣، ٦١٢، ٦١١، ٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥١، ٥٥٠، ٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٧، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠).

قررت اللجنة للولاية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية.

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة للولاية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة وقد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي العين البيضاء رقم (١١) لسنة ٢٠٠١ المتضمن الموافقة على إحداث شارع عرض (٨)م أمام القطع (١٠١، ٩٩) من حوض (٥٧) الزراعيات وإلغاء شارع بجانب القطعة رقم (١٧) لوجود أبنية.

قررت اللجنة للولاية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية للاعتراض.

محمد الضمور
متصرف لواء قصبة الطفيلة
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

إعلان

- يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة وبعد أن اطلمت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة رقم (٣٢) بند (٧) لسنة ١٩٩٩ والمتضمن الموافقة على توسعة الشارع المار في القطع ذوات الأرقام (٤٤٠، ٤٢٦، ٤٦٣، ٢٧١، ٣٤٤، ٢٧٢، ١٨٣) حوض (٧٧) ولد زيد إلى (١٠)م لخدمة المواطنين في تلك المنطقة.
- قررت اللجنة الولائية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية للاعتراض.

محمد الضمور

متصرف لواء قصبة الطفيلة
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

إعلان

- يعلن لاطلاع عموم بأن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلمت بصفتها لجنة محلية على المخطط المقترح لإحداث طريق عرض (٦)م في القطعة رقم (١٩) حوض (٦٩) خائق للبول وذلك بناء على طلب صاحب العلاقة لأجل خدمة البقاء القائم على هذه القطعة لغاية الخدمات.
- قررت اللجنة الولائية الموافقة على المخطط المقترح وإيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
- يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه لرئيس البلدية خلال المدة القانونية للاعتراض.

سليم الرواحنة

متصرف لواء قصبة الطفيلة
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة جرش رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

السيد فوز نجيب ارشيدات

- تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (١٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٨/٤٣) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٧ المتضمن تعديل الطريق ذات السعة (٦)م المحاذية للقطع ذوات الأرقام (٧٦٠، ٧٣٤) حوض رقم (٧) الخضرا للوقفا وذلك لرفع الضرر عن القطع المذكورة وعدم إنتاج فضلة، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.
- تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٢/١٨) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ المتضمن تحويل القطع ذوات الأرقام (١٠٠، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣) وجزء من قطعة رقم (٧) حوض رقم (٤) مشاع الحوايه من سكن (ب) إلى سكن (ج) وذلك لإزالة الشوارع والممكن من القيام بعملية الإفراز، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.
- تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٥/٤١) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٦ المتضمن اعتماد الطريق ذات السعة (٢)م لتتبعها المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠) حوض رقم (٢) بين وادي الدبر والمجر مع زيادة سعتها بواقع مترين، متر واحد من كل جهة تصبح (٤)م وذلك لخدمة القطع المجاورة، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.
- تعلن اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (٣/١٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢ المتضمن مطابقة الشارع الإفرازي مع الشارع التنظيمي المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١٨٥٦، ١٨٦٠، ١٨٥٧، ١٨٦١، ١٨٥٨، ١٨٦٣، ١٨٥٩، ١٨٦٢، ١٠٣٩) حوض رقم (٢) بين وادي الدبر والمجر، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعين اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (١٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٢/٢٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ المتضمن إلغاء الشارع ذو السعة (١٢) م المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١٤، ١١٨) حوض رقم (٧) الخضرا لوقفا وذلك لوقوف عدة أبنية تقع ضمن سعة الشارع ويوجد قطعة كاملة تقع ضمن سعة الشارع تؤدي إلى دلع البلدية إلى تعويضات، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعين اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٠/٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٦ المتضمن إلغاء الطريق ذات السعة (٤) م المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٢٩٨، ٢٩٧) حوض رقم (٧) ميسر ذهبون مع ترسيم طريق بنفس السعة من القطعة رقم (٢٩٧) من نفس الحوض كون القطع المذكورة تعود إلى نفس المالك حيث لا يمكن الاستفادة من القطعتين منفردتين، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعين اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١١/١٢) تاريخ ٢٠٠٠/٤/١١ المتضمن اعتماد الطرق الإفرجية المحلية للقطع ذوات الأرقام (٢٢٠، ٣، ١٨، ١٩، ٢٢، ١٦٠، ١٥، ١٠١، ٢٥) حوض رقم (٦) البلد تنظيميا مع إلغاء الشارع المحاذي للقطع ذوات الأرقام (١١، ٣، ٢٠، ٢١، ١٩، ٢٤، ١٠٠، ١٠١) من نفس الحوض وذلك لوقوف أكثر من بناء في سعة الشارع وكون الشارع وترك فضلات من بعض القطع وبذلك القطع ذوات الأرقام (٢٠، ٢١) من نفس الحوض علما بأن الأبنية مقامة قديما جدا أو قبل ترسيم الشارع، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعين اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٢) بند (١٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية جرش رقم (١٣/٢٠) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ المتضمن إلغاء الطريق ذات السعة (٦) م المحاذي للقطع ذوات الأرقام (٤٦، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ١٤) حوض رقم (٥) البلد واعتماد الطريق الزراعية الموجودة تنظيميا بدلا للطريق كون الطريق التنظيمية تترك فضلات من القطعة رقم (٤٦) من نفس الحوض، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

• تعين اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في متصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (٨) بند (٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٠ الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لبلدية ساكب رقم (٢٣) بند (ب) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٩ المتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطعتين رقم (٩٣، ٩٤) من سكن الخضرا إلى سكن (ب) من حوض رقم (٥) المرج وإزالة الشارع التنظيمي سعة (١٤) م باتجاه القطعة رقم (٩٢) ليصبح مناصلة بين القطعتين رقم (٩٣، ٩٤) من حوض رقم (٥) المرج وترسيم شارع بسعة (٨) م ضمن القطع رقم (٩٣، ٩٤) يبدأ من الشارع التنظيمي سعة (١٤) م وينتهي بالشارع (١٦) م المقترح في غرب القطعة رقم (٩٤) وترسيم إكمال الشارع التنظيمي سعة (١٦) م والواقع في جنوب القطعة رقم (٩٣) ليسير مع الحدود الجنوبية والغربية بالقطع ذوات الأرقام (٩٣، ٩٤، ١٨) من نفس الحوض وحتى يلتقي شارع جرش - عجلون فإن اللجنة الوالية تقرر الموافقة على إدخال القطع للتنظيم حسب المخطط المرفق وتقرر الموافقة على تعديل المنحنى المذكور، وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين، حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

إعلانات

صاندة عن متصرف لواء قصبة عجلون رئيس اللجنة الوالية للتنظيم

السيد روجيه موسى الكايد

• يعلن للعموم في بلدة عيين عجلون بأن اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عيين عجلون رقم (٣٦/٤) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ والمتضمن تخفيض سعة الكيرف بالقطعة رقم (٧٨) من حوض رقم (٦) تلافيا لهدم بناء قائم يقع في سعة الكيرف وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة ١٥ يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية لتنظيم في بلدة عيين عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للعموم في بلدة صخرة بأن اللجنة الوالية لتنظيم المدن والقرى في متصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٩٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة صخرة رقم (١٨) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ المتضمن تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى سكن (ج) للقطع ذوات الأرقام (٢٠٥، ١٠٠، ١٢٨، ١٦١، ١١٩، ١١٨) من حوض رقم (١٨) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبصحيفتين محليتين ويجوز لأي علاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية لتنظيم في بلدة صخرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٨٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجرة رقم (٢١) بلد (١١) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ المتضمن تعديل مسار الشارع التنظيمي ليصبح مناصلة والمار بالقطع ذوات الأرقام (٩٢، ٧٥، ٧٦) من حوض رقم (٧) الزيلفونة من أراضي عجرة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة ١٥ يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٨٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجرة رقم (٤٦) بلد (٤) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ المتضمن ترسيم الشارع حسب الواقع المفتوح بالقطع ذوات الأرقام (٢٥٦، ٢٥٠، ٢٥٧) وإلغاء الجزء غير المفتوح والمار بالقطع (٢٠١، ٢٥٦، ٢٥٠) من حوض رقم (٧) الزيلفونة من أراضي عجرة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة ١٥ يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٨٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجلون رقم (١٠) بلد (٣) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ المتضمن اعتماد طريق إفراري تنظيمي والمارة بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (٤٢٠، ٤٢١، ٣٨) والمنتهية بالقطعة رقم (٤١٩) حوض رقم (١٢) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة ١٥ يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة صغرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٩٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة صغرة رقم (٢٤) بلد (٦) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢ المتضمن تغيير صفة استعمال من سكن (ب) إلى سكن (ج) للقطع ذوات الأرقام (٢٥٧، ٢٥٨، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٢١٢، ٢١١) من حوض رقم (١٣) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة صغرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة صغرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٩١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة صغرة رقم (٣٣) بلد (٣) تاريخ ٢٠٠٠/٩/١١ المتضمن تخفيض سعة الكيرف ضمن القطعة رقم (١٠٣) من حوض رقم (١٨) لتتألف هدم بناء قائم وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة صغرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٨٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجلون رقم (١٣) بلد (٦) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠ المتضمن تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٥، ٢٤) من حوض رقم (١١) حي (٥) من أراضي عجلون وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة ١٥ يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة عجرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٤٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجرة رقم (١) لفرة ٩ تاريخ ٢٠٠١/١/٨ المتضمن تخفيض سعة الشارع من (١٢) إلى (٦) والمار بالقطع ذوات الأرقام (٦٧، ٦٩، ٦٨) من حوض رقم (٦) جور أبو حاطوم وذلك لتتألف هدم بناء قائم وتوضع تعويضات وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجرة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

• يعلن للمصوم في بلدة عجلون بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والمدن والقرى في متصرفية لواء قصبه عجلون قد قررت بقرارها رقم (٧٢) تاريخ ٢٠٠١/٣/١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عجلون رقم (٤/٧) تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٦ والمتضمن تغيير صفة التنظيم من سكن الحضر إلى سكن (ج) وذلك في القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٢٣، ٤٨، ٢٤، ٧، ٢٩، ٢٨، ١٢٤، ٤٥، ٣٠، ٣١، ٣٠٧، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٧، ٥، ٢٥٦، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ١٨٧، ٣٤، ١٤١، ١١٤، ٢٥١) من حوض رقم (١٢) الشريف وكذلك الموافقة على زيادة سعة الطريق بالتساوي من الطرفين بحيث تصبح (١٢) م بدلاً من (٦) م وذلك بالقطع ذوات الأرقام (٥، ٢٥٦، ٢٥١، ١٤٠، ١٤١، ٣٤، ١٩٠، ١٨٩) وكذلك زيادة سعة الطريق من (٦) م إلى (١٢) م في القطعة الحرجية رقم (١٩١) وأحداث طريق بعرض (٦) م مناصلة بين القطعتين (١٤١، ٢٤) من المسح الحوض وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلائه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

صادرة عن متصرف لواء قصبة مادبا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد علي العلوان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٨١) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية ماعين رقم (٤٠/٧٨) والمتضمن تغيير صلة استئصال القطع ذوات الأرقام (٥٤٤) حوض رقم (٩) من أراضي ماعين من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) حسب المجاور.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠١ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إحداث طرق سعة (٦) م ضمن القطعة رقم (٨) حوض رقم (١٠) من أراضي بلدة ماعين والمصدق تصديقاً مؤقلاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١/١٩١٨) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٤ وطريق مارة بالقطع (١٠، ٨، ١٠، ١٣٧) حوض رقم (١٠) والمصدق تصديقاً مؤقلاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١١٠٥) تاريخ ٢٠٠١/٧/٢٥.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة مادبا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠١ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إحداث شوارع وطرق لغاية الخدمات ضمن الأهواض ذوات الأرقام (٣، ١) في بلدة الفيحاء/ لواء قصبة مادبا والمصدقة تصديقاً مؤقلاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٦٤٥) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٣.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الفيصلية بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠١ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إلغاء طريق تليفوني سعة (٦) م مارة بالقطع ذوات الأرقام (١٣١، ١٣٢) حوض رقم (٧) للفيصلية في بلدة الفيصلية/ لواء قصبة مادبا.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة المريجيات والحوية بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية في بلدية المريجيات والحوية رقم (٢٠٠١/٢٨) والمتضمن الموافقة على استحداث طريق سعة (٦) م مارة ضمن القطعة رقم (٤) حوض رقم (٤) من أراضي الواحة/ لواء قصبة مادبا.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠١ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على إحداث شارع سعة (١٢) م مار بالقطع ذوات الأرقام (١٦، ١٧) حوض رقم (٣) والقطعة رقم (٢٨) حوض رقم (٤) من أراضي بلدة ماعين/ لواء قصبة مادبا والمصدق تصديقاً مؤقلاً بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٢٥٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٠.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء الكورة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم الدكتور زيد الزريقات

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٣/٩) لعام ٢٠٠١ في بلدة جديتا والمتضمن تعديل الشارع سعة (١٤) م المار بالقطع ذوات الأرقام (١٦٥، ١٩٣) حوض رقم (١٢) البلد ليتطابق مع الشارع المفتوح على الواقع وعدم ترك فضلات من القطعة رقم (١٩٣) حوض (١٢) حيث أن التعديل من لمس القطعة.

قررت اللجنة (الموافقة) على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة جديتا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن للعموم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٣/٣) لعام ٢٠٠١ في بلدة كفرعوان والمتضمن إحداث طريق سعة (٤) م مار بالقطع ذوات الأرقام (١٤٥، ١٤٦، ١٨٤، ١٢٧) حوض رقم (٥) صيره زيد.

قررت اللجنة (الموافقة) على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كفرعوان خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٦) لعام ٢٠٠١ في بلدة كفر الماء والمتضمن تغيير تخفيض سعة شارع ضمن حوض (١٤) للشرقاء ليصبح التقدير من (١٦) م إلى (١٢) م بدلاً من (١٦) م إلى (١٠) م بالقطع (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٣٦، ٣٧) جميعها من حوض (١٤) للشرقاء. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كفر الماء خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١٧/٧) لعام ٢٠٠١ في بلدة كفر راكب والمتضمن إلغاء طريق (٤) م من بداية القطعة رقم (٧١٨) من الشمال والمارة بين القطعتين (٧١٨، ٧٣٦) حوض رقم (٤) لوحة رقم (٨) وتحويل الطريق الإفرزي بين القطع (٧١٣، ٧١٩، ٧٣٢، ٧٣٦) حوض رقم (٤) من طريق إفرزي إلى تنظيمي حسب الواقع. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كفر راكب خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١٧/٤) لعام ٢٠٠١ في بلدة كفر راكب والمتضمن تحويل الطريق الإفرزي المار بين القطع ذوات الأرقام (١٨١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣) من حوض رقم (٣) ميسيرييه والقطع ذوات الأرقام (٦٢، ٦١) حوض رقم (٥) المشماس من طريق إفرزي (٦) م إلى تنظيمي (٦) م مع توسيع الطريق (٦) م المار بين القطعتين (١٩٣، ٤٢) حوض رقم (٣) من (٦) م إفرزي إلى (٨) م تنظيمي حتى تتكفي مع شارع (١٢) م المحاذي للقطع من الشرق. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كفر راكب خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١٧/٦) لعام ٢٠٠١ في بلدة كفر راكب والمتضمن تخفيض سعة الشارع من (١٢) م إلى (١٠) م والمار بين القطع ذوات الأرقام (٤٥، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٤٦، ١١٩، ١٠٣، ١١٤، ١١٣، ١٠٩، ٩٩، ٣١، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩) حوض رقم (٣) ميسيرييه والمار جنوب القطع (٧٥٢، ٧٥١، ٧٤٣، ٧٤٠، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٣٤، ٧٣٢، ٧٣١).

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٧٠٩، ٧١٠) في بلدة كفر الماء والمتضمن تغيير تخفيض سعة الشارع ضمن حوض (١٤) للشرقاء ليصبح التقدير من (١٦) م إلى (١٢) م بدلاً من (١٦) م إلى (١٠) م بالقطع (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٣٦، ٣٧) جميعها من حوض (١٤) للشرقاء. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كفر راكب خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اجتمعت بصلتها لجنة محلية وبمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ وقررت الموافقة على إيداع إعلان إحداث شارع سعة (١٢) م لخدمة أصحاب القطع ذوات الأرقام (٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢) من حوض رقم (٤) حلة العين من أراضي جديتا. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة اللوائية في متصرفية لواء الكورة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للمعوم بأن لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٢/١٤) لعام ٢٠٠١ في بلدة تبنه والمتضمن تخفيض سعة الشارع (١٢) م المار بين القطعة رقم (٢٢٢) والقطعة رقم (١٨٩) والقطعة رقم (١٨٧) من حوض رقم (٢) الفروخيه بمقدار (٢) م من الجهة الجنوبية للشارع من جهة القطعة رقم (١٨٧) وتخفيض سعة كيرف الشارع من نفس جهة التخفيض. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة تبنه خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

إعلانات

- صادرة عن متصرف لواء بني كنانة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد ونس الحراشيه يعلن لاطلاع المعوم في بلدة اليرموك بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة اليرموك رقم (١٤/١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ والمتضمن تعديل الكيرف المجاور للقطعة رقم (٧٠١، ٧٠٢) حوض رقم (٣) للبلد من أراضي الخريبة كون الشارع يملك ملكية للقطعة وتالياً لتكبيد البلدية دفع تعويضات عن كامل القطعة. قررت اللجنة بقرارها رقم (١١٦/اليرموك) تاريخ ٢٠٠١/٦/٤ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة اليرموك خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة خرجا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة خرجا رقم (٥/١٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن إعادة الشارع الملقي والمار بين ومن القطع (١، ١٦، ١٧، ٢، ٦٦، ٦٤، ٦٥، ٦) من حوض رقم (١٢) بملس السعة البالغ (١٦) م كوله قد تم إقرار بعض القطع على هذه السعة ووجود هذا الشارع واستحداث شارع بين القطع (٦، ٧) حوض رقم (١٢) بسعة (١٢) م وتحويل أجزاء من القطع ذوات الأرقام (١، ١٧، ٢، ٦٤، ٦) من تنظيم زراعي إلى سكن (ج) أسوة بالمنطقة المجاورة.

قررت اللجنة بقرارها رقم (١١٣/خرجا) تاريخ ٢٠٠١/٦/٤ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة خرجا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة خرجا والزوية بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة خرجا والزوية رقم (١/١٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣) من حوض رقم (٧) من أراضي خرجا إلى الجهة الشرقية بحيث يتلائم مع الخدمات الموجودة على هذا الشارع.

قررت اللجنة بقرارها رقم (١١٤/خرجا) تاريخ ٢٠٠١/٦/٤ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة خرجا والزوية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة حرثا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حرثا رقم (٢٠٠١/١٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٧ والمتضمن اعتماد الدخلة الإفرافية ضمن القطعة رقم (٣٢) سابقا (١٦٨) حاليا حوض رقم (٣٥) طريقا من أراضي حرثا لاعتمادها لتنظيمها لغاية الخدمات حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

قررت اللجنة بقرارها رقم (١٠٨/حرثا) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حرثا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة حريما بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حريما رقم (٣٢/٦٣) تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٣ والمتضمن تخفيض الطريق سعة (٨) م والمارة ضمن القطع ذوات الأرقام (٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧٢٩) حوض رقم (٥) البلد حي (١) من أراضي حريما ليصبح سعته (٦) م وذلك تلافيا لهدم البناء القائم على القطعة رقم (٧١٥) بالإضافة لوجود بئر ماء ضمن سعة الطريق المراد تخفيضها على القطعة رقم (٧١٣).

قررت اللجنة بقرارها رقم (٨١/حريما) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حريما خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة عقربا بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة عقربا رقم (٢/٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن التعديلات التنظيمية ضمن الأحواض رقم (١٢، ١٣) من أراضي عقربا حسب المخطط المقترح المرفق في كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٦٧٣٨/٩/٢٧/ع) تاريخ ٢٠٠١/٣/٣١.

قررت اللجنة بقرارها رقم (١١٧/عقربا) تاريخ ٢٠٠١/٦/٤ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة عقربا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة اليرموك الجديدة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة اليرموك الجديدة رقم (١١/٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على التنظيم المقترح المعد من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة والمار بالقطع ذوات الأرقام (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣) حوض رقم (٢) والقطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٥) من أراضي الغربية وتحويله إلى سكن (ب).

قررت اللجنة بقرارها رقم (٩٤/اليرموك الجديدة) تاريخ ٢٠٠١/٥/٩ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى رئيس اللجنة المحلية في بلدة اليرموك الجديدة خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

إعلانات

مصادرة عن متصرف لواء الرمثا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد حسين الضمور

يعن لاطلاع العموم في لواء الرمثا بأن اللجنة اللوائية لتنظيم في لواء الرمثا بصفتها لجنة تنظيم محلية قررت بقرارها رقم (٢٠٠١/٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٥ الموافقة على ما يلي:-

١. إحداث طريق بسعة (٦) م ضمن القطعة رقم (٣٠٤) حوض رقم (٤٩) من أراضي الرمثا.
 ٢. تحويل الطريق الإفرزي سعة (٦) م والمارة بالقطع ذات الأرقام (٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨) من الحوض رقم (٤٩) من أراضي الرمثا إلى طريق تخديمي وذلك بناء على طلب أصحاب العلاقة لخياات تخديم المنطقة بالمياه والكهرباء والوارد بموجب كتاب مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا رقم (٢٨٦/١/٢٢/د) تاريخ ٢٠٠١/٤/١١.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لأي من العلاقة الإطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم واقتراحاتهم معونة باسم مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الرمثا وخلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

يعن لاطلاع العموم في بلدة الطرة بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بقرارها رقم (٢٠٠١/١٣) تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة الطرة رقم (٢٤/١٧٤) تاريخ ٢٠٠٠/٨/٢١ والمتضمن إحداث طريق بسعة (٦) م والمارة بالقطع ذات الأرقام (٢٤، ٩، ١٨، ١٧) من الحوض رقم (٣٠) من أراضي الطرة وذلك لخدمة القطع المذكورة أعلاه وحسب المخططات المرسمة والمعدة من قبل بلدية الطرة لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لأي من العلاقة الإطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم واقتراحاتهم معونة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة الطرة وخلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

يعن لاطلاع العموم في بلدة صراوه بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الرمثا قررت بقرارها رقم (١٩/١٢) لسنة ١٩٩٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة صراوه رقم (١٩/٢٤) تاريخ ١٩٩٨/١١/٢ والمتضمن إحداث طريق بسعة (٤) م في القطعة رقم (٢٢) حوض رقم (٨) المقائي وكما هو مبين بالمخطط المعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين بحيث يجوز لأي من العلاقة الإطلاع عليه والتقدم باعتراضاتهم واقتراحاتهم معونة باسم رئيس اللجنة المحلية في بلدة صراوه وخلال المدة القانونية وأثناء ساعات الدوام الرسمي مدعمة بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

إعلانات

مصادرة عن متصرف لواء المزار الجنوبي رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد عدنان عواد

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والبيئة للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي المزار الجنوبي رقم (١٢١/٣) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ والمتضمن إلغاء الطريق المار بين الاحواض (١٧، ١٦) والمار بالقطع (٣٣، ٣٤) حوض رقم (١٦) والقطع (٧٤، ٥) حوض رقم (١٧) من أراضي المزار الجنوبي وإحداث طريق سعة (٤) م من القطعة رقم (٣٤) حوض رقم (١٦) حسب المخطط التعديلي. وبعد للتداول قررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لأي من العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى دار البلدية بعد الإطلاع على المخططات التوضيحية.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والبيئة للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي المزار الجنوبي رقم (١٢٦/٣) تاريخ ٢٠٠١/٢/٣ والمتضمن تخفيض الشارع المار في القطعة رقم (١٢٠) حوض رقم (١٠) الشربة من (١٢) م إلى (٨) م. وبعد للتداول قررت اللجنة الموافقة على تخفيض الشارع المار في القطعة رقم (١٢٠) حوض رقم (١٠) الشربة من (١٢) م إلى (٨) م.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لأي من العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى دار البلدية بعد الإطلاع على المخططات التوضيحية.

يعن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والبيئة للواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي مؤتمه رقم (٧/٦) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن إضافة تنظيم ضمن الحوض رقم (٦) لاجلصه من أراضي بلدية العدنانية وقد قررت اللجنة ما يلي:-

- ١ - الموافقة على إحداث شارع سعة (١٤) م ضمن القطع (٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٤٧، ٦٨، ٤٣، ١٧) حوض (٦) وحسب المخطط المرافق.
- ٢ - الموافقة على إحداث استمرارية للشارع سعة (١٢) م والمار بالقطع (٦٧، ٦٨) حوض (٦) وحسب المخطط المرافق.
- ٣ - الموافقة على إحداث استمرارية للشارع سعة (١٤) م ضمن القطعة (٤٤) حوض (٦) وحسب المخطط المرافق.
- ٤ - الموافقة على إحداث طريق (٦) م ضمن القطعتين (٤٥، ٤٧) حوض (٦) وحسب المخطط المرافق.
- ٥ - الموافقة على إحداث طريق عرض (٤) م على حدود الحوضين من القطع (٤٤، ٤٥، ٤٧، ٦٨، ١٧) حوض (٦) وحسب المخطط المرافق.
- ٦ - اعتماد الجزء الشرقي على واجهة الشارع سعة (٣٠) م من القطع (٤١، ٤٤) بإحكام تجاري بدون ارتداد وبعمق (٢٦) م وحسب للتنظيم المجاور.
- ٧ - اعتماد كامل القطع (٤٣، ٥١، ٥٠، ٤١، ٤٥، ٤٧، ٦٨، ١٧) بإحكام سكن (ج) وأجزاء من القطعتين (٤١، ٤٤) بإحكام سكن (ج).

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لأي من العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى بلدية مؤتمه بعد الإطلاع على المخططات التوضيحية في دار البلدية.

- يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لنواء المزار الجنوبي قد اطلعت على قرار مجلس بلدي المزار رقم (١٣٦/١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢ والمتضمن تخفيض عرض الشارع المار امام القطعة رقم (٩٧٧) حوض رقم (١) سدور المزار من ثمانية امتار إلى ستة امتار من الجهة الغربية لمواجهة للقطعة رقم (٩٧٧) حوض رقم (١).
- وقد قررت اللجنة الموافقة على ذلك واعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى دار البلدية بعد الاطلاع على المخططات التوضيحية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء بني عبيد رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد نهار الضلاعين

- يعن لاطلاع العموم في بلدة ايدون بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٤٣) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ايدون رقم (١٦/٨٥) لعام ٢٠٠١ المتضمن تخفيض سعة الشارع المار من امام القطع ذات الارقام (٣٠٨، ٣٠٩، ٢٧٠، ١٣٩، ١٣٨، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٢٨٠، ٩٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٢، ٢٦٣) حوض (١٢) ارباع الشومر من (١٤) م إلى (١٢) م كون الشارع من الجهة الغربية بسعة (١٢) م لفظ ومن الشرق (١٤) م ويكون القطع المحاذية للشارع قبيلة المساحة ومقام عليها ابنية سكنية مما يشكل خطورة من قبل السيارات على المنازل.
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة ايدون خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في بلدة الصريح بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٥٩) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة الصريح رقم (٦/١٨) لعام ٢٠٠١ المتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطع (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٢، ٨١، ٨٣) حوض (٥٩) البلد من عشرة امتار إلى ستة امتار بحيث يكون التخفيض أربعة امتار من الجهة الغربية وذلك تلافياً لهدم الابنية القديمة القائمة وليصبح مطالبها الواقع وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الصريح خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في بلدة كتم بان اللجنة اللوائية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٥٣) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كتم رقم (١٣/٤) لعام ٢٠٠١ المتضمن إلغاء للشارع المار بالقطع ذات الارقام (٧٣، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٧٢) حوض رقم (٢) بين الدروب.
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة كتم خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

- يعن لاطلاع العموم في بلدة النعجة بان اللجنة اللوائية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٦٨) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة النعجة رقم (٢٤/٣) لعام ٢٠٠٠ المتضمن تخفيض سعة الشارع التنظيمي والافراي المار بالقطع ذات الارقام (٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧) حوض رقم (١٢) من سعة (١٢) م إلى سعة (٦) م وعمل نهاية مغلقة بين القطعتين (٢٢، ٢٥) وكذلك إلغاء الجزء من الشارع المار بين القطعتين (٢٢، ٥) من نفس الحوض وذلك لوجود بناء مسجد قائم ضمن سعة الشارع وكذلك سور.
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة النعجة خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في بلدة ايدون بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٤٦) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ايدون رقم (١١/٤٩) لعام ٢٠٠١ المتضمن توسعة الطريق المار من امام القطعتين ذات الارقام (٥٥٦، ٥٥٥) حوض (٣٦) البلد من (٢) م إلى (٣) م واعتمادها تنظيمياً كون الطريق ضيقاً وخدمة المجاورين ليتمكنوا من توصيل الخدمات اللازمة لمنازلهم.
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة ايدون خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في بلدة ايدون بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٥٧) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ايدون رقم (٢٤/١٥٧) لعام ٢٠٠١ المتضمن الطريق المقترح بعرض (٦) م مناصلة بين القطعتين رقم (٣١٠٦) حوض (٢٥) الحوض الوسطي حيث يوجد في القطعة رقم (٣١) من نفس الحوض عدد من المنازل القائمة وليتمكن اصحابها من الوصول إلى منازلهم وايصال الخدمات لهم.
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة ايدون خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.
- يعن لاطلاع العموم في بلدة ايدون بان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٤٧) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة ايدون رقم (٢٠/١٢٥) لعام ٢٠٠١ المتضمن ادخال باقي اجزاء القطع ذات الارقام (١٠٧، ٨٠، ١٠٥، ٨٢، ٨٣) حوض (١) حقل الزيل (ناظلة) حدود التنظيم وكما هو مبين بالمخطط المقترح والموافق على الشوارع المقترحة المبينة بالمخطط المقترح حيث أن هذه القطع منظم اجزاء منها منذ فترة طويلة ويحدها من الغرب تنظيم بلدية أريد بحيث يكون تنظيم هذه القطع المقترح تنظيمها سكن (أ).
- واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بجول لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة ايدون خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والاوراق الثبوتية.

مكتبة المجلس

• يعن لإطلاع العموم في بلدة الحصن بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والإبنية في لواء بني عبيد بصفتها لجنة تنظيم محلية للمناطق الواقعة خارج التنظيم قررت بقرارها رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠١/٧/٥ موالفتها على تصديق المخطط تصديقاً نهائياً والمنعلق بالحوض رقم (٣٩) نومرة وحديقة من أراضي الحصن الواقعة خارج التنظيم المصدق تصديقاً مؤلفاً بالقرار رقم ٩٨٣ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٤.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لأي من العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدة الحصن وإلى سكرتير لجنة التنظيم في دائرة متصرفية لواء بني عبيد خلال المدة القانونية على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلان

• يعن لإطلاع العموم في بلدة لب/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والإبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٩٨) لعام ٢٠٠٠ موالفتها على استحداث دخل تنظيمية سعة (٦) م ضمن القطعة رقم (٩) حوض (٢٠) من أراضي لب لخدمة الإبنية القائمة عليها وحسب المخطط التوضيحي المعد لهذه الغاية وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير لجنة التنظيم المحلية في مبنى بلدية لب مدعويين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الفة الذكر.

قاسم الصرايرة

متصرف لواء ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعن لإطلاع العموم في بلدة دلبلة الحامدة/ لواء ذيبان بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والإبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (١٢) لعام ٢٠٠١ موالفتها على استحداث طريق لغاية الخدمات سعة (٦) م ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ١٥) حوض رقم (٣) من أراضي دلبلة الحامدة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمجلس بلدي ملحق مدعويين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة الفة الذكر.

محمد هليل المعجامة

متصرف لواء ذيبان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والإبنية في لواء القصر اطلعت على المخطط التنظيمي الهيكلي وعلى قرار مجلس بلدي القصر رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٣ م واستناداً لأحكام المادة ٢٠ من قانون تنظيم المدن والقرى والإبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ م

الموافقة على إزالة صفة المباني العامة عن القطعة رقم (١٩٦) حوض رقم (١١) من أراضي القصر والسك كون القطعة لم تستغل لمدة تزيد على ٧ سنوات التي كانت محجوزة لبناء مركز صحي القصر بعد أن تم بناء المركز الصحي في مكان آخر وذلك حسب المخطط المعد من قبل مجلس بلدي القصر وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط في ديوان بلدية القصر وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات الرسمية.

تيسير الضمور

متصرف لواء القصر

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية في لواء عين الباشا قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استغلال القطعة رقم (١١) حوض رقم (٢) أم رجم ومرج الصالح من أراضي أبو نصير من أراضي حرجية إلى تنظيم مستقبلي وحسب المخطط الوارد طسي كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (٨٢٨٠/٩/٣٤/أ) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنوية باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

أحمد الصالح

متصرف لواء عين الباشا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• يعن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والإبنية في لواء عين الباشا.

وبعد أن اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية أم الدلائير رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تحويل للجزء المتبقي من القطعة رقم (٢٨٣) حوض رقم (١) أبو زعرورة من أراضي الدلائير من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (أ).

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية لم الدلائل وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معفولة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية لم الدلائل خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

احمد الضنايف
متصرف لواء عين الباشا
رئيس للجنة اللوائية للتنظيم

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء وادي السير رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد قدر العدوان

- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الاخضر رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شوارع ضمن قطع الاراضي ذوات الارقام (٩٧، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٢، ١٦٦) حوض (٣) العميرية والفحص والحقا باقي اجزاء من القطعة رقم (٩٧) باحكام سكن ج وحسب المخطط الكروكي.
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الاخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير انها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الاخضر رقم (٣٨) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع ضمن قطع الاراضي ذوات الارقام (١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٦، ١٢، ١٣، ٣٧، ٣٥، ٣٦) حوض (٣) العميرية والفحص وحسب المخطط الكروكي.
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الاخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الاخضر رقم (٣٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على اعتماد واجهة قطع الاراضي ذوات الارقام (٣١، ٦٠، ٣٣، ١٥) حوض رقم (٦) صلخد باحكام التجاري وحسب المخطط الكروكي المرفق.
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الاخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.

- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (٣٠٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال ضمن الحوض رقم (٤) من سكن (ب) إلى تجاري طولي ومن سكن زراعي إلى سكن (ب).
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الاخضر رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٩ والمتضمن الموافقة على اعتماد الطريق الفرعي المار ضمن للقطع (٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٢) حوض ٣ العميرية والفحص بسعة (٦)م تنظيمياً وحسب الكروكي المرفق.
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الاخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الاخضر رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة منعطف شارع ضمن قطعة الارض رقم (٩٠) حوض (٣) العميرية والفحص وقطعة رقم (١٤) حوض (٦) قصر الامير وحسب المخطط الكروكي المرفق والمعد لهذه الغاية.
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الاخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في لواء وادي السير بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الاخضر رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من للقطعة رقم (١٤) حوض (٢) السليحات من سكن (ب) إلى سكن (ج) وحسب المجاور والمخطط الكروكي المرفق.
- حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الاخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة المسافة للذكر.

مكتبة العدل

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والإبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الأخضر رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على وضع صفة استعمال الحدائق عيين الجزء المخصص لهذه الغاية ضمن قطعة رقم (٦) حوض رقم (٥) البيطار لمورد أكثر من ١٠ سنوات ولم يتم استغلالها والحالها ضمن التنظيم بإحكام سكن (ج) وحسب الكروكي المرفق.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة المسافة الذكر.

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والإبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الأخضر رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع (١٦) م كما هو مفتوح ومعد على أرض الواقع وتخفيض سعة شارع من (١٤) م إلى (١٢) م لرفع الضرر عن الابنية القائمة ضمن قطع الأراضي لوات الأرقام (٣٧، ١٩، ٨٧، ٢١، ٢٠) حوض (٦) صنف وحسب الكروكي المرفق.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة المسافة الذكر.

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والإبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الأخضر رقم (٣٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٢٠-٢٢) حوض رقم (٦) صنف من زراعي درجة أولى إلى أحكام سكن (ج) وحسب المخطط الكروكي المرفق والمعد لهذه الغاية.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة المسافة الذكر.

• تعلن اللجنة الولائية للتنظيم والإبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الأخضر رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار شوارع ضمن قطع الأراضي (٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣) حوض رقم (٢) السليحات لصعوبة تنفيذ هذه الشوارع وتجنباً لوقوع الفضلات وحسب الكروكي المرفق.

بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة المسافة الذكر.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء الرصيفة رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

السيد علي العزام

• اطلعت اللجنة الولائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (٢٧٧) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق في حي الرازي بعرض (٣) متراً ببناء المدعو عبد الله فلاح مضعان لشارع (١٢) م ضمن الحوض (٢) المعمر من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة - وذلك كون الطريق مفتوحاً على الواقع ويخدم ابنية قائمة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

يعلم لإطلاع العموم بان اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة الولائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (٢٤٩٦) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق بسعة (٦) م وربطها مع شارع الملك عبد الله الثاني/ياجرول وشارع (١٢) م تنظيمي مصدق وحسب المخطط المعد لهذه الغاية.

يعلم لإطلاع العموم بان اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

• اطلعت اللجنة الولائية للتنظيم في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (١١١١) لسنة ٢٠٠١ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث شارع سعة (١٠) م لغاية الخدمات والمر بين القطع ذوات الأرقام (٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٤، ٦٣) من جهة والقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٤، ٢٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٥١) من جهة اخرى وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ضمن الحوض (١٢) لم جيعه.

يعلم لإطلاع العموم بان اللجنة الولائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه اعلاه مع المخطط التنظيمي.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء ناعور رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد عبد الجليل السليمات

- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في متصرفية لواء ناعور بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي المشفر رقم (٢٠٠١/٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٧ المتضمن ادخال جزء من القطعة رقم (٥١) حوض رقم (٤) سلام الفضيلي الى التنظيم.
- قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (١١٣) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه. واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي المشفر أثناء السدوام الرسمي حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في متصرفية لواء ناعور بانها اطلعت على كتاب مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (م/١١٤/٨/١١٩١) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ والمتضمن مخطط الشوارع المصدقة تصديقاً مؤقلاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٦/١/٩ ضمن الحوض رقم (٣) الماحله في بلدة ام البساتين/ لواء ناعور.
- قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بصلتها أيضاً لجنة محلية بقرارها رقم (١٠٨) لعام ٢٠٠١ الموافقة على تصديق المخطط اعلاه تصديقاً نهائياً.
- واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة اللوائية في متصرفية لواء ناعور أثناء السدوام الرسمي حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة اللوائية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

- تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في متصرفية لواء ناعور بانها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي ناعور رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢ المتضمن تعديل الشارع سعة (١٢م) بحيث يكون من ضمن القطعة رقم (٥٤) حوض رقم (٢٨) القهالير وعمل منحنيات للشارع من ضمن القطعة رقم (٥٤) من الحوض اعلاه والقطعة رقم (١٨) حوض رقم (٢٥) الصنوبرات.
- قررت اللجنة اللوائية في لواء ناعور بقرارها رقم (١٠١) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية اعلاه واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية من مجلس بلدي ناعور أثناء السدوام الرسمي حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء البادية الشمالية الغربية رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد علي نزال الخراشقة

- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٥ واطلعت على القرار رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية ام السرب والمتضمن: استحداث طريق بسعة (٦م) ضمن القطعة رقم (٨٨) من الحوض رقم (١) المرقاب من أراضي ام السرب. وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٥٢) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين.
- وجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية ام السرب وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.
- اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ واطلعت على القرار رقم (٤٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية الخالدبة والمتضمن: تخفيض سعة الشارع الاسفلتي والتنظيبي من (١٦م) الى (١٤م) من الجهة الشمالية ضمن الحوض رقم (٤) منشية الزعترى والمار بالقطع ذوات الأرقام (٤١٣، ٤١٠، ٨٠١، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤) حوض رقم (٤) منشية الزعترى وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.
- وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٥٩) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين.
- بجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية الخالدبة وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعاه بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ وأطلقت على القرار رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٣ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية الحرس والمتضمن: استحداث شارع خدمات بسعة (١٠م) ضمن القطعة رقم (١) من الحوض رقم (١٧) الجرف الأحمر لغاية الخدمات وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية.

وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٦٠) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآتلف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لأي من الملاكات على المخططات التوضيحية لدى بلدية الحرس وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

اعلان

يعلن لاطلاع العموم في بلدة سبع اصير بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٧٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدة (صبحا وصبحية) رقم (٢/٨) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢ المتضمن: الغاء المخططة التنظيمية سعة (٦م) والمارة ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠) حوض رقم (٤) سبع اصير وذلك لسرع الضرر عن منزل المواقنه هيفاء جبر المرمي، وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لأي من الملاكات تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية صبحا وصبحية خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

عبد الكريم الجازي
متصرف لواء البادية الشمالية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

يعلن لاطلاع العموم في بلدة الدفياله بان اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدة (الدفياله) رقم (١/٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/٣ المتضمن:

١. احداث شارع لغاية الخدمات بالقطعة رقم (٦٢) حوض (١) واسط من اراضي الدفياله سعة (١٦م).
٢. الموافقة على احداث شارع لغاية الخدمات بالقطعة رقم (٦٢) حوض (١) واسط من اراضي الدفياله بسعة (١٦م) خارج التنظيم ليكون امتداداً للمعبر بالمقبرة (١) اعلاه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية.

وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. بحيث يجوز لأي من الملاكات تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الدفياله خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

عبد الكريم الجازي
متصرف لواء البادية الشمالية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

يعلن لاطلاع العموم في بلدة حولما الوسطية ان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء الوسطية قررت بقرارها رقم (٥) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة حولما الوسطية رقم (٣٠/٧) تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٩ المتضمن تخفيض سعة الطريق التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢) من حوض رقم (٤) البلد من اراضي كفرعان من (٨م) الى (٦م) حسب المخططات التصنيبية المرفقة.

واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لأي من الملاكات تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة حولما الوسطية إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

فاروق القاضي
متصرف لواء الوسطية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

يعلن لاطلاع العموم في بلدة كفر اسد ان اللجنة اللوائية لتنظيم في لواء الوسطية قررت بقرارها رقم (١١/٢) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر اسد رقم (١٨/٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨ المتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع من (١٢م) الى (١٠م) من الجهة الغربية والمارة من القطعة رقم (٤٠) من حوض رقم (١١) من اراضي بلدة سيدور والقطع رقم (٩، ١٦) من حوض رقم (٦) من اراضي بلدة كفر اسد حسب المخططات التصنيبية المرفقة.

واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لأي من الملاكات تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة كفر اسد إذا كان ما يوجب الاعتراض على ان تكون مرفقه بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

فاروق القاضي
متصرف لواء الوسطية
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس المهندس حسان السعدي

١ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠١/٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كقواعد فنية (إلزامية التطبيق) واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

١- الفواكه - الأكسجين الطهي	رقم ٥٥٤ لعام ٢٠٠١
" لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٩ "	
٢- الإضافات الغذائية - الكحول الإيثيلي	رقم ١٤٧١ لعام ٢٠٠١

٢ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

١- الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود	رقم ٧٢ لعام ٢٠٠١
" لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٧٩ "	
٢- المنسوجات - خصائص الخيوط القطنية	رقم ٨٨ لعام ٢٠٠١
" لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٧٩ "	
٣- البترول ومشتقاته - تعيين نقطة الانسكاب للمنتجات البترولية	رقم ١٠٠ لعام ٢٠٠١
" لتكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٧٩ "	

٣ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/٦، المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ على المواصفات الدولية ذات الأرقام (٤٠٤٤، ٤٠٤٧، ٤٠٤٨، ٤٠٤٩) كمواصفات قياسية أردنية وباللغة الإنجليزية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وتم وضعها بصيغتها التالية:

١- الجلود - طرق الفحص الكيميائية والبيولوجية للجلود	رقم ١٠٦-١ لعام ٢٠٠١
ج ١: إعداد العينات للفحوصات الكيميائية	
" لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ١٠٦ لعام ٧٩ لهذا الخصوص "	
٢- الجلود - طرق الفحص الكيميائية والبيولوجية للجلود	رقم ١٠٦-٢ لعام ٢٠٠١
ج ٢: طريقة أخذ العينات المخبرية وتعريفها.	
" لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ١٠٦ لعام ٧٩ لهذا الخصوص "	
٣- الجلود - طرق الفحص الكيميائية والبيولوجية للجلود	رقم ١٠٦-٣ لعام ٢٠٠١
ج ٣: تعيين نسبة الرماد المعدني الكلي والرماد المكثرت غير الذائب في الماء	
" لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ١٠٦ لعام ٧٩ لهذا الخصوص "	
٤- الجلود - طرق الفحص الكيميائية والبيولوجية للجلود	رقم ١٠٦-٤ لعام ٢٠٠١
ج ٤: تعيين الرقم الهيدروجيني	
" لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ١٠٦ لعام ٧٩ لهذا الخصوص "	

١ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/٦، المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨ على اعتماد المواصفات الدولية ذات الأرقام (١٩٧٢/٢٤٩٩، ٧٢/٢٥٨٩، ٧٢/٢٤٢٠، ٧٥/٣٣٧٨، ٣٣٧٦، ٧٦/٣٣٧٧، ٧٥/٣٣٧٩، ٨٦/٣٣٧٩، ٩٣/١١٦٤١، ٧٢/٢٤٩٧، ٧٥/٣٣٨٠، ٩٣/١١٦٤٠) كمواصفات قياسية أردنية وباللغة الإنجليزية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية وتم وضعها بالصيغة التالية:

١- الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود	رقم ٧٢-١ لعام ٢٠٠١
ج ١: تكييف العينات للفحوصات الفيزيائية	
" لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ لهذا الخصوص "	

٢-٢	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٢: قياس السماكة "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٢-٧٢ لعام ٢٠٠١
٣-٣	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٣: تعيين الكثافة النوعية "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٣-٧٢ لعام ٢٠٠١
٤-٤	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٤: تعيين مقاومة الطبقة الحبيبية للتشقق وتعيين معامل التشقق "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٤-٧٢ لعام ٢٠٠١
٥-٥	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٥: تعيين مقاومة الشد والنسبة المتوية للاستطالة "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٥-٧٢ لعام ٢٠٠١
٦-٦	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٦: تقدير قوة التمزق "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٦-٧٢ لعام ٢٠٠١
٧-٧	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٧: تقدير مقاومة الحبيبة للتمدد والانفجار "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٧-٧٢ لعام ٢٠٠١

٨-٨	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٨: اختبار ثبات اللون للعرق "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٨-٧٢ لعام ٢٠٠١
٩-٩	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ٩: تعيين قابلية الجلود لامتصاص الماء "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ٩-٧٢ لعام ٢٠٠١
١٠-١٠	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ١٠: تعيين درجة حرارة الانكماش "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ١٠-٧٢ لعام ٢٠٠١
١١-١١	الجلود - طرق الفحص الفيزيائية للجلود ج ١١: ثبات اللون للحك الجاف والرطب "لتكون بديلة لما ورد في المواصفة القياسية رقم ٧٢ لعام ٧٩ بهذا الخصوص"	رقم ١١-٧٢ لعام ٢٠٠١

وذلك استنادا للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) لفقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة.

بيان موجودات ومطلوبات البنك المركزي الاردني كما هي بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠

25
1747777

[illegible]

نائب الخافض
صالح تايه

اعلان

- الدكتور عوض خليفات
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

الدكتور عوض خليفات
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

محمود الكايد
وزير الثقافة

محمود الكايد
وليد النقطة

مكتبة المجلد

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الغول

- ١ - يعلن بأنه تم اخلاق حضارة الميرور/ عمان والمسجلة تحت الرقم (٦٠٨) في اليوم الثاني والعشرين من شهر آب لعام ١٩٩٤. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- ٢ - يعلن بأنه تم اخلاق حضارة مدرسة الفراج الأساسية للبنات/ اربد والمسجلة تحت الرقم (٧٧٧) في اليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ١٩٩٧. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- ٣ - يعلن بأنه تم تسجيل حضارة شجرة الكر/ عمان تحت الرقم (١٠٢٣) في اليوم الأول من شهر تموز لعام ٢٠٠١. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- ٤ - يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدينة الألعاب للطفولة المبكرة/ عمان تحت الرقم (١٠٢٤) في اليوم الأول من شهر تموز لعام ٢٠٠١. وذلك وفقاً للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- ٥ - يعلن أنه في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران من عام الفين وواحد ميلادية تم تسجيل جمعية نساء مخيم حطين الخيرية/ محافظة الزرقاء تحت رقم (١٣٧٣) وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- ٦ - يعلن أنه في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران من عام الفين وواحد ميلادية تم تسجيل جمعية دار الايمان الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٣٧٢) وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
- ٧ - يعلن أنه في اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران من عام الفين وواحد ميلادية تم تسجيل جمعية طيور الحشائش الخيرية/ محافظة العاصمة تحت رقم (١٣٧٤) وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

- ٨ - يعلن أنه في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران من عام الفين وواحد ميلادية تم تعديل اسم جمعية اربد للعناية بمرضى الكلى المسجلة تحت رقم (١٠٨٣) ليصبح جمعية العناية بمرضى الكلى/ محافظة اربد وذلك استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
المهندس عطا الله الجواسرة

- يعلن ان جمعية عشائر التعاونية للاسكان محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢١٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الرابع والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠١.
- يعلن ان جمعية ابناء الضلالتين التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء قد سجلت تحت رقم (٢٢١٣) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠١.
- يعلن ان جمعية خريجي الهند التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢١٤) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الأول من شهر تموز لسنة ٢٠٠١.
- يعلن ان جمعية بنو الشامية التعاونية للزراعة متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢١٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر تموز لسنة ٢٠٠١.
- يعلن ان جمعية الفارابي التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢١٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر تموز لسنة ٢٠٠١.
- يعلن ان الجمعية العامة التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ الزرقاء قد سجلت تحت رقم (٢٢١٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثامن من شهر تموز لسنة ٢٠٠١.

• يعلن ان جمعية سيدات الأئليس التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ سجلت تحت رقم (٢٢١٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم التاسع من شهر تموز لسنة ٢٠٠١.

• استناداً للصلاحيات المفولة لي بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة (١١) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨. وبعد استيفاء شروط التعديل المنصوص عليها في المادة المشار إليها أعلاه، أقرر الموافقة على تعديل النظام الداخلي لجمعية موظفي ضريبة دخل أريد التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ أريد وذلك بتعديل المادة (١٤) من الباب الرابع من النظام الداخلي والخاص برسم الانسحاب لتصبح على النحو التالي: المادة (١٤) رسم الانسحاب: يجب على كل شخص عند قبوله عضواً في الجمعية أن يدفع رسم الانسحاب قدره (١٠٠) مائة دينار ولا يحق له استرداده عند زوال عضويته من الجمعية. مدير عام المؤسسة للتعاونية الأردنية المهندس عطا الله الجواسرة

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

• يعلن للعموم ان عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (١٤) من الحوض رقم (١٢) فالصفا في قرية خربة الوهائلة التابعة لمحافظة عجلون. ان الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيسما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس مازن شوتر مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بالوكالة

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن ان عمل التسوية للأراضي الموصوفة أعلاه بدأ في اليوم ٢٠٠١/٦/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (١٤) من حوض رقم (١٢) من أراضي قرية خربة الوهائلة التابعة لمحافظة عجلون المبنية حدودها على المخطط المطلق نسفاً حده في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي عجلون ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجوداً في نفس القرية.
- ٣ - ان عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازحاً فيه.

المهندس مازن شوتر مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بالوكالة

إعلان

• تعلن دائرة الجمارك بان البضائع والأشياء المدرجة بادناه قد مضى على وجودها في جمرک عمان المدة القانونية المفعولة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٢٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية سداً لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور اذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
شركة خالد محمد ابو هدي	بك اب نيمان دبل كابين موديل ١٩٨٥
المؤسسة العربية الحديثة	٨ طرود شاشات عرض
مؤسسة الداله للوكالات التجارية	٢٧٤ طرد البسة جديدة
مؤسسة الداله للوكالات التجارية	١٤٦ طرد البسة جديدة
مؤسسة عبد الرحيم حسن التجارية	٦ طرد مكائس كهربائية + اشرطة فيديو
بكر فوزي سلامة	١١٠ طرد ليبل لاصق + فايلات بلاستيك
عبد سحيمات العلوي	سيارة هونداي اكسل موديل ١٩٨٧
ومحمد مرزوق غازي	
جراد اترفل	مضخات عدد ٤
محمد حسان	فرن غال
ارامكس	٢٦ جهاز + ٢٥ كيبول اجهزة اتصالات
خليل حمارة	قطع سيارات عدد ٢
الشركة العالمية	محولات كهربائية عدد ٧٥
فهد نعيم	لمتعة شخصية
البزاري للشحن	البسة ولادي ٣٢ قطعة
هاني شاهين	مشمع قطع
I. W. A	ساعات حائط عدد ٥٤
شركة وكالة التجارية	تلفون جديد
الخطوط الإيطالية	صحنون زجاج
نايف سهل الحديد	لمتعة شخصية مستعملة
اكس بركس ولان	خيوط بلاستيكية
شركة الفني الالكترونية	ساعات حجم كبير
رعد نائل رجب	قطع سيارات مستعملة

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة

المحتويات

ارامكس
شركة مبراج التجارية
شركة لاسلام التجارية
C. M. L
سلطان التريوس
عثمان اسماعيل الشريحي
مؤسسة الحمرام للالكترونيات
المركز العربي للصناعات الدوائية
حجازي للعصيات
سعيد شعبان وخليل
O. S. S
المركز العربي للقلب
مليرة محمود ابراهيم
الكوليكورد
ADIA AMMAN
المدعون للالكترونيات
الشركة الاردنية البريطانية
علي عوض عبد القادر
شركة فياضلدا
شركة السلام للشحن
تي ان من
شركة المكش
L. G. I
مستودع الزازي
شركة احمد حوده
فتحى حسين
مكتبة عمان
شركة عرب
ليفانيت
اواس عبد الوهاب
الفنن السريع
عطب صابون معدنية فارغة مختلفة
درج مدرسي (مقعد عدد ٢)
فيوزات كهربائية باكيت عدد ٨
حديد معدني حيلات
١٨ كرتونة احزمة امان صال كهرباء
أقفلة جلدية عدد ٩٨
لوحات كمبيوتر عدد ٧٩
كبس ولبركات
انظارات طبية
القام تصوير فلم عدد ١١
قطع خبار كمبيوتر
قطع خبار
رسيلر مستعمل
عدادات كهرباء عدد ٢
رول قماش
قطعة الكترونية
قطعة خبار
حقيبة ملابس مستعملة
١ طرد عدد يدوية
١ طرد اجهزة تخطيط
طرد قطع خبار عدد ١
عجلان عرباية عدد ٢
ساعة
مواد طبية
بطاريات سيارات عدد (٢)
رسيلر مع ريموت
كيبول
طرد رول قصدير
طرد قطع خبار
طرد قطع خشب
٢ طرد طاولة مع مرآة

اسم صاحب العلاقة

المحتويات

AE. I
ليفانيت
شركة سلبشيان التجارية
هادي اتيس هادي
ارامكس
شركة القس للتعاود
قلوبل لوجكل
شركة البيان
قلوبل لوجكل
اريلون
جوردين بنك
ارمكس
شركة الكيال
جمال عبد الرحيم
الرائد الأردني
DEVCOMCO
مثلجات ليدان
عماد عاصي حجازي
عبد الحكيم عولي شاكور
شريف طلال العزه
الملكية الأردنية
نجوى مصطفى موسى
فايل صويص
S. M. S
احمد عيسى
خدمات الأمتعة
نصريون ابو شقره
ابراهيم جمال
حسن الماضي
NH. B. B. A
زرا سب
A. O. A
طرد قطع خبار
طقم حمام
لوكس عدد ٢
حرام عدد ٢
طرد أمتعة شخصية
ماسورة
طرد قطع خبار
شاشة مع قاعدة
أجهزة اتصالات عدد ٢٠
ساعة عدد ١٣
طرد قطع خبار
سجادة مستعملة
سجادة مستعملة
بدلات رياضية عدد ٨٥
طرد قطع خبار
طرد قطع خبار كمبيوتر
طرد قطع خبار
مسجل سيارة عدد ١
رسيلر عدد ١
جهاز ارسال وجهاز استقبال
خلوي عدد ٣ + كاميرا
٥ طرود البسه
طرد زرافيل
طرد قطع خبار
تلفون ٧ سلكي عدد ١ + طرد لولام كمبيوتر
طرد ساعات ستاتي عدد ٢
طرد البسه + مراد كجميل
رسيلر عدد ١
طرد مستلزمات أسنان
طرد شرائح كمبيوتر
طرد قطع خبار سيارات
طرد قطع خبار الكترونية

اسم صاحب العلاقة

سبح حسن عبد الرحيم
محمد علي عزاله
خلاد مصطفى حسن
بسمه حافظ
J. I. T. C
مهران ابراهيم
عبد الهادي
موبالكم
مثير عبد الكريم يوسف
العربية للصناعات الكهربائية
بلال محمود مصطفى
مرجريت لوح
نضال خالب
شركة محمد لهران
نوال ناصر
صباح علي احمد
ابراهيم محمد محمود
علام لغري قاسم
خلاد محمود
زهير الدويري
رعد علي
رائد خريشا
علام عبد الهادي
حسين جرجي
عبد الهادي محمد
خسان احمد
حسين محمد
طه رمضان
حسام عبد
اشرف صبحي
وليد ابو العون
جمال الجراح
محمد العاشق
عبد العزيز العراقي

المحتويات

جهاز رسيفر
فاكس عدد ١
تلفون لاسلكي
رسيفر عدد ١ مستعمل
ثلاثة تلفونات لاسلكية
حقائب نسائية عدد ٣٠
تلفون لاسلكي
طرد قطع خيار اتصالات
جهاز رسيفر عدد ١
طرد عدادات كهربائية
جهاز فيديو عدد ١
جهاز تلفون لاسلكي
حقيبة أدوات ميكياج
طرد تلفون لاسلكي
تلفون عدد ١
بستون سيارة عدد ٤
بضاعة مختلفة
٨ دريلات معجون اسنان
بضاعة مختلفة
باكيت ابر خياطه عدد ٥
جاكيت جلد عدد ٢
لفة سلك المليونوم
باكيت بطاريات عدد ٢
اي سي الكتروني عدد ٩٠
قالب بلاستيك عدد ٥
سماعة سيارة عدد ٢
سكة تيربو سيارة
البسة مختلفة
حذاء سناتي عدد ٤
عمود فخار عدد ٣٩
بستون سيارة شاحنة
اكمام مأكلة عدد ٨٠
مكنان للملابس عدد ١
ملابس رجالي

اسم صاحب العلاقة

آمال محمد صالح
ابراهيم حسن
مفيد محمد
محمد محمود خراطة
يوسف محمد محمود
عمر الجراف
فواز الرويلي
محمد عارف
فضلي سليم محمد محمود
وليد رصرص
ناصر احمد حبيب
محمد زكي
اشرف عدنان
احمد محمد حمد الله
محمود يوسف
رائيا ابو سلطان
ماريو بولولي
EASTERN INSULATON
D. M. SDEV SUPPI
مؤسسة الفلخوري التجارية
مستودعات على الزين
GCNDE CO
محمد رشاد
رضا جردانة
يوسف عبد النبي
الجاري
UNDP
ملح الصافي
ارامكس
ليفنت
لمر للظهن
فندق لوان

المحتويات

ملابس
دسك كمبيوتر عدد ١
كرتولة بلاط صيني عدد ٢
مسجل سيارة عدد ١
وحدة تكييف
رسيفر مستعمل
رسيفر عدد ١
فرن ميكرويف عدد ١
تلفون لا سلكي
أحذية سناتي مختلفة عدد ٢٨
تلفون عدد ١
دفاية كهربائية عدد ١
رسيفر مستعمل عدد ١
رسيفر مستعمل عدد ١
تلفون لا سلكي عدد ١
جهاز رسيفر مستعمل
ماتور ماء + ساحة ماء + لوازم
رول المليونوم
لوازم طبية
إطارات سيارة عدد ٢
معدات طبية
جهاز وحدة تخزين عدد ٣٠ جهاز
أمتعة شخصية
شائن طبي بعدد ١٠ رول
كرسي متحرك (للمعاقين)
ستاند عدد ٤
محطات ارسال لا سلكي تشكل ١٥ محطة
طرد يحترق محابس مختلفة عدد ٨
مستلزمات طبية
بروفيلات المليونوم
قطع خيار
اسطوانة لحفظ الغاز

اسم صاحب العلاقة

DEMIREN CHRIS

ARAMEX

هانم طاهر

ارامكس

طائي حسي مصطفى

UNOHCT

محمد التضرار

قلوب لايكل

احمد امين

بنس للشحن

مولارد

امين لغوار

ارناديه

مدى حسين

ارامكس

مصطفى الغرابية

A. E. I

خالد ابو سهيل

بادي عبد الله محمد

هاني نكل

مدن

ارامكس

شركة الدجالي

المحتويات

حارية لغايات معدنية

وحدة اتصالات

عربات شبك بلاستيكية

حطقات مطاطية طرد عدد ١

البسة مستعملة

جهاز عدد ١ مكون من قطعتين

لوازم خياطة

البسة داخلية عدده

كرتولة امتعة شخصية

٥ طرود لوازم طبية

لوحه هندسية عدده ١٥

مناظر زينة عدد ١

زيت محرك عدد ٢

امتعة شخصية

استاد عرض عدد ٢

امتعة شخصية عدد ١

صنوبر صناد عدد ٢٠

طاولة بلياردو

حرام عدد ١ + امتعة شخصية

مشمع عدد ١

قطع خوار / صندوق

انوات صحنه عدد ٢ طرد

امتعة برادي عدد ٩

اعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة السيد علي المدادحة

١ - اعلن بأن شركة محمد طالب وشريكه والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٩٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ قد اجرت التغييرات على اسم الشركة ليصبح شركة طالب محمد سعيد وشريكه بدلاً من شركة محمد طالب وشريكه.

٢ - اعلن بأن شركة (القلعوي والمصري / فرع) والمسجلة لدينا في سجل الشركات التضامن تحت الرقم (١٦٤) تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢ قد اجرت التغييرات التالية على الشركة :-

١- تغير اسم الشركة ليصبح شركة شارلي مشربش وشركاه .

٢- تغير حصص الشركاء لتصبح كما يلي :-
- الشريك أمير صالح درويش القلعاوي (١) دينار
- الشريك أيمن ربحي المصري (١) دينار
- الشريك شارلي حنا سلامة مشربش (٤٩٩٨) دينار

٢- تغير المفوضين بالتوقيع ليصبح كما يلي :-
- الشريك شارلي حنا سلامة مشربش بكافة الأمور المالية والإدارية والأخرى .

٣ - اعلن بأن شركة (سليمان العواودة وأولاده) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية (فرع) تحت الرقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ .
اسم الشركة : سليمان العواودة وأولاده .

الاسماء الشركاء	صفة الشريك	الجنسية	العنوان
سليمان حسن عبد ربه العواودة	مضامن	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
عواء سليمان حسن العواودة	موصي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
عمار سليمان حسن العواودة	موصي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
عليه سليمان حسن العواودة	موصي	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

هناك نسخ أخرى

غليات الشركة :

- ١- مكاتب التخليص على البضائع.
- مركز الشركة :
- المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع).
- مقدار رأسمال الشركة :
- (٢٥٠٠) دينار.
- مدة الشركة :
- ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.
- تاريخ ابتداء العمل :
- ٢٠٠١/٥/٢٠.
- رقم الإحصاء المالي :
- (١٢٨١١١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠.

٤ - أعلن بان شركة (عبد الحفيظ الفاخوري وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية البسيطة (فرع) تحت الرقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠.

اسم الشركة : عبد الحفيظ الفاخوري وشركاه.

العنوان	الجنسية	صفة الشريك	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	متضامن	عبد الحفيظ جبارة الفاخوري
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	موصي	علي عبد الحفيظ جبارة الفاخوري
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	موصي	محمد جبارة عبد الحفيظ الفاخوري

غليات الشركة :

- ١- استيراد وتصدير.
- ٢- تسويق الإنتاج.
- ٣- تجارة التجزئة في طارات السيارات.
- مركز الشركة :
- المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع).
- مقدار رأسمال الشركة :
- (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار أردني.
- مدة الشركة :
- ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.
- تاريخ ابتداء العمل :
- ٢٠٠١/٥/٢٠.
- رقم الإحصاء المالي :
- (١٢٨٢٩٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠.

٥ - أعلن بان شركة (زهدي بركات وشريكته) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية البسيطة (فرع) تحت الرقم (٥٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤.

اسم الشركة : زهدي بركات وشريكته.

العنوان	الجنسية	صفة الشريك	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	متضامن	زهدي عبد المجيد داود بركات
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	موصي	سعام كامل سليمان بركات

غليات الشركة :

- ١- استيراد وتصدير.
- ٢- الدخول في المعطيات.
- مركز الشركة :
- المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع).
- مقدار رأسمال الشركة :
- (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.
- مدة الشركة :
- ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.
- تاريخ ابتداء العمل :
- ٢٠٠١/٦/١٤.
- رقم الإحصاء المالي :
- (١٢٨٤٧٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤.

٦ - أعلن بان شركة (معرض شكري حنانيا وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن (فرع) تحت الرقم (٢٩٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٢.

اسم الشركة : معرض شكري حنانيا وشركاه.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	شكري جورج حنانيا
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	أشرف شكري حنانيا
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	عبيد شكري حنانيا
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	فامي شكري حنانيا

غليات الشركة :

- ١- كمبيوتر.
- ٢- تجارة التجزئة في السيارات الجديدة.
- ٣- تجارة التجزئة في السيارات المستعملة.

مركز الشركة :

للمناطق الحرة / الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/٤/٢٣.

رقم الإحصاء المالي :

(٩٩٧٥٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣.

٧ - أعلن بأن شركة (سوداني التجارية) والسجله لدينا في سجل شركات التضامن (فرع) تحت الرقم (٢٩٥) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠.

اسم الشركة : سوداني التجارية (فرع).

اسماء الشركه	الجنسيه	العنوان
مروان جمال السوداني	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
ماهر جمال السوداني	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

١- تجارة تجمعه في للمبوسات الجاهزه.

٢- تجارة التجزئه في الأحتيه.

٣- تجارة التجزئه في للمبوسات الجاهزه.

٤- لوقوفيه.

٥- تجارة التجزئه في الأقمشه.

مركز الشركة :

للمناطق الحرة / الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار أردني.

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/٥/٣٠.

رقم الإحصاء المالي :

(١٢٨٣٧٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠.

٨ - أعلن بأن شركة (خليل عبد الرحمن نصار وشركاه للتخليص وشحن البضائع) والمسجله لدينا في سجل شركات التضامن (فرع) تحت الرقم (٢٩٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠.

اسم الشركة : شركة خليل عبد الرحمن نصار وشركاه للتخليص وشحن البضائع .

الرقم	أسماء الشركه	الجنسيه	العنوان
١ -	خليل عبد الرحمن نصار	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	محمد خليل عبد الرحمن نصار	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

مكاتب التخليص على البضائع ، وكالات عامه ، تملك واقتراض الأموال اللازمه لها من البنوك بقوائم .

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء (فرع) .

مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إبتداء العمل : ٢٠٠١ / ٥ / ٣٠ .

رقم الإحصاء المالي (١٢٨٣٧١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠

٩ - أعلن بأن شركة (روبين وشريكه) والمسجله لدينا كفرع في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٠٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١.

اسم الشركة : شركة روبين وشريكه .

اسم الشريك	الجنسيه	العنوان
١. روبين محمود الحاج إبراهيم	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢. نائر احمد رضا محمد راضي	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

١- كهرياه سيارات

مركز الشركة :

للمناطق الحرة / الزرقاء (فرع).

مقدار رأس مال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/٥/٣١

رقم الايصال المالي :

١٢٨٣٠٩ تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١.

١ - اعلن بأن شركة (المعاطة وجلبوش) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٣٠١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨

اسم الشركة : شركة المعاطة وجلبوش .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	هايزه فرحان المعاطة	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	رندة عبدالله احمد جلبوش	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مهايات الشركة :

خدمات عامة .

مقر الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠١ / ٥ / ٢٨ .

رقم الايصال المالي (١٢٨٣٤٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨

المطالبات

اعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته .

يرجى من السيد حمد اسماعيل محمد فوده كفيل سناء محمد الخلايله مراجعة مديرية الاموال العامة / وزارة المالية لتسديد المبلغ المتحقق عليهما والبالغ (40750) اربعون ألفاً وسبعمائه وخمسون ديناراً خلال فترة اقصاها (60) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة .

الدكتور احمد المشاقبة

مدير مديرية الاموال العامة

دكتور احمد المشاقبة

الرقم	اسم المكلف	المبلغ		جهة المطالبة
		فلن	دينار	
7.	جمال محمد أبو شاش وحسام حلمي سليم جوده	750	24	مؤسسة المناطق الحرة
8.	شركة محمد وشفيق الأنهب/مؤسسة بحر رم /الشركة لعربية الروسية لتجارة السيارات	200	86	مؤسسة المناطق الحرة
9.	ربحي إبراهيم الورايات	500	171	مؤسسة المناطق الحرة
10.	بسل وعسان محمود رشيد الصاغرجي	-	188	مؤسسة المناطق الحرة
11.	شركة الناصر وعكاش	100	177	مؤسسة المناطق الحرة
12.	مؤسسة حمورابي للتجارة/صلاح فااضل عبد الصاحب ورعد ناجي قسم	580	89	مؤسسة المناطق الحرة
13.	شركة المدى للاستثمار	-	53	مؤسسة المناطق الحرة
14.	فراس عباس عبد الرضا ومركنسي إبراهيم أحمد	100	508	مؤسسة المناطق الحرة
15.	مؤسسة السهم للأهلي للتجارة الدولية	300	8845	مؤسسة المناطق الحرة
16.	خليل مطر علي حداد ومصور تيمور	900	81	مؤسسة المناطق الحرة
17.	مؤسسة يحيى إخوان/إبراهيم حسين السراج ومحمد تيسير أحمد حسن	-	15	مؤسسة المناطق الحرة
18.	عبد الحميد عبد الهادي الدامرجي	900	94	مؤسسة المناطق الحرة
19.	د. محمد عمار صلاح محمد علي أحمد وكفيله والده	700	1612	مستشفى الجامعة
20.	د. محمد مزيد عارف نصير وكفيله فوزي خليل محمود المؤقت	-	828	مستشفى الجامعة
21.	د. هبة يوسف ناجي مسعود عبد الله وكفيله والداها	-	828	مستشفى الجامعة

الرقم	اسم المكلف	المبلغ		جهة المطالبة
		فلن	دينار	
22.	د. زكي عثمان عبد القادر قلاووس وكفيله وليد إبراهيم محمد خليفة	-	828	مستشفى الجامعة
23.	د. طارق محمد علي أبو شريف وكفيله محمد هيثم أحمد شاكور التناهي	700	1667	مستشفى الجامعة
24.	د. ماهر محمد يوسف السليمان وكفيله هشام محمود يوسف السليمان	-	291	مستشفى الجامعة
25.	د. جملة تيسير الحليطي وكفيله محمد سالم باطا	-	500	مستشفى الجامعة
26.	عطا محمود حسن الراشد	-	443	بلدية العسمية
27.	موفق حامد علي الراشد	500	807	بلدية العسمية
28.	هشام أيوب داوود	-	500	بلدية العسمية
29.	أكرم عمر محمود شاكور	-	200	بلدية العسمية
30.	حسام محمد كليل نايف	-	125	بلدية العسمية
31.	محمد رضوان الفاوري	-	250	بلدية العسمية
32.	د. جميل علي محمد ملو العين وكفيله مروان علي محمد ملو العين	-	828	مستشفى الجامعة
33.	د. فراس جريس سلامة عيسى حدادين وكفيله والده	-	1656	مستشفى الجامعة
34.	د. أحمد محمد خميس عبد الحليطي شحاده وكفيله والده	-	828	مستشفى الجامعة
35.	د. جمال محمد أحمد سالم عبد الحليطي وكفيله والده	700	1667	مستشفى الجامعة
36.	د. محمد عثمان نجيم رشيد خضر وكفيله والده	-	2484	مستشفى الجامعة
37.	د. جرير طارق عارف سمور وكفيله عابد عبد الرزاق امر الدباس	-	1656	مستشفى الجامعة
38.	د. أحمد محمد أحمد صالح الشلاله وكفيله والده	-	1656	مستشفى الجامعة
39.	د. محمد قنطان قايان جويعد وكفيله مزاحم قنطان قايان جويعد	-	1228	مستشفى الجامعة

إعلان

يطلب من السادة المتكبرين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراء الحجز المتصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلات

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمصلحة (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوك
		دينار	فلس	
1	هاني توفيق جريس شلودي	9800	000	١٩٩٦
2	رشدي رشيد عمر ابوسيدو	4363	620	١٩٩٨-١٩٩٧
3	سالم محمد احمد الفوري	21677	180	١٩٩١-١٩٩٠
4	حسين عبدالحفيظ حسن ابوزهرة	237	800	١٩٩٧-١٩٩٥
5	عصام علي سعيد النقيب	143	550	١٩٩٧
6	صبري خليل احمد بدر	4218	500	١٩٩٥
7	فارس علق ابراهيم الناطور	2742	928	١٩٩٠-١٩٨٨
8	ثائر فضل حسين علي	1390	400	١٩٩٥
9	عادل حمدي اسحق الحزين	476	000	١٩٩٩-١٩٨٦
10	لويسا مازيا لراصيكو لوبيز	841	500	١٩٩٧
11	يوسف محمد صالح ردايدة	323	835	١٩٩٧-١٩٨٣
12	فوزي امين سليم ابوطه	108	900	١٩٩٥-١٩٩٤
13	خضر محمود علي الهمشري	726	000	١٩٩٥-١٩٩٢
14	هنا محمد عبدالرزاق بدر	135	200	١٩٩٩-١٩٩٦
15	احمد حمادة احمد اللبيري	4947	040	١٩٩٣-١٩٨٨
16	خالد عثمان علي حمدان	273	900	١٩٩٩-١٩٨٣
17	محمد عثمان علي خطاب	189	750	١٩٩٨-١٩٩٧
18	لنجي حسين عبدالله الامرج	9204	800	١٩٩٧

إعلان

يطلب من السادة المتكبرين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراء الحجز المتصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلات

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمصلحة (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوك
		دينار	فلس	
١	محمد خير رضا عبد الحميد حافظ	٣١٤	٤٠٨	٩٨-٩٠
٢	فوزي بدر ابراهيم زهران	١٢١٢	٧٥٠	٨١-٧٧
٣	المرحوم عبد القزوف ابراهيم خليل الصلبي بالانشاء للشركة	٧٨٢	١٠٠	٨١-٧٠
٤	يوسف عيسى ماضي مخامرة	٣١١	٣٠٠	٨٥-٨٠
٥	عصام محمد حوك الكعابنة	١٦٠٩٢٦	١٨٠	٩٩-٩٦
٦	شركة اسامة ابراهيم عبد الرحيم الزغير والخوانه	٢٢٢٠	٥٠٠	٩٦
٧	ريون فوك "جريس عطا الله" سعد	٤٤٣	٣٠٠	٩٥-٨٢
٨	اميرة عبد النبي عثمان جروان	١٥٣	١٠٠	٩٧-٨٦
٩	محمود مزاح حميد حجازي	٢٩٨	٨٤٩	٩٢-٨١
١٠	داود عثمان بلح جابر	٢٧٢	٣٨٠	٩٤-٧٥
١١	يوسف عبد حسن مناصرة	١٣٩	٧٠٠	٩٤-٩٣
١٢	نبيل حلمي حميد شانلوك	٢٩٠	٦٣٠	٩٥-٨٢
١٣	قيس كمال احمد قرقيش	١٩٨	٠	٩٥-٩٠
١٤	سليم محمد صبح ابو شامة	٢٥٧	٤٨٦	٩٣-٨٦
١٥	اميرة حسني حسن ملافة	٣٨١	٥٠٠	٩٥-٧٧
١٦	ابراهيم عبد الله ابراهيم فارس	٤٠٤	٦١٥	٩٣-٧٧
١٧	زكريا صبري لمر القاعد	١٩٩	١٩٩	٨٣-٧٨
١٨	جذعان عبد ربيع البرديني	٢٨٢٤	٨٨٠	٩٥-٨٥
١٩	يسرى كمال احمد قرقيش	٧٨٣	٢٠٠	٩٨-٨٩
٢٠	محمد امين "حمودة امين عابدين"	٢٠٥	٥١٥	٩٥-٧٨

محكمة الاستئناف

الرقم	اسماء المالكين للتأجير لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوات
		للس	دينار	
٢١	عصام محمد توفيق محمد البغدادي	٤٩٦	٢٣٠٠	٩٣
٢٢	سعاد قاسم محمد علي عزيزية	٢٢٠	١٠٩٩	٩٩-٩٥
٢٣	سهر محمد ديب حمادة ملصور	٤٩٠	١٣٢٣	٩٨-٩٥
٢٤	وليد محمد سعيد لصوي	٥١٥	٢٧٥٨	٩٦-٨٤
٢٥	سمير محمد سعيد لصوي	٥٢٠	١٣٣٦	٩٤-٨٤
٢٦	المرحوم حكمت يعقوب عثمان المحتسب بالاضافة للتركة	٦٤٨	٨٠٩٧٧	٩٢-٩١
٢٧	احمد "محمد علي" محمد المحتسب	٦٢٦	٧٢٧٣٨	٩٢-٩١
٢٨	فتحي ابراهيم عبد الرحيم مراد	٢٠٠	٨١٦	٩٧-٩٦
٢٩	المرحوم عمر ابراهيم محمد ابو طه	٢٤٣	١٠٩٤	٩٧-٩٤
٣٠	شركة مصنع الابوي للمفروشات المعدنية	٣٠٠	١٧٩٣	٩٨+٩٧
٣١	عبد ربه بشير عبد العزيز عكاشة	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠٠-٩٤
٣٢	الطوان سعيد جورج بطريان	٠	٢٢٤	٩٨-٩٤
٣٣	حسين محمود بدير السلواتي	٧٩٥	٣٨٨	٨١-٧٨
٣٤	عبد الفتاح يوسف عبد الله الدراخمة	٠	٢٠٠	٩٨
٣٥	جمال عبد الحميد عبد الوالي قطيشات	٠	٢٨٨	٩١-٨٦
٣٦	احمد صبحي عبد الرحمن السوقي	٠	١٤٤	٩٧-٩٤
٣٧	زكريا خليل صالح غنيم	٠	١٩٥	١٩٩٠
٣٨	محمد حسن حسين ابو عجمية	٠	٧٨٢	٩٩-٩٧
٣٩	محمد فتح الله حافظ عبد الفتاح عمارة	٦٥٠	٣٣١	٨٢-٦٤
٤٠	نبيل علي لمر الشللادي	٠	٢٥٠	٩٨-٨٨
٤١	المرحوم نبيل ابراهيم هاشان دهبانة بالاضافة للتركة	٩٠٠	١٧٦٧٥	٩٨-٩٧

الرقم	اسماء المالكين للتأجير لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السلوات
		للس	دينار	
٤٢	احمد يعقوب عبد الجواد شحادة	٠	١٧٧١	٩٥-٨٦
٤٣	عادل امين صالح مرعي	٩٢٠	٥٣٨٠	٩١-٩٧
٤٤	لما "محمد ديب" حمادة ملصور	٨٧٠	١٧١	٩١-٩٥
٤٥	لكرم محمد سعيد لصوي	١٩٠	٤٣٥	٩٨-٩٦
٤٦	عيسى "محمد ديب" حمادة ملصور	٩٥١	٤٠٣	٩٤-٩٥
٤٧	ياسين مصطفى محمد ملص	٨٦٢	٥٣٠	٩٨-٩٦
٤٨	صالح محمد حميد مصلح العسيرة	٣٠٠	٣٤٧٩	٩٩
٤٩	عبد الحميد مطيع احمد التميمي	٢٠٠	٨١٦	٩٩
٥٠	صابر عادل صابر الترك	١٠٠	٧٨٢	٩٦
٥١	احمد فايز جودت قطان	٧٨١	٥٨٢	٩٩
٥٢	احسان حلمي حميد بشخوج	٠	١١٢	٩٨-٨٩
٥٣	نعم ابراهيم محمد عياد	٠	٣٣٠	٩٨-٩٧
٥٤	مروان ابراهيم محمد عياد	٠	٢٧٤	٩٨-٩٧
٥٥	ناصر طارق محمد الكتنة	١٩٥	٣٢٧	٧٧-٦٤
٥٦	جورج عبد حنا الشماخ	١٠٠	١٥٥	٨١-٧٣+٦٧
٥٧	المرحوم حسين عبد المجيد خرفان بالاضافة للتركة	٩٣٠	٢٩١	٧٦-٦٤
٥٨	حميد محمد ياسين عباس صافي	٨٠٠	٢١٧	٧٦-٦٦
٥٩	محمد عصام لؤي عوايص	٥٨٠	٤٣٧	٧٦-٧٢
٦٠	رشاد ابراهيم محمد القيس	٢٥٠	٣٣٨	٧٣-٦٦
٦١	سبيح عبد الرؤوف خميس قدي	٠	١٠٠	٩٢
٦٢	محمد امين احمد صالحة	٥٢٨	٢٢٩	٩٨+٩٧

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٦٣	سميح محمد حمدي سليم ابو الذهب	٥٦٠	٤٩٧٧	٨٨
٦٤	زهير طالب عبد الحافظ سلهب	٨٠٠	٣٣٢٥	٩٧
٦٥	عبد الاحد سباح خليل الشايب	٠	١٢٠	١٩٩٦
٦٦	رغد محمد سعيد محمود عوض	٨٥٠	١٦٩٧	٩٩-٩٠
٦٧	فارس فؤاد جريس سعيد	٥٠٠	٢٦٩	٩٥-٩٠
٦٨	عدنان مطيع احمد التميمي	٠	١٥٢٩	٩٩
٦٩	محمد يعقوب محمد غريبة	٤٠٦	١٠٧٩	٨٦-٧٩
٧٠	محمود محمد احمد سليمان حسين	٣٢٠	١٣٨٦٤	٩٨+٩٥+٩٤-٨٩
٧١	عزمي عبد الرزاق محمد الاناؤوط	٧١٨	١٦٥٨٠	٨٩-٨٧
٧٢	عماد محمد ابراهيم عبد الحكيم البخاري	٩٤٠	٩٣٦٣	٩٣
٧٣	عامر محمد ابراهيم عبد الحكيم البخاري	٥٠٠	٢٠١٨	٩٣
٧٤	وليد ربيع احمد مرقعة	٩٣٥	٧٠٣	٩٩
٧٥	عبد الله احمد محمد لوران	٨٠٠	٢٠٦	٧٢-٦٦
٧٦	محمد سعيد محمد العيسى	٣٩٠	٧٩٥	٩٥
٧٧	عرفات شعبان عبد المعطي الجبالي	٥٠٠	٣٠٥٩	٩٨
٧٨	عماد ابراهيم محمد عباد	٠	٣٣٠	٩٨-٩٧
٧٩	فهد صير حسان الازيدان	٥٠٠	١٧٠٥	٩٨+٩٧
٨٠	يوسف امر السيد عز	٠٤٥	٣٥٦	٨١-٧١+٦٩
٨١	عبد الرحمن عبد العزيز راضي الشيخ	٠	١٤٨٩	٩٨+٩٧
٨٢	محمود خليل عبد الحافظ الجبالي	٠	٢٦٠	٩٨+٩٧
٨٣	عماد شعبان عبد المعطي الجبالي	٠	١٢٠٣	١٩٩٨

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
		فلس	دينار	
٨٤	فايز عدة هاشم الشريجي	٠	٩١٣	٩٥-٩٣
٨٥	يعقوب عبد الرحمن عبد الحافظ محمود	٠	٤٢٠	١٩٩٥
٨٦	لكرم ابراهيم خليل عباد	٠	٥٩٤	٩٤-٩٢
٨٧	هارون حسين محمد ابو عمر	٠	٣٩٦	٩٨-٩٧
٨٨	محمود خليل موسى سنور	٠	٣٣٦	٩٩-٩٨
٨٩	عبد الكريم احمد عبد الرحمن زايد	٠	٦٩٠٧	٩٦-٩٤
٩٠	عبد محمد احمد قيصر	٥٠٠	٣٠٤	٩٥-٨٢
٩١	برهم عبد الرحمن عبد الحافظ محمود	٤٠٠	٢٥٤	٩٨-٩٢
٩٢	محمود سليمان صالح الحجاوي	٠	١٢٧٤٠	٩٨-٩٤
٩٣	محمود عبد الرزاق محمود الصباغ	٠	٢٨٥٠	٩٨-٩٥
٩٤	ابراهيم محمود حسن ظاظا	٠	١٣٠٠	٩٨-٩٥
٩٥	سلام يعقوب احمد الظاهر	٠	١٠٠	٩٨-٩٢
٩٦	سناء سعدو علي الكوچك	٠	١٦٠	٩٩
٩٧	مراد عارف مجري العتيبي	٠	٢١٢٠	٩٨
٩٨	خليل لطفي خليل النجار	٢٠٣	٥٠١١	٩٣
٩٩	مصطفى درويش مصطفى ابو حمودة	٠	١٠٨٩	٩٨
١٠٠	جلال تيسير احمد قناش	٠	٥٤٠	٩٩+٩٨
١٠١	سامي خليل عيسى تاترس	٠	١٢٠	٩٤-٩٢
١٠٢	اياد رجي فتح الله دروزة	٠	٢٤٨	٩٤
١٠٣	نائل اسماعيل احمد المصري	٠	٨١٩	٩٤
١٠٤	اسامة محمود احمد حسان	٠	١٥٦	٩٩

الرقم	اسماء المالكين للتابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		المطوبات
		للس	دينار	
١٠٥	حامد عطية احمد الظرايرة	٩٢٠	٦٠١	٩٧
١٠٦	هشام صفر حسن خيث	٠	٣٢٠	٩٩-٨٥
١٠٧	جمال عادل ابراهيم يانس	٠	٢٤٩٠	٩٨
١٠٨	موسى محمد عبد الله القحطاني	٠	١٣٤	٩٥-٩٢
١٠٩	محمود عارف خليل الدلقمولى	٠	٢٣٦	٩٨+٩٧+٩٥+٩٤
١١٠	رائد عثمان عمران الميخى	٠	١٣٠٠	٩٧-٩٥
١١١	موسى صلاح عبد الله العشي	٠	٨٢١	٩٤
١١٢	فايز محمد عبد الغني قنارح	٠	١٤٩٩	٩٨-٩٦
١١٣	محاسن حسن درويش ابو الروس	٢٩٤	١٢٣	٩٨+٩٧
١١٤	شركة ملور الحربي والخوانه التجاري	٣٠٠	٤٩٣٠	٩٧
١١٥	باسم عصام رزق عبد الرحمن	٠	٢٤٣٠	٩٦-٩٥
١١٦	عيسى ابراهيم عيسى رانيسى	٠	٥١٢٠	٩٩
١١٧	جولي ابراهيم عيسى الرانيسى	٠	١٤١٨	٩٩
١١٨	احمد يعقوب احمد الظاهر	٩٠٠	١٠٠١	٩٨
١١٩	زهراء قاسم محمد ديرانية	٠	٥٥٠	٩٨-٩٧
١٢٠	عبد القادر محي الدين المسهورى	٠	٣٧٣٨	٩٧+٩٦
١٢١	وداد محمود محمد الارناؤوط	٠	٣٧٨	٩٧
١٢٢	محمد داود محمد محمود	٠	١٢٠	٩٩
١٢٣	امجد محمد شفيق مرشد البرغلي	٠	١٩٧٦	٩٧
١٢٤	محمود حسن حمدان الهرش	٠	١٠٢	٩٦
١٢٥	عاصم طالب علي شاهين	٨١٠	٩٤٧	٩٩

الرقم	اسماء المالكين للتابعين لمديرية (وسط عمان)	أرصدة الضريبة المستحقة		المطوبات
		للس	دينار	
١٢٦	شركة محمد حسن اشقالة والخوانه الصناعية	٠	١٢٩٨	٩٩
١٢٧	عبد المجيد لعمان عمر المحتسب	٨٢٥	٣٣١	٩٨-٩٧
١٢٨	ناديالي عزمي عبد الرزاق الارناؤوط	٩٦٠	٤٤٨٠	٨٩-٨٧
١٢٩	يونس عمر محمد البزلموط	٥٠٠	٢١٤	٩٨-٩٦
١٣٠	نجاح صالح محمد علي عزيزية	٠	١٠٨	٩٥-٩٣
١٣١	غازي موسى يوسف ابو الحلاوة	٠	٢٦٠	٩٦-٩٥
١٣٢	احمد راتب عبد المجيد علي الطويل	٢١٠	١٤٤٢	٩٩
١٣٣	موفق محمد نوري لطفي السمان	٨٦٠	٦٣٦	٩٧+٩٨
١٣٤	عمر ثروت احمد السوداني	٣١٢	٢٤٣١	٩١-٨٨
١٣٥	فتحي اديب فارس البليات	٥٩٠	٤٠١٤	٩٨-٩٤
١٣٦	محمد فهمي محمد الخطيب	٠	٢١٠	٩٢-٨٩
١٣٧	امين 'محمد حمدي' سليم ابو الذهب	٥٦٠	٤٩٧٧	٨٨
١٣٨	محمد حمدي سليم ابو الذهب	٨٤٠	٥٢٧٦	٨٨
١٣٩	عليق محمد فخري ابو خلف	٧٦٠	٢٦٤٧	٩٦+٩٥

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال سنتين يوما من نشر هذا الإعلان تأتيا لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. مدير عام دائرة ضريبة الدخل الدكتور محمد عدنات

الرقم الترتيب	الشركات المساهمة	المساهمة		الرقم الترتيب	الشركات المساهمة
		فلس	دينار		
١-	شركة النقل البري التجارية	٠٠٤٠١٦٠١٧	٢٧٧٠٢	٧٩/٧٨/٧٧/٧٦	الشركات
٢-	شركة تخطيط ميكنو	٠٠٤٠١٧٠١٣	١٨٤١١	٨٥/٨٣	=
٣-	شركة هانس كريستيان مانتليز	٠٠٤٠١٧٤٣٩	٤٨٠	٨٥	=
٤-	شركة المتحدة للتبريد والتجارة	٠٠٤٠٢٨٥٠٣	٣٦٠	٩٣/٩٢/٩١	=
٥-	شركة صندوق موظفي شركة الفلج والصودا	٠٠٤٠٥٨٥٤٢	٥٥٠	٨٠/٧٩/٧٨/٧٧/٨٢/٨٢/٨١/٨٧/٨٦/٨٥/٨٤/٩٠/٨٩/٨٨/٩٤/٩٣/٩٢/٩١/٩٧/٩٦/٩٥/٩٨	=
٦-	شركة النظم المتعددة المصاعد م.م	٠١٢٦٥٠٩٤٣	٣٠٠	٩٨/٩٧	=
٧-	شركة التقنية للتوريدات ذات م.م	٠٠٤٠٣٦٤٩٢	١٦٠	٩٦/٩٥/٩٤	=
٨-	شركة مركز المنير التجاري ذات م.م	٠٠٤٠٥٢٢٣٤	٥٨٤٣	٩٧	=
٩-	شركة السمر لتجارة اللحوم والمواشي ذات م.م	٠٠٤٠٥٤٢٧٠	٤٧٧٤	٩٩/٩٨	=

الرقم الترتيب	الشركات المساهمة	المساهمة		الرقم الترتيب	الشركات المساهمة
		فلس	دينار		
١٠-	شركة العصفور الدولية للإلكترونيات ذات م.م	٠٠٤٠٤٥٣٣٥	١٥٨٩	٩٨/٩٧	الشركات
١١-	شركة السبيل للتخليص ونقل البضائع ذات م.م	٠٠٤٠٤٤٧٧٠	١٥٧٢	٩٨/٩٧	=
١٢-	الشركة العربية لصناعة الاحذية ومستلزماتها ذات م.م	٠٠٤٠٤٤٠٢٩	٢٦٠	٩٩/٩٨	=
١٣-	شركة عمان للنقل البري م.م	٠٠٤٠٢٧٩٩٠	٧٨٥	٩٦	=
١٤-	شركة المطابع المصرية م.م	٠٠٤٠١٠٠٤٣	٤٩٠	٩٨/٩٧	=
١٥-	الشركة العالمية للمطويات والعطور	٠٠٤٠٣٦٤٧٦	٤١٣٣	٩٨	=

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

الرقم	الشركات المساهمة	القيمة		الشركات
		دينار	ل.س	
١-	شركة الكرك للنفط	٥٨١٣	٥٥٩	٧٦/٧٥/٧٤
٢-	شركة نوريف للتعميدات	٥٤٤٩	٩٥٠	٦٦/٦٥/٦٤
٣-	شركة الشرق الأوسط للسياحة والسفر	٨٥٨١	١٢٥	٦٧/٦٦/٦٤
٤-	شركة الشرق للصناعات الحديدية	٨٦٦٢	٥٠٠	٧٠/٦٩/٦٨
٥-	شركة الإثشاءات العامة المساهمة	٥٩٧٢٤	١٤٠	٦٩/٦٨
٦-	شركة تجهيز الابنية والطرق	٩٢٠٢	١٦٣	٧٧/٧٦/٧٥
٧-	شركة المقاولات الاردنيون	١٩٩٨٦	٠٠٠	٨١
٨-	شركة المشاريع والتعميدات	٤٣٤٤٢	٤٢٠	٨٢
٩-	شركة الهناء لمواد البناء	٩٧٩٦	٠٦٩	٧٩/٧٨/٧٧
١٠-	شركة الموتيكلات العالمية	٦٦٦٦	٣٥٣	٨٠/٧٩/٧٨
١١-	شركة صناعات الإسفنج الكويتية	٧٦٥٦	٢٥٠	٨٠/٧٩/٧٨
١٢-	شركة الكونكوردي	٦٧٥٠	٠٠٠	٨٢/٨١/٨٠
١٣-	الشركة الاهلية للمجوهرات	٣١٩٥٠	٨٤٠	٨٤
١٤-	شركة بيت المقدس للصناعات	٧١٨١٥	٠٩٨	٨٢/٨١/٨٠

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

الرقم	الشركات المساهمة	القيمة		الشركات
		دينار	ل.س	
١	جمال محمد موسى اسماعيل	٦٠٠	٢٤٨	١٩٩٦-١٩٩٥
٢	يحيى حريص علي ابوصالح	٥٠٠	١١٥	١٩٩٥
٣	رياض غلب رشيد عبدالفتاح	٢٠٠	٢٥٧	١٩٩٥
٤	وائل احمد محمد حميد الفولدة	٥٠٠	٢١٤	١٩٩٦-١٩٩٤
٥	محمد صالح احمد الحاج	٠٠٠	١٩٢	١٩٩٦-١٩٩٥
٦	تحسين عبدالفتاح لمر ابومحسين	١٠٠	٢٩٥	١٩٩٨
٧	حسام عبدالحميد امين زقلم	٩٠٠	١٤١	١٩٩٦-١٩٩٤
٨	يوسف ملحم عبدالرحمن ملحم	١٦٠	١٨٨	١٩٩٥
٩	سمير سليمان سليم جلود	٠٠٠	١٣٢	١٩٩٥-١٩٩٤
١٠	حسن حامد علي رمضان	٢٠٠	١٦٧	١٩٩٨-١٩٩٤
١١	محمد لكرم خموس امين	٠٠٠	١٠٣	١٩٩٩
١٢	جاسر عقل ابراهيم للتطوير	١٤٨	٤٠٤٨	١٩٩٠-١٩٨٨
١٣	منير زكريا خليل التميمي	٥٨٠	٢٥١٠	١٩٩٩-١٩٨٦
١٤	انيب عبدالرحمن عبدالله عبيد	٣٥٠	١٥٤٨	١٩٩٤-١٩٧٦

إعلان

يطلب من السادة المذكورين إنشاء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عتيق

اسم المكلفين التابعين لمديرية البلقاء	الرقم الضريبي	الضريبة المستحقة	السنوات
		للس	دينار
١ وليد خالد صبري ابو غربية	٠١١٠٧٢٩٣٨	٣٧١	١٥١ ٩٩-٩٢
٢ ميشيل طعمة الموسى العورة	٠١٨٠٢٠٨٠١	٥٤٠	١٧٧ ٩٩-٩٨
٣ خالد احمد عبدالرحمن الدوخ	٠١٨٠٣٠٣٢٧	٠٠٠	٢٣١ ٩٥-٨٧
٤ ارديني عيسى غافل صويص	٠٠٠٩٠١٢٧٠	٧٠٠	١٣٨ ٩٨-٩٧
٥ فؤاد طعمة الموسى السميرات	٠١٨٠٠٨٢٥٩	٧٦٠	١٣٦ ٩٩-٩٨
٦ عوني طعمة موسى عودة سميرات	٠٠٦١٨٧٧٠٦	٦٢٠	١٢٩ ٩٩-٩٨
٧ ماجد جابر محمود عيد	٠١٠١٣٧٩٧١	٧٠٠	١٨٣ ٩٥-٩٤
٨ عاطف شكري عبداللطيف احمد	٠١٨٠١٨٧٢٦	٦٤٠	٣٥٠ ٩٩-٩٥
٩ خالد حمدان خليل الخاوي	٠١٨٠٣١٧٦٥	٠٠٠	١٩٩ ٩٩
١٠ محمد سليمان احمد غنيم	٠١٨٠٢٤٠٩٢	٤٠٠	٢٨٦ ٩٩-٩٧
١١ عماد علي محمد درينار	٠٠١٧١٠٠٩٥	٥٨٠	١٥٣ ٩٩-٩٧
١٢ حسين محمود احمد رضوان	٠١٨٠٢٧٨٥٧	٦١٥	١٣٨ ٩٩+٩٥
١٣ محمد فاروق محمد جودة ابوسمعان	٠١٨٠١٣١٠٤	١٠٠	١٢٥ ٩٩
١٤ منى محمود محمد احمد	٠١٨١٠٠٤٩٠	٤٠٠	١٢٥ ٩٩-٩٧
١٥ عيسى احمد سلام العجوري	٠١٨٠٣٠٢٤٦	٦٠٠	٢٣١ ٩٥-٨٩
١٦ مجدي حسن عبدالقادر عيسى	٠١٨٠١٥٣٩٥	٧٦٠	١١٢ ٩٦-٩٢
١٧ رزق محمد عبدالرحمن سماوي	٠١٨١٠٠١٩٨	٦٠٠	١٤١ ٩٩-٩٦

١٥ خليل نعم مصطفى العسل	1080	000	١٩٩٦
١٦ مفيد يوسف عبداللطيف فريخ	2551	760	١٩٩٦-١٩٩٧
١٧ ماجدة سالم داود حداد	136	030	١٩٩٨-١٩٩٧
١٨ ماهر لطفي ابراهيم الحكيم	3814	320	١٩٩٩-١٩٩٨
١٩ نسان ابراهيم سليمان حماد	2650	000	١٩٩٦
٢٠ محمد حمدان محمد عبدالله شامون	1697	300	١٩٩٨
٢١ محمد الشيخ مصطفى عبدالرحمن	1457	900	١٩٩٩+١٩٩٨
٢٢ حامد شحدة حامد ابو جليل	18842	300	١٩٩٩+١٩٩٨
٢٣ حسنة شحدة حامد ابو جليل	20193	300	١٩٩٩+١٩٩٨
٢٤ عبدالودود محمد حسين خطاب	381	113	١٩٩٨-١٩٩٤

إعلان

يطلب من السادة المالكين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتحديثه.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عديلات

الرقم	الاسم	الرقم	الرقم	الرقم	الرقم
١	ابراهيم عبد الله القيسي القيسي	١٠٠٢٤٦٤٦	٣٠٠	٥٦٠	٨١-٧٠ رصيد
٢	احمد محمد موسى كميل	١٠٠٤٦٩٠٩	٦٠٠	١١٦	٩٩ رصيد
٣	لور صادق مصطفى ابو ريا	١٠١٨١٠٠٩	٠٠٠	٤٢٧	٩٩-٩٥ رصيد
٤	احمد عبد الرؤوف حسن زكارله	١٠٠٤٦٩٢٣	٠٠٠	٥٧٥٩	٨١-٧٦ رصيد
٥	ابراهيم حسن علي اللواس	٠٠٧٣٢٠١١٦	٤٠٠	١٠٧١	٩٨ رصيد
٦	احمد محمد ياسين خاتم	١٠٠٣٣٠٦٧	٠٠٠	٢٤٧	(٨١-٨٠) (٩٥-٩٤) رصيد
٧	ابنيسام فالح حواد القضاة	١٠٢١١٣٠٦	٣٠٠	٣٠٠	٩٧ رصيد
٨	خالد عبد الفتاح حسن احمد	١٠٢٨٦٩٥٠	٥٠٠	٢٩٤	٩٥-٩٢ رصيد
٩	خالد جمال عطوي المجالي	١١٠٨٧٢١٨	١٢٠	٢٤٩	٩٧-٩٦ رصيد
١٠	خالد محمد محمود زعرور	١٠١٨١١٨٠	٣٢٧	٤٧٣١	٨١-٨٠ رصيد
١١	رنا محمود حامد التهمة	١٠٠٣٤٣٥٨	١٨٠	٣٧١	٩٥-٩٣ رصيد
١٢	سامي ابراهيم سعد ابو الحلاوة	١٠١٨٢١٢٨	٤٠٠	١٢٧	٩٩ رصيد
١٣	شفيق احمد مصطفى سليمان	١٠٠٢٤٧٦٠	٦٧٥	٦٠٥	٨١-٦٩ رصيد
١٤	طلال يوسف محمود المعالي	١٠٢٨٨٩٥٣	٠٠٠	١٣٢	٩٨-٩٥ رصيد
١٥	عبد الكريم مهناش موسى الحويطات	١٠٠٢٦٣٦٣	٩٨٥	٧٧٦	٨٥-٧٠ رصيد
١٦	عبد الرحمن مرشد عبد الرحمن حماد	١٠٠٠٦٥٢٤	٤٠٠	١٦٩	٩٩ رصيد
١٧	عبد الكريم عبد الرحمن حسن عمرو	١٠١٠٧٥٦٨	٠٠٠	٩٦٧	٩٥-٨٢ رصيد
١٨	عبد خلف سلامة حنون	١٢١٦٧٥٨٤	٥٠٠	٧٩٧	٩٨ رصيد
١٩	عبد الكريم محمد صالح مصطفى الفاي	١٠٠٦٣٣٨٢	٠٠٠	٥٠٤	٩٣-٨٠ رصيد
٢٠	عبد السلام محمد صالح الهبريات	١٠٢٧٦٤٠٨	٠٠٠	٢٥٥	٩٥-٨٨ رصيد
٢١	عمر محمد محمود زعرور	١٠٢١٦٤٨٠	١٥٣	٥٨٥	٩٥-٨٥ رصيد

الرقم	الاسم	الرقم	الرقم	الرقم	الرقم
٢٢	فائق كمال محمود زهران	٠١٠١٥٥١٧١	٧٥٠	٢٤٢٢	٩٨-٩٧ رصيد
٢٣	فهد عبد الحميد ابراهيم تقي الدين	٠١٠٠١٧٢٠٨	١٨٠	٦٩٤	٨٤-٦٩ رصيد
٢٤	فراس جميل محمد عابدة	٠١٠١٩٠٥٩٧	٢٠٠	١١٢	٩٦-٩٤ رصيد
٢٥	فرحان عيسى سعد طفشون	٠١٠٠٧٧٦٩٣	٥٥٠	٥٤٥	٩٠-٧٩ رصيد
٢٦	محمد سالم خليل الشابي	٠١٠١١٨١٣٦	٠٠٠	٩٠٥	٩٥-٨٣ رصيد
٢٧	محمد كساب محمد الحمود	٠١٠٢٩٩٧٤	٠٠٠	٦١٧	٩٢-٨٧ رصيد
٢٨	محمد ياسر محمد علي	٠١٠٢١٩٢٤٢	٥٠٠	٧٥٣	٩٥-٨٥ رصيد
٢٩	محمد حسين اللباني اللباني	٠١٠٠١١٠٦٤	٨٥٠	٦٦٣	٨٨-٧٥ رصيد
٣٠	مسعود عبد الكريم مسعود ابو ليلى	٠١٠١٨٤٣٣٣	٤٠٠	١٣٤	٩٩-٩٨ رصيد
٣١	محمد ابراهيم عطاري عطاري	٠١٠٠٢٤٣٩٥	٠٠٠	٩١٩	٨٤-٧٥ رصيد
٣٢	محمود اسماعيل محمود التميمي	٠١٠٠٤٧٩٧٢	٠٠٠	٥٢٧	٨٨-٧٦ رصيد
٣٣	مروان محمد هلال يوسف	٠١٠١٨١٠٥٩	٣٠٠	١٩٦١	٩٥ رصيد
٣٤	نبيل محمد محمود زعرور	٠١٠٢١٦٤٧٢	٦٧١	١١٠٦	٨١-٨٠ رصيد
٣٥	نضال فيصل محمد مراد	٠١٠٢١٢٧٠١	٠٠٠	١٧٩	٩٩ رصيد
٣٦	وحيد محمد محمود زعرور	٠١٠٢١٦٤٩٩	٣١٢	١٦٣٦	٨١-٨٠ رصيد
٣٧	ياسين حمزة سعيد مصطفى	٠١٠٢٠٢٦٥٠	٩٢٠	٨٤١	٩٧-٩٢ رصيد
٣٨	يوسف عبد العزيز محمد عابد	٠١٠٢٨٢٨٤٠	٠٠٠	٦١٦	٩٥-٨٦ رصيد
٣٩	داود عطا الله جريس الجوعاخي	٠١٠٠٠٠٥٠٠	٠٠٠	٢٢٥	٩٦ رصيد
٤٠	رياض احمد يوسف جرادات	٠١٠١٥٤٩٨١	٠٠٠	٤٥٥	٩٩-٩٣ رصيد
٤١	سفيان محمد سلامة المصاروة	٠١٠٢٨٩٦٨٢	٠٠٠	١٠٠	٩٥-٩٣ رصيد
٤٢	شركة محمد زهران وشركاه	٠١١٧٠١٩٢٧	٠٠٠	١٠٧٩	٩٩-٩٨ رصيد
٤٣	حامد حسن علي الخبي	٠٠١٢٦٩٢٨٣	٠٠٠	٩٠٩	٩٨-٩٧ رصيد
٤٤	عبد النعم وكند محمود جرادات	٠١٠١٥٤٩٧٣	٠٠٠	١٩٦	٩٣-٩٠ رصيد
٤٥	عزت علي سعد شرف	٠١٠١١١٧٠٠	٠٠٠	١١١	٩٨-٩٧ رصيد
٤٦	عائدة ياسر احمد المعالي	٠١٠٢٨٠٣٥٩	٠٠٠	٤٩٠	٩٩-٩٨ رصيد
٤٧	مفيد عبد اللطيف مصطفى ابو حندان	٠٠٧٩١٤٦٩٥	٠٠٠	٢٠٨	٩٣ رصيد
٤٨	مخلوط محمد مخلوط ابو مخلوط	٠١٠٠١٥٥٢٣	٠٠٠	٥٣٥	٩٧-٩٦ رصيد
٤٩	محمد راضي فاضل قرمان	٠١٠١٥٤٦٤٧	٠٠٠	٢٠٠	٩٦-٩٥ رصيد

محكمة القضاء

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال سنتين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعدلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنيات

اسم المكلفين التابعين لمديرية البلقاء	الرقم الضريبي	الضريبة المستحقة للس دينار	السنوات
١ عبد الفتاح سعيد احمد الحياوي	٠٠٠٩٠٤٢٨٧	٨٠٠	٩٦-٩١
٢ محمود محمد مصطفى حياصات	٠١٨٠١٥٩١٣	٢٤٢	٩٩-٩٤
٣ هاشم ريان عبد القطيشات	٠٠٠٦٢٤٦٣٢	٣٩٦	٩٩-٩٨
٤ سناء ابراهيم حسين الحياوي	٠٠٧٠٨٣٢٨٩	٨٦٦	٩٢-٨٨
٥ محمد عبدالكريم احمد خريسات	٠١٨٠١٩٦١٧	٧٧٥	١٩٩٨
٦ لاطمة احمد جديع عريبات	٠٠٧٧٩٣٤١٣	٠٢٣	٩٩-٩٠
٧ محسن محمود خلف الخديدي	٠١٨٠٢٢٨٨٠	٢٠٠	٩٩-٩٨
٨ نعمة عبدالكريم عبدالرحمن الحياوي	٠١٨٨٢٠٠٧٧	٢٢٣	٩٤-٩٠
٩ وليد جاسر سلامة عاشور	٠١٨٠١٩٨٨٩	١٦٧	٩٩-٩٨
١٠ هيام فريد عبدالغني صوفان	٠١٨١٠٠٦٣٥	٨٠٠	٩٧-٩١
١١ نجاح خليفة سليمان الزعبي	٠١٨٨١٩٤٧٨	٣٨٨	٩١-٨٤
١٢ سحر محمود جميل الخنبلي	٠١٨٠٢٨٤٧٠	٦٠٠	٩٩-٩٧
١٣ يسرى محمد ابراهيم شعبان	٠١٨٨٢٠٧٥١	٨٠٠	٩٤-٨٧
١٤ ديزي الدرائي سوجولا كوسكودا	٠١٨٨٢٠٦٨٩	٠٠٠	٢٠٠٠-٩٧
١٥ صلاح عمر سليم طهلت	٠١٨٠٣٣٠٢٤	٣٨٠	٩٩-٩٣
١٦ علاء سعود عثمان الصلاج	٠١٨٠٣١٨٥٤	٨٠٠	٩٩-٩٦
١٧ هشام احمد ذيب الزيادات	٠١٨٠٣١٨٨٩	٥٠٠	٩٩-٩٧

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال سنتين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعدلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنيات

تسلسل	اسماء المكلفين التابعين لمديرية العقبة	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	السنوات
١	جمعية موظفي مؤسسة المواني	٠١٦٧٠٠٣٨٤	٢٩٦٠ر-	٩٩-٩٧
٢	احمد طه مصطفى الكباريتي	٠١٥٢٠٥٧٧٠	٨٩٨٥ر٦٠٦	٩٧-٨٦
٣	منذر مذكور حميد الكباريتي	٠١٥٢٠٢٥٥٠	١٧٦٢٧ر٣٩٧	٩٥-٧٩
٤	جواد عبد مصطفى الضابط	٠١٥٢٠٢٩٢٥	٥٤٧ر٦٥٢	٩٨-٩٤
٥	ابراهيم مصلح خليل الحضرى	٠١٥٢٠٢٨٤٤	٤١٦٠ر-	٩٨-٩٢
٦	طالب عبد الله محمد عابدين	٠١٥٢١١٦٧٣	٣٠٠٠ر-	٩٧-٩٣
٧	منير اديب فرح النمرى	٠١٦٠١٩٣٤٢	٢٠٠ر-	٩٩-٩٤
٨	احمد خليل محمد عودة سالم	٠١٥٢٢٤٧١٦	٤٤٥ر-	٩٦-٩٥

اعلان

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميريه رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته واحكام المادة (٦٧) فقرة (أ) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٠٠١/١٩ .

يرجى من السادة المذكوره اسماؤهم بالكشف المرفق المبادره لدفع المبالغ المتحققه عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبيده ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الاجراءات القانونية اللازمة .

احمد عبدالفتاح

مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

اسم المنشأة	اسماء المالكين	الطنوان	المبلغ المستحق بالدولار
شركة تايكي الاردنية لل فنادق والساحه (لندق تايكي)	- وجيهه جميل عيسى شحاده - نادر نبيل سعادته - زكي ابراهيم سعادته - وائل راضي عبدالهادي - ماري الطون لزال - نعمه لويس شحاده - جوليا سامي سعادته - خليل ابراهيم سعادته - فؤاد توفيق متيا فطان - هيلانه عزيز ابراهيم عبد المسيد - نبيل ابراهيم سعادته - نوال شكري ساهبا حنبي	الشمسان	١٢٨٩٩
المؤسسة الاردنية فندسة البيه	عبد اللطيف محمود عبد الرحمن صويص عبد الفتاح محمود عبد الرحمن صويص	شارع وصفي النزل جميع يرب التجاري	١٢٨٨٣
الشركة للعالميه للصحافه (جريدة الحدث)	نضال حسن منصور عبدالله مجد نضال حسن منصور	شارع الجامعه الاردنيه	٣٤٠٧
شركة قسطندي اطناس حاجي مصنع النبا لصناعة الاحديه	قسطندي اطناس حاجي اطناس نورثوما خلف حدادين	بيادر وادي المسير المنطقه الصناعيه	٧٠٦
شركة اسامه موسى وسمدي عبد الرحيم (نادي الحدائق الليالي)	اسامه موسى فرحان موسى سمدي جميل محمد عبد الرحيم	شارع الجارنل جميع ديسان	٣٦٠
شركة الصعدي والعوده والعسلي (كثيرا السامي)	- زيناه صبري اسماويل الصعدي - رويده احمد حسن العوده - اياد صبري اسماويل الصعدي - رباب احمد عبد الرزاق العسلي	الرابيه/مقابل دار الردام	٢٣٠٠
شركة الافق للتكنولوجيا الحديثه	- سفيان هاشم السموري - محمد معصم خالد فراح	الشمسان مقابل مركزها الطائي	٤٩٨٢

اعلان

عملا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (6) لسنة 1952 ر تعديلها .
يرجى من السادة المالكين اسمائهم بالكشوفات المرفقة المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة اراء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (60) ستون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستدخل الاجراءات القانونية اللازمة .

المدير العام
احمد عبدالفتاح

البيان	المبلغ	اسماء الشركاء	اسم المتقاضي
التأسيس / حي التجارية / شلح محمد منصور الحديد / حائل مسجد عبده المطلق المتقاضي / نوار لم قصير	٦٣	حسن ابراهيم عبدالله محمدي يعقوب ابراهيم لويش محمد عبدالله محمد حسن هشام عبدالله محمد حمدان حسن عبدالله محمد حمدان رائد عبدالله محمد حمدان مجد عبدالله محمد حمدان ابراهيم عبدالله محمد حمدان طارق عبدالله محمد حمدان امجد عبدالله محمد حمدان هاشم عبدالله محمد حمدان	شركة محمد عبدالله حمدان ولقائه مخير لويش وعبدالله
التيار / حائل محطة الوقود (محطة النفط حسن) الشلح محمد	٣٣٢	شركة الشرق العربي للاستشارات والتقنية المحدودة للسودانية شركة تطوير العقارات لتساهمة لملته شركة الاتحاديات التقنية لخدمة المحدودة السودانية زهير الشيخ فارس العورثي عمران عارف سليم ابو عوش	الشركة التقنية للاستشارات الخرسانية

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

• يتحقق على:-

عبد الحكيم يحيى علي الروسان/ أردني.
مبلغ (١٢٦٢٢٤) مائة وستة وعشرين ألفاً ومائتين وأربعة وعشرين ديناراً سندياً لقرار تحصيل مكتسب الدرجة القطعية.
لعلى المذكور اعلاء المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - كامل عبد الرحمن ابراهيم سعيد الدين/ أردني.
٢ - حاصم عبد الكريم محمد العزب/ أردني.
مبلغ (٣٢٥٠٠) ثلاثين وثلاثين ألفاً وخمسمائة دينار سندياً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.
لعلى المذكورين اعلاء المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

• يتحقق على:-

١ - حسان رديف عليوي الغزالي/ عراقي.
٢ - صباط رديف عليوي الغزالي/ عراقي.
مبلغ (٦٨٠٠٠) ثمانية وستين ألف دينار و٦٨٥ فلساً، سندياً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم (٩٥/٥١٥) والمصدق بقرار الاستئناف (٩٩/٦٣) والمميز بالرقم (٩٩/٥١٥).
لعلى المذكورين اعلاء المبادرة لدفع المبلغ اعلاه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

المحاكم

قرار

صادر عن محكمة بداية حقوق الطفيلة

الصادر من قبل الرئيس السيد عادل الشواورة

المأذون بإجراء المحاكمة واعطاء القرار باسم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

• أقام المدعي يوسف مطلق الرفوع من بصيرا وسكانها وكيله المحاميان احمد النجار وطار النجار في هذه الدعوى ضد المدعى عليهم:

- ١ - معالي رئيس الانتخاب لانتخابات البلديات بالإضافة لوظيفته.
 - ٢ - سفادة رئيس لجنة الاقتراع لانتخابات بلدية بصيرا بالإضافة لوظيفته...
 - ٣ - زكي محمد حرب المسعوديين من سكان غرندل.
- ولذلك للطعن بترشيحات والتكليفات لانتخابات بلدية بصيرا ملخصاً دعواه بما يلي:-
- ١ - ان المدعى أحد الناخبين المواطنين الساكنين في منطقة بلدية بصيرا قد رشح نفسه لانتخابات رئاسة بلدية بصيرا وتوفر فيه المؤهلات الواقعية والقانونية.
 - ٢ - ان المدعى عليه الثالث زكي يسكن ويقيم في أسرته في منطقة بلدية غرندل وقد سبق له في دورة سابقة ان ترشح لرئاسة بلدية غرندل وفشل في الفوز ورغم أنه لا يسكن في منطقة بلدية بصيرا سجل نفسه في سجل الناخبين ورشح نفسه لرئاسة بلدية بصيرا خلافاً للقانون.
 - ٣ - ان المدعى عليه الثالث رئيس لجنة الاقتراع قبل تسجيل وترشيح المدعى عليه الثالث في سجل المقترعين وفي قائمة المرشحين لانتخابات رئاسة بلدية بصيرا خلافاً للقانون كما أعلن ان المدعى عليه الثالث قد قال بمركز رئيس بلدية بصيرا بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٥ ولذا لأحكام القانون.
 - ٤ - ان المدعى أحد الناخبين في سجل الاقتراع لبلدية بصيرا والمرشحين لرئاسة بلديتها والحائز على المرتبة الثانية من الأصوات تضرر من قبول المدعى عليه الثاني بتسجيل اسم المدعى عليه الثالث زكي في سجل المقترعين في بصيرا الذي أتاح له ترشيح نفسه لانتخابات رئاسة هذه البلدية وقد أعلن ان المدعى عليه الأول رئيس الانتخاب عن فوز المدعى عليه الثالث زكي برئاسة البلدية وكلها إجراءات باطلة وغير قانونية ويلتزم بعد تبليغ الأطراف:

- ١ - الحكم بفسخ وإبطال تسجيل والانتخاب المدعى عليه الثالث.
- ٢ - إثبات انتخاب المدعى رئيساً لبلدية بصيرا باعتباره الحائز على أعلى أصوات الناخبين من الناحية القانونية في ضوء عدم قانونية ترشيح المدعى عليه الثالث.
- ٣ - إلزام المدعى عليه الأول بالإعلان عن فوز المدعى برئاسة بلدية بصيرا وفق القانون.
- ٤ - إلزام المدعى عليه بالتكافل والتضامن بالتسوم والنفقات وأتعاب المحاماة.

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المدعى يوسف المحامي الأستاذ احمد النجداوي ووكيلي المدعى عليه زكي المحاميان الأستاذان حسين القيسي ومحمد الشرر حيث تم وبالمطلب إجراء محاكمة المدعى عليه الأول بمثابة الوجاهي والمدعى عليه الثاني وجاهياً اعتبارياً، تلت لائحة الدعوى وكررها وكيل المدعى ثم حضر ممثل المحامي العام المدني وطلب إلغاء القرار القاضي بإجراء محاكمة رئيس الانتخاب بمثابة الوجاهي واعتراض وكيل المدعى على ذلك بحجة أن مثل هذه الدعوى تحتاج إلى أمر التذاب خاص وليس أمر الانتداب الصادر بشأن دعاوي الحكومة الحقوقية، وطلب ممثل المحامي العام المدني رد الاعتراض وأنه ممثل قانوناً لرئيس الانتخابات وقررت المحكمة عدم قبول حضور ممثل المحامي العام المدني في هذه المرحلة حيث لا يوجد أمر التذاب خاص في هذه القضية يمثل رئيس لجنة الانتخابات البلدية بالإضافة لوظيفته والسير في الدعوى حسب الأصول، ثم طلب وكيل المدعى عليه زكي توضيح لائحة الدعوى فيما يتعلق بالمخالفة القانونية وقررت المحكمة تكليفه بالرد لأن لائحة الدعوى واضحة ثم تقدم وكيل المدعى عليه بطلب لرد هذه الدعوى قبل الدخول في الأساس سجل هذا الطلب تحت رقم (٩٩/٥) وطلب من المحكمة وقف السير في الدعوى الأصلية والانتقال لرؤية الطلب ثم ورد ملف الطلب وقال وكيل المدعى أنه لا مانع من رؤية الطلب وقررت المحكمة وقف السير في الدعوى الأصلية والانتقال لرؤية الطلب، ويتلخص الطلب بما يلي:

- ١ - أن الوكالة غير قانونية والدعوى قدمت ممن لا يملك حق إقامتها.
- ٢ - أن الدعوى مستوجبة للرد لعدم الاختصاص وأن هذه الدعوى من اختصاص محكمة العدل العليا استناداً لنص المادة (١/٩) من قانون محكمة العدل العليا.
- ٣ - الدعوى مستوجبة للرد لعدم اختصاصها لرئيس الانتخابات لمنطقة بلدية بصيرا بالإضافة لوظيفته.
- ٤ - أن الدعوى مستوجبة للرد لعدم مصلحة المستدعي ضده فيها وأن وكالة وكيل المدعى تخلو من أية طلبات وأن الخصوص الموكل به وكيل المدعى هو تقديم طعن بالترشيحات ونتائج الانتخابات المعلن عنها من وزير البلديات رئيس لجنة الانتخابات دون إشارة للبلد الأول وهي لسع وإبطال تسجيل وانتخاب المستدعي زكي وإثبات انتخاب المستدعي ضده ونسباً لبلدية بصيرا وأن محكمة البداية غير مختصة بالطعن لأن قانون البلديات جاء خالياً من موضوع الطعن بالترشيحات.
- ٥ - أن الدعوى مستوجبة للرد لوجود طعن موزلي وهو الاعتراض على جدول الناخبين بالإضافة إلى أن المستدعي ضده كان عضواً في لجنة تسجيل ناخبي بلدية بصيرا.
- ٦ - طريقة الطعن الثاني الذي رسلته المادة (٢٨) من قانون البلديات، وطلب وكيل المستدعي وقف السير في الدعوى الأصلية والنظر في الطلب والحكم برد دعوى المستدعي ضده مع تضمينه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة ثم تقدم وكيل المستدعي ضده بلاحة جوابيه على الطلب ويتلخص بما يلي:-
- ١ - طلب المستدعي مستوجب للرد لأنه دخول في أساس الدعوى ومخالفاً لما جاء في نص المادة (١٠٩) من قانون أصول المحاكمات.
- ٢ - أن هذا الطلب لا يرد على الدعوى لأن الدعوى مقامه ضد رئيس الانتخابات الذي أعلن قول المدعى عليه الثالث بمركز رئيس بلدية بصيرا وأن مصلحة المستدعي ضده هي طلب الحكم بلسع وإبطال تسجيل وانتخاب المدعى عليه الثالث وإثبات انتخاب المستدعي ضده ونسباً لبلدية بصيرا باعتباره الحائز على أعلى أصوات

الناخبين إذا لسع انتخاب المدعى عليه الثالث وقد ورد ذلك واضحاً في الوكالة (الطعن بالانتخابات رئيس بلدية بصيرا) وأن محكمة البداية هي المختصة بهذا الطعن وحتى لو لم يطعن المدعى بجدول الناخبين فإن ذلك لا يحرمه من الطعن وذلك ببطان أو لسع لنتائج الانتخابات وفقاً لما جاء في المادة (٢١) من قانون البلديات وأن الوكالة صحيحة وأن محكمة بداية الطفيلة هي المختصة وليست محكمة العدل العليا.

ولتستمر للمجواب المستدعي ضده رد طلب المستدعي والسير في الدعوى حسب الأصول وطلب وكيل المستدعي فيما إذا كان وكيل المستدعي ضده يصادفه إذا كان موكله عضواً في لجنة تسجيل الناخبين وأجاب وكيل المستدعي ضده بأنه لا علم لموكله بأنه كان عين أو لم يعين عضواً في سجل الناخبين وهو لم يمارس أي عمل في لجنة تسجيل الناخبين، ثم شرع وكيل المستدعي بتقديم بيانه وطلب اعتبار لائحة الدعوى وكالة وكيل المدعى بينه لموكله وطلب إبرال الكتابين الصادرين عن مدير قضاء بصيرا رقم (٥٢/٢/١٦ و ٥١/٢/١٦) بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٩ واعتراض وكيل المستدعي ضده وأقرت المحكمة إبرالهما وتميزهما بالمبررين ط ٢/١٦ و٢/١٦ ويتعلقان بعدم إجراء اعتراض على تسجيل اسم المستدعي زكي وكذلك ترشيح المستدعي زكي رئيساً لبلدية بصيرا ثم طلب وكيل المستدعي بينته الشخصية وهي دعوة الشهود واعتراض وكيل المستدعي ضده وقررت المحكمة رد الاعتراض وسامع شهادة الشهود ثم استمعت المحكمة إلى - الشاهد حسين عبد الحميد الضمور مدير قضاء بصيرا الذي قال أن المستدعي يوسف كان أحد أعضاء لجنة تسجيل الناخبين ولم يتم تقديم اعتراض من المستدعي ضده يوسف أو من غيره منذ بداية صلية التسجيل وحتى أصبحت الجداول قطعية وأنا لا أعرف أن كان المستدعي ضده يوسف كان يحضر كعضو لجنة تسجيل لناخبين وأنا عرفت في لجنة تسجيل الناخبين المدعو محمد عوض الرفوع عن المستدعي ضده يوسف وكان ذلك بالأيام الأولى كما اعتقد وبعد مباشرة لجنة التسجيل لأعمالها.

- الشاهد خليل عبد النبي القراء رئيس لجنة تسجيل الناخبين ضمن منطقة بلدية بصيرا قال:-

تقدم لنا طلبات للتسجيل وتبين لنا من خلال اللجنة أنهم من سكان غرندل ولم يتم تسجيلهم واللجنة أو المعارف يختارون عن طريق مدير القضاء والمدعو محمد عوض الرفوع ممثلاً لمطيرة الرفوع في اللجنة ولم يعترض أحد على تسجيل المستدعي زكي وكانت الشروط متوفرة به لتسجيله كناخب وأن الشروط والتعليمات كانت تطبق على تسجيل المستدعي زكي ولم يعترض عليه أحد من أعضاء اللجنة والمستدعي ضده يوسف حضر في اليوم الأول في اللجنة وأبدى عدم رغبته في الاستمرار في العمل فعين مدير القضاء بدلاً منه محمد عودة الرفوع وختم وكيل المستدعي بيناته واعتراض وكيل المستدعي ضده على البينة الفردية والغير قانونية حيث وردت ما لم تكن في صالح موكله وأقدم بيناته وهي الكتب رقم (٤٧١) تاريخ ١٩٩٩/٨/٢١ كتاب مدير قضاء بصيرا مرفقاً به كشف النتائج النهائية للانتخابات بلدية بصيرا التي جرت في ١٩٩٩/٧/١٤ وشهادة لمن يهمه الأمر تاريخ ١٩٩٩/٩/١٦ صادرة عن مدير سلطة مياه الطفيلة وكذلك كتاب مدير خدمات الزبائن لمحافظة الطفيلة رقم (١١٦١) تاريخ ١٩٩٩/٨/١٩ وشهادات لمن يهمه الأمر وكتب صادرة عن مديرية مدرسة غرندل الثانوية للبنات وكتاب مدير دائرة توزيع كهرباء الطفيلة بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٦ تتضمن أن المستدعي زكي كان قد ترشح للانتخابات بلدية غرندل في الانتخابات قبل الأخيرة ولم يحالف الحظ، واعتراض وكيل المستدعي على تقديم البينة وقال أنها مخالفة للقانون شكلاً وموضوعاً وأنه لا يقدم أية بينة مع جوابه على الطلب وأقدم مذكرة خطية يطلب فيها عدم إجابة وكيل المستدعي ضده بتقديم البينات وأقدم مذاب وكيل

المستدعي ضده مذكرة يطلب فيها رد طلب اعتراض وكيل المستدعي وقبل ببنات المستدعي ضده والانتقال لروية الطلب وأقرت المحكمة رد اعتراض وكيل المستدعي وإبرال بنات المستدعي ضده وتميزهما بالمبررات ط ١/ع - ط ٧/ع وهي نتائج انتخابات بلدية بصيرا وأن المستدعي زكي مشترك بالمياه في منطقة غرندل وأنه مشترك في الخدمات الهاتفية في منطقة غرندل وأن أبناء المستدعي طارق زكي ويزن زكي طلاب في مدرسة غرندل الثانوية للبنين للعام الدراسي (٩٨، ٩٩) والطالبة بيان زكي هي إحدى طالبات الصف التاسع في مدرسة غرندل الثانوية للبنات للعام الدراسي (٩٨، ٩٩) وأن المستدعي زكي مشترك في الكهرباء في منطقة غرندل ومسجل تحت رقم (١٠٦٠/٩٠٣/٧) ومشروعات رئيس انتخابات بلدية غرندل بأن المستدعي زكي محمد المسيحيين ترشح لانتخابات بلدية غرندل قبل الأخيرة ولم يحال له الحظ وهذه المبررات جميعها موقعة من المدرء المختصين وأصحاب العلاقة وهي رسمية وتقدم وكيل المستدعي بمرافعة تقع على خمس صفحات وهي الصفحات من (٣١ - ٣٥) يكرر فيها أن محكمة البداية غير مختصة بنظر الطعن وأن المادة (٣١) تتعلق بعملية الاقتراع فقط وكذلك القرار وأن الطعن الصب على أن المستدعي (المدعي عليه) لا يسكن ضمن الدائرة الانتخابية لبلدية بصيرا وأن هذه الحالة ليست محلاً للطعن لعدم ذكرها في المادة (٣١) من قانون البلديات وأن دعوى الطعن مقدمه ممن لا يملك حق إقامتها حيث أن مصادقة وكيل المستدعي ضده المدعي كانت بتاريخ (١٩٩٩/٧/٩) وأن صلية الاقتراع للانتخابات تمت في ١٩٩٩/٧/١٤ وتلاها مباشرة إعلان النتائج وكذلك الجهة الفاضلة في الخصوص الموكل به وكيل المستدعي ضده (المدعي) وأن الوكالة خالصة من الخصوص الموكل به ولوجود طريق طين موزاي وهو الاعتراض على جداول الناخبين وفقاً للإجراءات التي رسمتها المادتان (١٣ و ١٤) من قانون البلديات وكذلك الخصوص عليها في المادة (٢٨) وهي المتعلقة بإبطال رئاسة رئيس البلدية و/ أو العضو في مجلس البلدية إذا أبين بارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢٨) وطلب في نهاية المرافعة الأخذ بما جاء في لائحة الطلب ورد الدعوى الأصلية رقم (٩٩/١١٠) المقدم من المستدعي ضده مع تضمين المستدعي ضده الرسوم والمصاريف وأتصاب المحاماة قدم وكيل المستدعي ضده المرافعة تقع على صفحتين التسلسل (٣٨ و ٣٩) وطلب أن يكون جوابه على الطلب الأصلي جزء من مرافعة لتخفيف العبء عن المحكمة وأن المستدعي المختار أن يدخل في موضوع الدعوى ويحتج الدعوى من كل جوانبها وطلب في النهاية اعتبار كل ما جاء في ردوده وبناته جزء من موضوع وبنات الدعوى مع تضمين المستدعي الرسوم والمصاريف وأتصاب المحاماة وبعد ذلك قررت المحكمة أن الطلب المقدم لا يدرج تحت نص المادة (١٠٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية وإنما يسقط في موضوع الدعوى لقررت المحكمة ضم الطلب إلى موضوع الدعوى وعلى أن يلصل في الطلب مع موضوع الدعوى والسير في الدعوى الأصلية حسب الأصول ثم ضم الطلب إلى ملف الدعوى الأصلية وأقدم وكيل المدعي عليه لائحة جوابيه لم يسلم بها بالائحة الطعن ثم طلب رد دعوى المدعي المجاب عليه شكلاً وموضوعاً مع تضمينه الرسوم والمصاريف وأتصاب المحاماة وشرح وكيل المدعي بتقديم بناته وطلب اعتبار البينة المقدمة له في الطلب بينة له في الدعوى ، واعتبار ما جاء في بنات المستدعي في الطلب والتي جاءت في صالح موكله بينة له في الدعوى وقررت المحكمة ذلك ثم طلب وكيل المدعي بينة شخصية وهي دعوة شهود واعترض عليها وكيل المدعي عليه قائلاً أن الوقائع التي يريد الإثباتها في البينة الشخصية تتمثل بالثبوت عدم سكن موكله في بلدة بصيرا وحيث أن هذه الواقعة غير منتجة في الدعوى ذلك أن القانون اشترط

الإقامة وحيث أن السكن خلاف الإقامة فإنه يلتزم عدم إجابة الطلب وأقرت المحكمة رد الاعتراض ودعوة الشهود ثم استمعت المحكمة إلى شهادة الشهود أرحان سليمان الرفوع وسلمان عطلة خليل الرفوع وحارث حسن الرفوع وقد جاء في شهادتهم أنهم يعرفون المدعي عليه زكي وأنه يسكن في بيته في غرندل وأن أحد أبنائه البني المرحلة الثانوية في مدرسة بصيرا الثانوية للبنين الفرع العلمي لعدم وجود فرع علمي في غرندل وسبق للمدعي عليه زكي أن ترشح لرئاسة لانتخابات بلدية غرندل في دوره سابقه ولم يحال له الحظ وهو الآن يعمل رئيساً لبلدية بصيرا ويذهب إلى عمله من غرندل إلى بصيرا ثم يعود إلى غرندل والمدعي عليه زكي معروف في غرندل ومعروف أيضاً بين أهله وأقرباءه في بصيرا وعلى خلف والناس يعرفون أنه من سكان بلدة غرندل وغرندل بلدية مستقلة عن بلدته بصيرا ولكنها تابعة إدارياً إلى قضاء بصيرا سابقاً وإلى لواء بصيرا حالياً الذي لم يباشر عمله بعد وأنهم يعرفون والد المدعي عليه المتوفى الذي له بيت في بلدة بصيرا ثم صرف وكيل المدعي للفرع عن دعوة بقية الشهود وأقرت المحكمة صرف النظر عنهم وتحم وكيل المدعي ببناته واحتفظ بتقديم أية بينة إضافية واعترض وكيل المدعي عليه على تقديم هذه البينة بأنها غير منتجة ثم ودعوة الشهود المسيحيين في قائمة البينات، واعترض وكيل المدعي عليه على تقديم هذه البينة بأنها غير منتجة ثم قررت المحكمة إبرال حافظة مستندات المدعي عليه والتي تشمل البند الأول والثاني والثالث والخامس لتحويلها إلى وتميزها بالمبرر م/٢ وتكليف وكيل المدعي عليه بتقديم استدعاءات في البندين الرابع والخامس لتحويلها إلى الجهات المختصة وتتمثل البينات في سداد تسجيل القطعة الأرض رقم (١١١) حوض (٧) حسي (٣) الحرام من أراضي بصيرا وحجة حصر ارث صادرة عن محكمة بصيرا الشرعية ولعن يهمن الأمر عن مدرسة بصيرا الثانوية للبنين بأن الطالب محمد زكي المسيحيين كان أحد طلاب المدرسة منذ العام الدراسي (٩٥/٩٤) وحتى العام الدراسي (٢٠٠٠/٩٩) وعن مدرسة بصيرا الثانوية الشاملة للبنات بأن الطالبة خلود زكي المسيحيين درست الصفوف التاسع والأول والثاني والثالث من الأعمار (٩٢/٩١) والغاية (٩٥/٩٤) في مدرسة بصيرا الثانوية الشاملة للبنات وكذلك شهادة لمن يهمن الأمر تفيد أن المدعي عليه زكي محمد المسيحيين يملك حدة قطع أراضي في بلدة بصيرا صادرة عن تسجيل أراضي بصيرا، كما قررت المحكمة دعوة الشهود المسيحيين واستمعت المحكمة إلى شهادة الشهود كل من: مصطفى حرب المسيحيين وهو شقيق المدعي عليه الذي اعترض على سماع شهادته وأقرت المحكمة رد الاعتراض وجاء في شهادته أنه توفي مورثا في ٩٤/٥/٩٩ والبيت الذي كان يملكه والذي مورثا مسجل الآن باسم جميع الورثة وأنه يوجد بيت لشقيق زكي في غرندل وأنا بصفتي وريثاً وشريكاً في البيت لا أحارض المدعي عليه باستعمال البيت والسكن به أو الاستضافة به ولا أتوقع أحد من الشركاء يعارضه في ذلك ولا يوجد الآن من أبناء المدعي عليه زكي أي أحد في مدارس بصيرا ولكن في السابق كان له ثلاث بنات وابنه محمد بارسون في مدارس بصيرا وتخرجوا منها وكان للمدعي عليه زكي مقر انتخابي عندما بدأت انتخابات بلدية بصيرا إخواني وأقاربي يسكنون بلدة بصيرا باستثناء المدعي عليه زكي فهو يسكن في غرندل ولا يوجد شقة فارغة في البيت لاستعمالها من قبل المدعي عليه زكي وقد ينام المدعي عليه زكي عدي وعد أخصامي وأطباء يسكن المدعي عليه زكي في غرندل في بيت ملك له وهو يحضر كل يوم من غرندل إلى بصيرا للدوام في البلدية ومقره الانتخابي في بصيرا بيت شعر مبني على قطعة أرض تعود له وكذلك شهادة الشهود كل من - مهدي

عطيه الشروش الذي قال أنا اعرف المدعي والمدعي عليه ولوالد المدعي عليه بيت في بصيرا ووالده متوفى ولد ترشحت لانتخابات بلدية بصيرا كمعض بلدية وكانت تتم لقاءات بين المرشحين قبل الانتخابات في مديرية القضاء ولم يصدر أي اعتراض على ترشيح المدعي عليه زكي بحضوري ولم يتم اعتراض على تسجيل المدعي عليه زكي في سجل الناخبين ويقوم أناس من غرندل بالتسجيل في سجل ناخبي بلدية بصيرا والعكس أيضاً أن يسجل بعض الأشخاص في سجل ناخبي بلدية غرندل والمدعي عليه زكي ترشح لانتخابات بلدية غرندل في الدورة الماضية ولم يحالفه الحظ والمدعي عليه فعلياً يسكن في غرندل ويدوم في بصيرا ويعود أولاد المدعي عليه زكي وزوجته يسكنون في غرندل.

وكذلك للشهود كل من احمد عبد محمد الرفوع ومحمد هويل المسيديين ونايف عطية حوال سلمان وعبد الرزاق عبد سالم الرفوع وصالح حرب سلمان الرفوع وخليل عواد الشروش وغاري احمد المسيديين ومحمد علي ابراهيم الزيدانيون وعلي ابراهيم الزيدانيين وهاشم ابراهيم السفايله ونواف احمد المسيديين ومحمد ابراهيم رجا المزايده وعبد الله سليمان حرب المسيديين وأن أقوال هؤلاء الشهود قد أجمعت على أن المدعي عليه زكي من سكان غرندل وله بيت في غرندل ويسكن هو وعائلته في غرندل ويذهب إلى بلدية بصيرا يومياً ثم يعود إلى بيته في غرندل وأبنائه يدرسون في بلدة غرندل أما ابنه محمد فقد درس جزء من دراسته في بلدة بصيرا وكذلك ابنتيه ويوجد في بصيرا بيت لمرور المدعي عليه زكي وله حصة في هذا البيت وترشح المدعي عليه زكي لرئاسة بلدية غرندل في الدورة السابقة ولم يحالفه الحظ المدعي عليه زكي وقت الانتخابات بلدية بصيرا يسكن في غرندل. حصل اجتماع في بيت الشاهد عبد الله سليمان حرب المسيديين لم يحضره المدعي عليه زكي وقد تم ترشيحه في غيابه وحضر الاجتماع أشخاص من عشيرة الرفوع ولم يحصل اعتراض على تسجيل الناخبين في بلدية بصيرا كان للمدعي عليه زكي مقر انتخابي في بصيرا بيت شعر بلده على أرضه الخاصة أقارب المدعي عليه زكي الدالبيين كاخواته وأصنامه ويسكنون في بصيرا ولم يسمع أن قدم أي اعتراض على أي أحد من المرشحين عند ترشيحهم بلدي بصيرا وغرندل سكانها من عشيرة السعديين.

الشاهد محمد علي ابراهيم الزيدانيين قال إنه يشاك في إعداد جداول الناخبين وبتكليف من مدير القضاء ورئيس المنطقة الانتخابية ويتم تشكيل لجنة تشكيل الناخبين من قبل مدير القضاء ورئيس المنطقة الانتخابية كان التسمييب في المدعي يوسف عضو لجنة تسجيل ناخبين وحضر المدعي عليه زكي إلى لجنة تسجيل الناخبين وسجل اسمه كناخب ولم يتم الاعتراض عليه من أي عضو من الموجودين ولم يعترض عليه أحد بعد تعليق الجداول حيث كان هناك فترة اعتراض ولم يتم الاعتراض على ترشيح المدعي عليه زكي لرئاسة البلدية قبل الانتخابات، في بصيرا وغرندل أصول وأقرباء في بصيرا والابن في غرندل والعكس صحيح، وبعد ذلك صرف وكيل المدعي عليه الظفر عن دعوة بقية الشهود وأقرت المحكمة ذلك وطلب وكيل المدعي عليه إبراز الكتاب رقم (ت ح/٢/١/٢٤٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ الوارد ضمن البند الخامس من قائمة البينات. واعتراض وكيل المدعي المناب على إبرازه بأنه لا يخدم هذه الدعوى ومتعلق بشخص متوفى هو والد المدعي عطيه وأقرت المحكمة رد الاعتراض وإبراز الكتاب بالمبرر (م ع/٢) وهو متعلق بوجود اشتراكات كهرباء باسم المرحوم محمد حرب المسيديين والد المدعي عليه زكي ثم ختم وكيل المدعي عليه بيناته واعتراض وكيل المدعي المناب على أية بينة فردية أو غير قانونية جاءت في بينات المدعي عليه وقدم مرافعة الخطية

وتكسح على خمس صفحات ضمت إلى المحضر وأعطيت الصفحات من (٦٣ - ٦٧) طلب في نهايتها الحكم لموكله حسبما جاء بلاحقة الدعوى ومسح وإبطال تسجيل وانتخاب المدعي عليه الثالث زكي وإبطال انتخاب وقول المدعي رئيساً لبلدية بصيرا باعتباره الحائز قانوناً على أعلى أصوات الناخبين في ضوء عدم قانونية ترشيح المدعي عليه الثالث ولعدم توفر المؤهلات العضوية فيه والزام المدعي عليه الأول بالإعلان عن فوز المدعي برئاسة بلدية بصيرا وفق أحكام القانون وتضمنين المدعي عليهم بالتكامل والتضامن بالرسوم والنفقات وأتصاب المحاماة وقدم وكيل المدعي عليه زكي مرافعة خطية تقع على أربع صفحات ضمت إلى المحضر وأعطيت الصفحات من (٧٠ - ٧٢) وكسر وكيل المدعي عليه فيها كافة طلباته ورفعه واعتراضاته ومرافعاته السابقة سواء المقدمة في الطلب أو في هذه الدعوى واعتبار جميع ما ذكر جزء لا يتجزأ من هذه المرافعة ويضيف بعدم اختصاص محكمة بداية الطفيلة بنظر هذه الدعوى ويقول أن المادة (٣١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ أنها حددت اختصاص محكمة البداية في النظر في صحة انتخاب رئيس البلدية أو انتخاب أي عضو من الأعضاء وأن اختصاص المحكمة هو أثناء صليتي الاقتراع والفرز وحتى إعلان النتائج وأن فترة الترشيح هي فترة سابقة على عملية الانتخاب وأن قرار الطعن في الترشيح خاضع للطعن أمام محكمة العدل العليا وليس أمام محكمة البداية وأن دعوى المدعي تدخل ضمن اختصاص محكمة العدل العليا وتخرج عن اختصاص محكمة البداية طبقاً لنص المادة التاسعة من قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢ حيث تنص المادة على (أن تختص محكمة العدل العليا بنتائج مجالس الهيئات التالية... البلديات) وأن قانون محكمة العدل العليا قانون لاحق على قانون البلديات.

كما جاء في المرافعة أن المدعي عليه يسكن ويقوم ضمن حدود تنظيم بلدية بصيرا وأنه أحد ورثة المرحوم محمد حرب المسيديين وأن أملاك آلت إليه مع بقية الورثة من مورثه المرحوم والده ومن ضمنها قطعة أرض ومقام عليها بيتاً سكن ومخازن وطلب في نهاية المرافعة رد هذه الدعوى (الطعن) مع تضمنين الجهة المدعية الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وصلاً بأحكام المادة (٣١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ مخاطبة معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للنشر للقرار الصادر في هذه الدعوى في الجريدة الرسمية وحسب الأصول.

وبالتتبع في أوراق هذه الدعوى (الطعن) تجد المحكمة ومن الرجوع إلى نص المادة (١/٣١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ أنها تلصن على أن:-

١ - لكل ناخب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات أن يقدم إلى محكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها دعوى بما يلي:

أ - الطعن في صحة انتخاب رئيس البلدية أو انتخاب أي عضو من أعضاء المجلس وثبیت انتخاب غيره لستلك الرئاسة أو العضوية حسب مقتضى الحال ولها في مثل هذه الحالة إعادة فرز الأصوات من قبل لجنة تعيّلها المحكمة للتحقيق في صحة الانتخاب.

ب - فسح الانتخاب كله أو بعضه لوفوع مخالفة فيه لأحكام هذا القانون من شأنه التأثير في نتيجة. ومن استعراض المحكمة لنص هذه المادة تجد المحكمة أن كلمة الانتخاب تعني العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى نهايتها فهي تشمل دعوة الناخبين وتسجيل أسمائهم في سجل الناخبين وجميع الإجراءات السابقة والمعاصرة والمتممة لعملية الانتخاب حيث تبدأ بصور قرار بدعوة الناخبين للانتخاب وتنتهي بثنيت نتائج

الانتخابات وليس الاقتراع والفرز فقط وإنما العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى نهايتها بما في ذلك الترشيح لرئاسة البلدية أو عضويتها، كما أن المادة (٣١) السالفة الذكر أعطت حق النظر في الطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية بما في ذلك الطعن في الترشيح أو قبول الترشيح أو رفضه من اختصاص محكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها ويمقتضى هذا النص يخرج من اختصاص محكمة العدل العليا النظر في قرار رئيس الانتخاب القاضي بقبول الترشيح أو رفضه لأن قرار رئيس الانتخاب ذو صلة بالانتخابات البلدية (قرار محكمة العدل العليا للموافقة رقم ١٥٧٩/ص/٨٨/٢١٢) لسنة ١٩٨٩ مجلة نقابة المحامين العدد التاسع) وعليه يكون اختصاص النظر في هذه الدعوى إلى محكمة البداية وليس إلى محكمة العدل العليا مما يستوجب عدم الأخذ بهذا الدفع.

أما القول في أن طريقة الطعن في قرارات لجنة تسجيل الناخبين يقدم إلى رئيس محكمة البداية بصفتها مرجعاً استئنافياً ولم يقدم أي طعن إلى محكمة البداية يتعلق بتسجيل المدعى عليه زكي في سجل الناخبين ولم يعترض عليه أحد ولم يقدم أي اعتراض إلى لجنة الاعتراض فإن عدم طعن المدعى في جداول الناخبين ابتداءً لا يحرمه من الطعن ببطان أو إسحق نتائج انتخاب رئيس البلدية أو أي عضو فقد شروط مؤهلات العضوية في أي وقت حسب نص المادة (٣١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات وقد قدم هذا الطعن ضمن مدة الخمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان النتائج فهو مقبول شكلاً أما القول بأن المدعى عليه زكي يسكن ويقيم ضمن حدود بلدية بصيرا فقد ثبت للمحكمة أن المدعى عليه زكي من خلال جميع شهود المدعى والمدعى عليه أنه يسكن بلدة غرندل قبل الانتخابات بلدية بصيرا وأثناء هذه الانتخابات بعدها هو وأولاده وزوجته ويسكن في بيت يعود له ويقيم فيه ويذهب يومياً من غرندل إلى عمله في بلدية بصيرا ويعود يومياً إلى بيته في غرندل ويسكن ويقيم سكن وإقامة دائمة ولطيفه في غرندل وإن كان يتردد على بصيرا قبل الانتخابات وحيث جاء تعريف المقيم في المادة (٢) فقرة (٦) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ (يعتبر الشخص مقيماً عادة في البيت الذي يستعمله لسكنه وإن كان لا يستعمله بلاقطاع أو كان له بيت سكن في جهة أخرى) كما نصت المادة (١/١٨) من قانون البلديات (ويحق لكل من أدرج اسمه في جدول الناخبين أن يترشح وينتخب رئيساً لمجلس البلدية أو عضويته إذا توافرت فيه المؤهلات التالية لفقرة (١/٨) من المادة... أن يكون ساكناً ضمن حدود البلدية وسدد ما عليه من رسوم وضرائب وحوالد مستحقة للبلدية).

وإن السكن هنا يأتي بمرحلة متقدمة على الإقامة حيث أن السكن الالتزام التام بالسكن بالمنطقة وقد ثبت للمحكمة أن المدعى عليه زكي لا يسكن ضمن حدود بلدية بصيرا بل ثبت من أقوال جميع الشهود وكذلك من اشتراكات المياه والكهرباء والهاتف ودراسة أبنائه في غرندل ما عدا الذي لم يجد له صفوف حيث ينتقل إلى مدارس بصيرا، وإنما يسكن فعلياً وواقعياً وبشكل دائم وقبل الانتخابات بلدية بصيرا وأثناءها وبعدها يسكن في بلدة غرندل الذي ترشح لرئاستها في الدورة السابقة ولم يحالفه الحظ فيكون المدعى عليه خالف أحكام المادة (٨/١/١٨) من قانون البلديات ولقد أدرج أحد المؤهلات الأساسية لتفخذه ترشيح نفسه للانتخابات بلدية بصيرا وهو مؤهل السكن الذي ثبت أنه لا يسكن بصيرا وإنما يسكن غرندل.

أما بالنسبة لوكالة وكيل المدعى حيث ظهرت نتائج الانتخابات بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٥ وكان تاريخ التوكيل هو ١٩٩٩/٧/٢٦ وكما هو ثابت من وكالة وكيل المدعى وأن التصديق على الوكالة من قبل وكيل المدعى جاء

بتاريخ ١٩٩٩/٧/٩ أي قبل ظهور نتائج الانتخابات، إذ لا يمكن أن يعلم الوكيل والموكل عن نتائج الانتخابات سلفاً قبل حصولها وإن تاريخ التوكيل صحيح أما تاريخ التصديق على الوكالة فهو خطأ مادي ولا يؤثر على صحة الوكالة والعيبة في تاريخ التوكيل وإن الدعوى ليست سابقة لأوقاتها كما دفع وكيل المدعى عليه زكي، كما أن وكالة وكيل المدعى والخصوص الموكل به واضح إذ جاء في الوكالة (تقديم الطعن بالترشيحات ونتائج الانتخابات المعلن عنها) وإن هذا الخصوص يتضمن حكماً إذا ما أخذ به إبطال أو إسحق انتخاب رئيس البلدية أو العضو وتثبيت انتخاب غيره فيعد هذا الدفع غير وارد.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وحيث أن اختصاص الطعن في الترشيح وأية مخالفة للانتخابات والتي تشمل العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى نهايتها وجميع الإجراءات التي تسبق عملية الاقتراع والفرز بما في ذلك الترشيح يكون هذا الاختصاص لمحكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها وأنه ثبت أيضاً أن المدعى عليه زكي يسكن في بلدة غرندل بشكل فعلي قبل الانتخابات في بلدية بصيرا وأثناءها وبعدها وأنه بذلك قد خالف نص المادة (٨/١/١٨) التي تشترط أن يكون ساكناً ضمن حدود البلدية كما أنه ترشح لرئاسة انتخابات بلدية غرندل في الدورة السابقة ولم يحالفه الحظ كما أن الكتب والشهادات التي أبرزت والصادرة عن جهات رسمية مختصة من اشتراك كهرباء وماء وهاتف في بلدة غرندل وإن دراسة أبناء المدعى عليه زكي يدرسون في مدارس بلدة غرندل إلا أنه محمد واليتين له يدرسون في بصيرا لعدم وجود صفوف علمية لهم في غرندل.

وعليه وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي:-

- ١ - إبطال وإسحق وتسجيل وانتخاب المدعى عليه الثالث زكي المسيهين.
 - ٢ - إسقاط الانتخاب وفوز المدعى يوسف الرفوع رئيساً لبلدية بصيرا على اعتبار أنه الحائز قانوناً على أعلى أصوات الناخبين على ضوء عدم قانونية ترشيح المدعى عليه زكي وعدم توافر مؤهلات الرئاسة ويبلغ هذا القرار إلى المدعى عليه الأول معالي رئيس الانتخابات/ انتخابات البلديات بالإضافة لوظيفته وعسلاً بأحكام المادة (٣/٣١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ مخاطبة وزير الشؤون البلدية والقروية والبيعة لنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية مع تضمين المدعى عليهم بالتكاليف والتضامن الرسوم والمصاريف ومبلغ مائة دينار أتعاب محاماة لوكيل المدعى.
- قراراً وجاهياً بحق المدعى والمدعى عليه الثالث زكي وبمطالبة الوجاهي بحق المدعى الأول رئيس الانتخابات/ انتخابات البلديات بالإضافة لوظيفته وجاهياً اعتبارياً بحق رئيس لجنة الاقتراع/ انتخابات بلدية بصيرا بالإضافة لوظيفته قطعياً غير قابل لأي طريقة من طرق الطعن صدر بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤.

مذكرة تبليغ متهم
صادرة عن محكمة بداية جزاء الكرك
رقم الدعوى ٢٠٠١/٦٢

الاسم والشهرة ومحل الإقامة:-
إبراهيم سليمان العصيلت/ مجهول مكان الإقامة.
تعين يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٠١/٨/٨ الساعة التاسعة صباحاً موعداً لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك
الحق العلم فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة
من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

إخيار إجرائي
صادر عن دائرة إجراء الرصيفة
الرقم ٩٥/١٨ خزينة تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨

للمحكوم عليه/ جمال عبدالهادي أحمد علان.
قررت رئاسة إجراء الرصيفة حبسك مدة خمسة وستين يوماً لعدم تأديتك مبلغ خمسة آلاف دينار لخزينة الدولة لذا
يقتضي عليك المبادرة لتبلغ المبلغ المحكوم بها في غضون شهر من تاريخ نشر الإخبار بالجريدة الرسمية وإلا سوف
يصار لمباشرة معاملات التنفيذ بحقك حسب الأصول.

مأمور الإجراء

٢٦٤٢٧

.....
.....
.....

محكمة الجزاء

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني